

جامعة المنصورة
كلية التربية بد مطا
مركز أبحاث الوثائق والخطوط
وتحقيق التراث

الوصية الرضائية

من البراعى إلى الرعية

الموسوم بنجم الإخوان يستعينون به في أمور الزمان
للإمام

عثمان بن فودي

ت ١٨١٧ م

(مؤسس خلافة صكتو)

١٨٠٤ - ١٩٠٦

تقديم وتعليق

الدكتور أحمد مصطفى أبو الخير

١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

نجم الإخوان

يستعينون به في أمور الزمان

للإمام

عثمان بن فودي (ت ١٨١٧م)

تقديم وتعليق

الدكتور . أحمد مصطفى أبو الخير

جامعة المنصورة

قام بتصوير الكتاب



magshahawey@gmail.com

0127244933

0177244933

الاهـدا ..

إلى صديقي العزيز الذي لم يندأ^(١) ربه الكريم
أهدى هذا العمل المتواضع القدر إلى مكانته وقدره عندي ،
وعند من يعرف من الأصدقاء والأحباء ، ضارعا إلى ربي
أن يبارك في ذريته وآله .

صديقك المخلص

أحمد مصطفى أبو الخير

(١) أقصد عمل المحقق ، لا عمل المؤلف ، رحمه الله .

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا الكتاب

هذا كتاب نجم الإخوان يستمعون به في أمور الزمان ، وهو من مؤلفات العلامة الشيخ عثمان بن فودي .

وقبل أن نتحدث عن الكتاب الذي نشره بتقدمه اقراء العربية لا بد من تعريف بالمؤلف رحمه الله - إذ هو معروف مجهول في نفس الوقت بكل أسف ، إنه معروف ومشهور جدا كمنار على علم في غروب إفريقية ، وفي شمال نيجيريا على وجه الخصوص ، فإذا ما ذهبت بعيدا عن هذه المدايق فلعلك لا تجد من يعرف اسمه فضلا عن أعماله ومؤلفاته التي تزيد عن المائة ، والتي نشر بعضها في مصر ، وربما في (١) غيرها ، مثل كتاب إحياء السنة وإخماد البدعة ، بل نشرت بعض كتب أخيه العلامة عبد الله ، مثل ضياء التأويل في معاني التنزيل (القاهرة ١٩٦١ م) كما نشرت بعض كتب محمد ^{بن} عثمان ، مثل كتاب إنفاق العيسور في تاريخ بلاد التكرور (القاهرة ١٩٦٤ م) وربما نشرت كتب أخرى .

والحق أن ما نشر من هذا التراث العظيم - الذي أشرنا إليه - بعض أمثله - قل من كثر ، ونزّر من بحر . فهؤلاء الثلاثة تركوا قريبا

(١) نشرت جامعة الخرطوم كتاب بيان وجوب الهجرة على العباد للشيخ عثمان ، حقق الكتاب وقدم له وترجمه إلى الانجليزية الدكتور فتحى حسن المصري ، الأستاذ بكلية الآداب جامعة الخرطوم ، انظر - مجلة الدوحة القارية ١٣٨ هـ سبتمبر ١٩٧٨ .

(٢) كما قامت الزهراء بدورهم العربي بنشر كتاب : (ضياء السيامية وفتاوى النوازل) ١٩٨٨ ، وقيل كتاب : (الجهاد ابدى من كبريت إفريقيا) ١٩٨٧ ، ٢٠١٤ .

من الخمسمائة كتاب فى العقيدة والتصوف والفقه والتفسير وعلوم القرآن
والصرف والنحو والتاريخ والطب النبوى ٠٠٠٠ إلخ ، وهو مازال بحاجة
ماسة إلى التحقيق العلمى ، وما نأمل أن يقوم به علماء العربىة
وباحثوها ومحققوها ، فهذا التراث العربى لم يزل مخطوطا مطمورا فى
مكتبات نيجيريا العامة والخاصة ، وإن الأمر لا يقف عند هؤلاء الأعلام
الثلاثة الذين ذكرناهم ، بل هناك غيرهم كثيرون ، مثل أحمد بابا
التمبكتى (ت ١٠٣٨ هـ) صاحب نيل الابتهاج بتطريز الديباج ،
المطبوع بالقاهرة ١٣٣٩ هـ ، والامام المغيلى الذى سيأتى الحديث
عنه .

وفى جامعة القاهرة قدم اثنان من أبناء نيجيريا رسالتى دكتوراه
عن الثقافة العربية فى بلدهما ، فأما الأولى فنال بها الدكتور على
أبو بكر درجة دكتور من كلية الآداب ، أما الثانية فقد مها إلى كلية
دار العلوم الدكتور الشيخ أحمد سعيد غلادنشى ، ثم طبعتهما
الرسالتان فى كتابين ، الأول بعنوان الثقافة العربية فى نيجيريا ،
والثانى حركة اللغة العربية وآدابها فى نيجيريا ، وكلاهما طبعهما فى
دار المعارف بالقاهرة . وقد حوى الكتابان المعلومات الوفيرة عن
الشيخ عثمان وأفضاله وأعماله ، وبرغم هذا بقى الرجل غير معروف لدى
العامة والخاصة فى مصر !! ولعل الأمر لا يختلف كثيرا فى العالم
العربى ، وهو أمر يثير الدهشة والتساؤل والحيرة ، ولعل الأيام
تكشف عن سبب لهذا الإهمال والنسيان .

على أية حال فقد ولد الشيخ عثمان بن فوزى سنة ١٢٥٤ م فى

مملكة غوسر ، إحدى ممالك الهوسا (١) السبع ، التي تقع في غرب إفريقيا ، وشمال نيجيريا الآن .

والمؤلف - رحمه الله - من قبائل الغلانس الذين ينسبون أنفسهم إلى أب عربي ، هو القائد عقبة بن نافع ، الذي تزوج بابنسة أحد زعماء القبائل الرومية : والحقيقة أن هؤلاء القوم كان لهم دور كبير في نشر الاسلام واللغة العربية في غرب إفريقيا .

وقد لقي الشيخ - رحمه الله - من والديه غاية كريمة ، فأدباه ورباه أحسن تربية ، ثم تتلمذ على شيوخ عصره ، مثل الشيخ جبريل بن عمر الذي قال فيه :

إن قبل فسَّ بحسن الظن ما قبيلا

فموجه أنا من أمواج جبريلا

كما أفاد الشيخ مما كتبه السابقون في شتى أنحاء العالمين الاسلاميين ، وبخاصة الامام محمد بن عبد الكريم المغيلي التلمساني ، وما كتبه لأمير المؤمنين أسكيا محمد - الذي تولى حكم صنف - سنة ١٤٩٤ م - فقد كان لرحلة العلامة التلمساني أكبر الأثر في نهضة الإسلام في الغرب الإفريقي .

يقول الرزكلي (٢) : (المغيلي مفسر فقيه من أهل تلمسان ، اشتهر ببنائاته لليهود وهدمه كنائسهم ، رحل إلى السودان وبلاد التكرور

(١) انظر حركة اللغة العربية للدكتور غلاد نشي ص ٤١ .

(٢) الأعلام ٩١٩/٣ .

أى غرب إفريقية - لنشر أحكام الشرع وقواعده ، من كتبه : البدر المنير
فى علوم التفسير ، وشرح مختصر خليل فى فقه المالكية ، ومفتاح النظر
فى علم الحديث ، ومنظومة فى المنطق تسمى فتح الوهاب ، وله نظم ،
منه قصيدة عارض بها البردة ، توفى سنة ٩٠٩ هـ) .

أما البلاد التى زارها الامام المغيلى فى غرب إفريقية فهى :
١ - **صنغاي** : وكان على رأسها الملك صُن على الذى وثب على
الحكم بالقوة ، وأذاق الناس الذل والظلم ، فقام وزيره محمد بن أبى
بكر الطورى - وهو عالم فاضل - بقتله وأخذ السلطنة منه بعد أن صبر
عليه قريبا من ثلاثين عاما ، يحاول فيها الاصلاح ورفع الظلم عن الرعية .

وحين قدم الامام المغيلى إلى صنغاي نزل ضيفا على الأمير
الجديد ، الذى تلقب بأمير المؤمنين أسكيا محمد ، هذا اللقب
الجديد - أقصد أمير المؤمنين - الذى ولد لأول مرة فى غرب إفريقية
ولم يفت الأمير الجديد أن يفيد من مقدم الإمام فاستفتاه فيما كان من
أمر صُن على وأعوانه - برغم استفتائه لغيره من العلماء - وقد جمع
الإمام فتاواه فى كتاب : (أجوبة الفقير على أسئلة الأمير) فهنا
الكتاب وغيره كان له أكبر الأثر فى حياة ابن سودى ، وما قام به من
جهاد من أجل نشر الاسلام فى بلاده .

ولقد كان من الضرورى توضيح ما سبق لكثرة استشهاد المؤلف ،
الشيخ عثمان بهذه الواقعة ، أى مقتل صُن على وفتوى الإمام
المغيلسى ، كما سنرى فى هذا الكتاب الذى نقدمه .

٢ - كوكوشنة : وكانتا من ممالك الهوسا السبع ، وتقعان الآن شمال نيجيريا ، وقد زارهما الإمام المغيلي سنة ١٤٩٣ م ، بعد زيارته لصنغاي ، وكتب لمحمد رُفعا (١٤٦٣ - ١٤٩٩ م) صاحب كوكوشنة مشهورة ، كانت دستورا دقيقا أكد فيها على وجوب الحزم للقضاء على الفساد ، والضرب على أيدي المفسدين بالمقامع الشرعية حسب الطاقة البشرية ، كما أكد على أن الناس جميعا في حكم الله ورسوله سوا . .

على أية حال لقد كان لمقدم الإمام إلى صنغاي وكوكوشنة أثر كبير في نهضة الاسلام ، لا في تلك الممالك الثلاث وحدها ، بل تجاوزته إلى الغرب الافريقي كله ، وربما إلى غيره ، كما كان لفتاواه ووصاياه للملوك وكتابات الأثر الحاسم على فكر الشيخ عثمان ، والمحرك الأساسي لما قام به - رحمه الله - من أعمال في سبيل نصرته الاسلام ، وقد بدأ ابن فودي حياته داعيا ومعلما ، لا يملك غير الوعظ والتدريس والتأليف ، يعلم الناس أمر دينهم ، يدعو إلى السنة ، ويحارب البدع التي استشرت على عهد ، ثم أصبح له أنصار ، سموا بالجماعة ، التي لقيت من سلاطين غوسر أذى واضطهادا مثل ما قامت به قريش ضد النبي الأكرم - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه .

وقد حاول السلاطين إسكات الشيخ عثمان بالهبات والعطايا ، لكنه كان أكثر منهم ذكاء ودهاء ، فرد عليهم عطايا ٥٠٠ م ليزيد من إعجاب الناس به واحترامهم له ، ثم بدأت المواجهة المكشوفة ، محاولة اغتيال نجاه الله منها ، تلتها مؤامرة أخرى تمثلت في طلب السلطان أن ينجو

الشيخ بنفسه وأهله ، ويترك الجماعة تواجه مصيرها قتلا وإبادة .

وكان من أبرز عناصر إيذا الجماعة واضطهادها شيئان :

الأول : قرار السلطان نافاتا (١٨٠٠ - ١٨٠٢ م) الذي نصص على ما يلي :

١- لا يعظ إلا الشيخ وحده .

٢- لا يسمح لأحد من الكفار باعتناق الاسلام .

٣- لا يتعمم الرجال ، ولا تضرب النساء ، بخمرهن على جيوسهن .

وقد كان لهذا القرار الأثر المباشر في تفجر الصراع بين السلطان

والجماعة ، والذي انتهى بانتصار الجماعة ، كما سنرى .

الثاني : ارتكاب جنود السلطان ينف (١٨٠٢ - ١٨٠٨ م)

لمذبحة (غمينا) إحدى قرى المسلمين ، يقول محمد بيل :

(غزا - أي ينف - قرية عظيمة من قرى الاسلام على جين غلة من أهلها ، فقتلوا ما شاء الله من فقهاءها وقرائها في نهار رمضان وهم صائمون ، ونهبوا أموالهم ، وأسروا ذراريهم ، وجعلوا يفتريشون الكتب والمصاحف ، ويحتطبون الألواح فيوقدون بها ، ويستنهزون بأهل الاسلام ، ويقولون لهم : إيتونس بما تعدونا به إن كنتم صادقين (١))

وبعد هذا التصعيد من جانب نافاتا وينف لم تجد الجماعة

بدا من الهجرة ، فهاجرت سنة ١٢١٨ هـ الموافق سنة ١٨٠٤ م إلى

قرية (غند) في مملكة (كيب) المجاورة ، وعندها بويع ابن

فودي على السمع والطاعة في المنشط والمكره ، وبايع هو على الكتاب

(١) التبعية مقبولة من قوله تعالى : (فَأَتَيْنَا بِمَا نَعِدُنَا) / كُنْتَ مِنَ الصَادِقِينَ (٢٢) / الرِّحْقَاف .

والسنة ، ليصبح الرجل الثانى الذى يلقب بأمر المؤمنين فى غرب إفريقيا بعد أمر المؤمنين أسكيا محمد الذى سبق الحديث عنه .

وقد تمت البيعة ليلة الخميس ، فلما أصبحت الجماعة عقدت الرايات ، وبدأت بحفر خندق حول (غد) اقتداء بالرسول الأكرم - صلى الله عليه وسلم - منشدين ، كما فعل الصحابة :
والله لولا الله ما اهتدينا .. ولا تصدقنا ولا صلينا
فأنزلن سكينه علينا .. وثبت الأقدام إن لاقينا
إن الأولى قد بغوا علينا .. وإن أرادوا فتنة أبينا

وبدأت المعارك مع (ينف) حتى قتل وسقطت عاصمته .
القاضاوا (١) سنة ١٨٠٨ م ، واختار ابن فودى صكتو - السقى تقع الآن شمال غرب نيجيريا - لتكون عاصمة للدولة الجديدة التى عرفت باسم خلافة صكتو نسبة إلى عاصمتها ، أو الامبراطورية الغلانية ، نسبة إلى قبائل الغلانى ، التى ينتسب إليها ابن فودى ، وكثير من جماعته ، وقد استمرت هذه الامبراطورية قريبا من مائة عام ، وكانت تشمل الشمال النيجيرى ، إضافة إلى أجزاء من الكامرون والداهومى والنيجر .

وفى سنة ١٩٠٦ م سقطت الامبراطورية على يد الانجليز الذين تمكنوا من قتل الأمير محمد الطاهر ، آخر الأمراء ، لتقسم التركة ما بين بريطانيا وفرنسا ، وربما غيرهما من فرسان الاستعمار .

(١) خاضت الجماعة ضد ينف أربعين معركة كبرى حتى سقطت عاصمته .

واقامة هذه الامبراطورية يفسر للقارى الكريم ما ذكره المؤلف -
رحمه الله - فى بداية كتابه ، حيث تحدث عن منن الله عليهم - فسى
زمانهم - من جهة الدين والدنيا ، وهو ما نجده مفصلا فى المقدمة .

وفى الكتاب أيضا إشارة الى فتح العاصمة القاضاوا ، وما ترتب
عليه من أحكام شرعية ، وهو ما نجده فى الفصل السادس ، كما تعرض
فودى لموقف مملكة (برنو) المجاورة ^(١) من دولته الجديدة مبينا
أنه حارب أهل برنو - لا لكفرهم - لأنه غير متأكد منه ، وإنما لوقوفهم
مع ملوك الحوس الكفار ، الذين حاربوا الشيخ وجماعته ، وحاولوا
القضاء عليها ، ومن ثم تناول الشيخ قضية ولاء المسلم للكفار ،
وأحكام هذا الولا ، وهو ما نجده مفصلا فى الفصل السابع .

ولا يفوت الرجل أن يذكر الحكم الشرعى فيما حدث من صراع
وحروب بينه وبين ملوك الحوس ، وبخاصة ينف الذى قتله ، واستولى
على عاصمته ، وأخذ منه السلطنة ، مستدلا بما فعل أمير المؤمنين
أسكيا محمد ، ومردوا فتاوى الامام المغيلى فى صن على وأعانسه
مؤكد أن أحوال هؤلاء لا تختلف عن أحوال ينف وغيره من ملوك
البلاد الحوسوية .

(١) هى الآن إحدى ولايات نيجيريا ، تقع أقصى الشمال الشرقي
للبلاد ، وكانت إحدى الممالك العظيمة قبل أن يحتلها الانجليز ،
ويقوموا بضمها إلى ما أسماه محمية نيجيريا الشمالية ، ثم ضمت الأخيرة
إلى ما أسماه محمية نيجيريا الجنوبية لتكون ما يعرف الآن بجمهورية
نيجيريا ، التى استقلت سنة ١٩٦٠ م .

قيمة الكتاب : بعد أن تمخضت حركة الشيخ عن مصع الطاغية
ينف وسقوط عاصمته القاضوا بدأ بعض الناس يتناقشون ويتجادلون
حول ثمار هذا الجهاد ونتائجه ، ومن ثم بدأ التشاؤم والتشدد فسي
غير موضعه ، ولذا يذكر المؤلف في مقدمة كتابه أن الدين يسر موكدا
هذا المبدأ الشرعي :

أكلنا

ومن ناحية أخرى يرد على المتشائمين ببيان ثمار جهاده وما من
الله به على الناس ، فيعين ثلاثا وعشرين منة ونعمة من نعم الله
ومننه على أهل زمانه ، من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتأثير
أمير المؤمنين ، والجهاد وتأثير أمراء الجيوش ... الخ .

وقد ترتب على سقوط الطاغية ودولته جو من الحرية التي حرم الناس
منها زمنا طويلا ، وفي هذا الجو بدأت المناقشات والمجادلات وتبادل
الآراء ، مما يبدو واضحا جليا من أول الكتاب إلى آخره ، حيث
ناقش المؤلف هذه (١) القضايا :

- ١ - تسمى الحكام المسلمون بألقاب معينة كالملك والسلطان والوالي .
- ٢ - حكم استعمال آلات اللهو كالطبل والدف وغيرها .
- ٣ - حكم لبس ما أخذ المسلمون من الكفار من لباس الذهب والحريير
إظهارا للنعمة من غير استدامة .
- ٤ - اهتمام الولاة والقضاة والحكام باللباس والمظهر ، الذي عبر عنه
باقامة صور الأئمة والقضاة .

(١) ضياء السياسات وفتاوى النوازل للشيخ عبد الله بن فهد
مقدمة المحقق الدكتور أحمد كاسي ، ص ٢٧ .

٥ - حكم تعقب الأموال التي نهبها الكفار والجائرون من المسلمين •

ويرى الدكتور أحمد^(١) كاني أن هذه النقاط كانت مثار خلاف بين الشيخ عثمان وابن أخيه عبد الله ، فقد أكره الشيخ من مناقشة أخيه في هذا الكتاب الذي تقدمه للقارئ العربي لأول مرة •

وقد قدم الشيخ لمناقشة القضايا السابقة بالتأكيد على أمرين كرس لهما الفصلين الأول والثاني من كتابه :

١ - النهي عن الجدال بغير علم ، وبيان أن اختلاف الآراء
والاجتهادات والمذاهب ، كل هذا رحمة من رب الناس للناس
ولذا فلا ينبغي أن نعارض أحدا إلا في أمر مجمع على حرمة ،
فكل المذاهب والآراء الفقهية تابعة من الشريعة •

٢ - اننا لا ينبغي أن نقيس الناس بقياس الصحابة والتابعين ، فذلك
أمة خلت ، وجيل سلف ، لا سبيل لعودته ، ومع هذا فلا الدين
ينقطع ولا النصيحة ترتفع ، فان : (مثل أمتي مثل المطر ، لا يدرى
أولده خير أو آخره)^(٢) كما في الحديث الشريف •

على أية حال فاننا بحاجة ماسة الى مناقشة كثير من القضايا التي
تعرض لها الكتاب ، وأهم من ذلك نحن بحاجة الى هذا المنهج
الشرعي الذي تؤطر به كل قضايانا وشتى مناحي حياتنا •

(١)

(٢) جمع الجوامع للسيوطي •

والى جانب هذا كله نحن بحاجة ماسة الى مناقشة الآراء
والاجتهادات المخالفة لنا بتلك الروح السمحة التى لا تصادر رأياً
ولا اجتهاداً لمجرد أنه صدر عن غيرنا ، فان تعمّد الآراء
والاجتهادات - كما ذكرنا - رحمة وسعة وفضل من رب العزة (١) .

وصف المخطوطة : كنت قد سافرت الى نيجيريا فى العام ١٩٨٣م
فأمدنى الزميل الدكتور الطيب (٢) عبد الرحيم مخطوطة هذا الكتاب
: (**نجم الاخوان**) فقرأته بشغف شديد ، فلما عدت فى العام التالى
١٩٨٤م الى مصر ، فكرت فى تقديم هذا الكتاب لقراء العربية
فعدت عليها حتى خرجت بهذه الصورة التى أسميها - كما جاء على
غلاف الكتاب - تقديم وتعليق وليس تحقيقاً ، فبرغم ما بذلت فيها من
جهد كبير أتعبنى كثيراً ، الا أننى ما زلت أطمح فى تقديم المزيد .
والمخطوطة كتبت بخط مغزلى كبير ، واضح ، وان كان مليئاً
بالأخطاء الخطيرة التى حيرت المرء كثيراً حتى تمكنت من تصويبها .

والمخطوطة مكونة من ١٥٣ صفحة ، بالصفحة الواحدة ١٨ سطراً
لا يعرف من كتبها ، اذ يبدو أنه نقل من المخطوطة الأصلية التى
كتبها المؤلف - رحمه الله - دون أن يذكر كاتبها ، أو شيئاً عنه ، وهما
نحن نورد الصفحة الأولى والأخيرة من المخطوطة .

(١) انظر : (الاختلاف آية ورحمة) للمحقق ، بحث قدم الى مؤتمر
دمياط ١٩٨٨م .

(٢) كان يرأس مركز المخطوطات بجامعة بايسرو .

وعلى أية حال فإن هذا الكتاب ناقش كثيرا من القضايا التي كانت على عهد المؤلف - رحمه الله - والتي نحتاج إلى علاجها الآن ، وبخاصة أن المدة الزمنية التي تفصلنا عن المؤلف لا تزيد كثيرا عن قرن ونصف ، إضافة إلى أمر شديد الأهمية ، ألا وهو طريقة المعالجة العلمية الموضوعية ، البعيدة عن الخطابية ورص الكلام المزوق والمنمق الذي لا طائل وراءه ، وقد تطلب هذا الأسلوب الموضوعي اعتماد الدليل الشرعي فقط ، من الكتاب والسنة ، وما أقره علماء الأمة المجتهدون .

ومن ثم رجع المؤلف - رحمه الله - إلى مجموعة كبيرة من أدق المصادر والمراجع في التفسير والحديث والفقه ..
لم يذكر قولا إلا نسبته لصاحبه ، وأشار إلى مصدره ، كما يبدو واضحا لمن يطالع الكتاب ..

وقبل أن نترك القارئ هنا يحسن أن نشير إلى شيئين :

١ - لقد كان للطرق الصوفية أثر كبير في نهضة الإسلام في إفريقيا ، وفي الحرب ضد المستعمرين ، وكان كثير من شيوخ الطرق الصوفية علماء مجاهدين ، مثل الحاج عمر الفوتس ، خليفة التيجانيين في غرب إفريقيا ، والذي استشهد على يد الفرنسيين سنة ١٢٨٠ هـ .

إلى جانب التيجانية كانت القادرية ، التى تنسب إلى الإمام
عبد القادر الجيلانى (٤٧٠ - ٥٦١ هـ) وقد كان الشيخ عثمان
ابن فودى أحد أقطاب هذه الطريقة ، ومن أشهر رجالها ، الذين
بعثوا فيها روح الجهاد ، حتى غدا المنتسبون إليها محاربين
مخلصين ، وعلماء عاملين .

ويلمس القارىء الكريم فى هذا الكتاب المنحس الصوفى للمؤلف
- رحمه الله - وانتسابه إلى القادرية ، وهو ما يلقى الضوء على كثير من
الآراء التى جاءت بالكتاب .

٢ - ترك الشيخ عثمان بن فودى أمر إدارة الامبراطورية التى أقامها
إلى أخيه العلامة عبد الله ، وابنه السلطان محمد بل ، وانصرف
هو للتعليم والتأليف ، حتى لقي ربه سنة ١٨١٧ م فى مدينة صكتو-
عاصمة الامبراطورية - ودفن بها .

وقد قدمت جهدى وبذلت وسعى فى سبيل تحقيق نص الكتاب
وتقويمه ، ونعتذر للقارىء الكريم عما لم يبلغه الوسع ، والله الموفق
والهادى إلى الرشاد ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

أحمد مصطفى أبو الخير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ

وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا

وَالْقِيَّةُ الْخَيْرُ الْمُسْتَقَرُّ لِرَحْمَةِ رَبِّهِ عَمَّارٌ بِرَحْمَةٍ

بِرَحْمَتِهِ نَبِيٌّ جَلِيلٌ الْمَقْرُونُ بِأَمِيرٍ هَدِيدٍ تَعَمَّدَهُ اللَّهُ

بِرَحْمَتِهِ آمِينَ، الْحَقُّ لِلَّهِ الَّذِي أَنْقَمَ عَلَيْنَا بَقِيَّةَ

الْأَيُّمِ وَالْإِسْلَامِ وَلِلَّهِ نَابِسِيْدٌ مُؤَمَّرٌ لَا نَأْمَدُ

عَلَيْهِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَفْخَرُ الْخَلَاءِ وَأَرْكَى السَّلَامِ

> زَمَانِيْدٌ قَدْ سَلَفَ السَّلَافُ نَحْمُ الْآخِرِينَ بِسَيِّدِهِمْ

فِي أُمُورِ الدُّنْيَا قَدْ جَعَلَهُ فِي مَقْدَمَةٍ وَسَبَقَهُ

فَحْصُولُ مَخْلُوعِهِ وَهُوَ كِتَابٌ شَافِعٌ لِقُرْعَرٍ عَلَيْهِ

فِي هَذَا السَّرْمَارِ يَقُوْرُ اللَّهُ تَعَالَى وَاللَّهُ تَعَالَى الْمُسْتَعْمَلُ

بِأَرْبَعِينَ جَعَلَهُ وَالْإِنِّيْهِ بِمِ بَقِيَّةٍ وَطَرَفِهِ

وَأَسْرَفُهُ أَرَادَ أَنْ يَكْرِمَهُ فَوَدَّ أَنْ يَسْتَبِيْرَ لِقُلُوبِهِ

أَوْ أَدَّ طَرَفَ الْكِتَابِ أَدَّ، نَقَلْنَا مِنْهُ طَرَفًا عَادَةً فِي عَالِي

تَوَالِيهِ لِأَنَّ ذَلِكَ أَفْرَدَ إِلَى طَرَفِيَّةِ الْبُحُورِ وَطَرَفًا عَادَةً أَبْدَاهُ

تَوَالِيهِ

وَلَيْسَ يَكُن فِي الْأَذْهَانِ شَيْءٌ إِذَا انْقَضَى النَّهَارُ إِلَى دَلِيلِ
 اللَّهُمَّ ارْزُقْنَا الْإِسْتِيفَةَ بِهَذِهِ الْأَمْوَالِ الْأَرْبَعَةِ وَارْزُقْنَا
 خَاتِمَةَ السَّعَادَةِ وَهَذَا يُشْبِهُ كِتَابَ نَجْمِ الْإِخْوَانِ
 بِعَفْوِ اللَّهِ تَعَالَى وَشَطِ النَّهَارِ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ فِي
 شَهْرِ اللَّهِ الْحَرَامِ حَرْفِ الْفَلَحَةِ سَنَةِ شُكْرٍ وَامِنْ
 مِنْجَرِيهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِي التَّرْمِثِ أَوَّلِ
 هَذَا الْكِتَابِ أَرَلَا أَخْ كَحَرْفِ وَلَا الْأَنْسِيَّةُ لِقَابِلِهِ
 أَوَّلُ كَحَرْفِ الْكِتَابِ الْعَمَى تَقْلُ شَمْسُهُ لِأَنَّ ذَلِكَ
 أَقْرَبُ إِلَى كَلِمَاتِ نَبِيِّ الْيُوسُفَ وَقَدْ بَدَأَتْ بِحَرْفِ
 فِي ذَلِكَ وَوَقَيْتُهُ بِحَمْدِ اللَّهِ وَتُسْرَعُ وَبِهِ الْعَمَى
 لِلَّهِ الْعَمَى هَذَا أَنَا الْهَادِي وَمَا كُنَّا لِنَقْتَرِفَ لَوْلَا
 أَنْ هَذَا مَا اللَّهُ وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَتَمُّ الشَّلَامِ
 عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ
 وَرَضِيَ اللَّهُ عَلَى عَمَلِ السَّادَةِ الشَّاهِدِ الْيَمِينِ وَالْخَلَاءِ
 الْعَامِلِينَ وَالْأَيْمَةَ الْأَرْبَعَةَ الَّتِي يَتَّبِعُونَ فِي دِينِهِمْ

الْيَوْمِ السَّابِقِ

اللَّهُمَّ ارْحَمْ أُمَّةَ مُحَمَّدٍ رَحْمَةً
 عَامَةً وَصَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ
 وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ مَلَأَ
 الدُّنْيَا وَمَلَأَ
 الْآخِرَةَ

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً ، قال العبد
الفقير ، المضطر لرحمة ربه ، عثمان بن محمد بن عثمان بن صالح ،
المعروف بابن فسودي - تغمدهم الله برحمته - آمين :

الحمد لله الذى أنعم علينا بنعمة الإيمان والإسلام ، وهدانا
بسيدنا ومولانا محمد - عليه من الله تعالى أفضل الصلاة وأزكى السلام -
أما بعد ، فهذا التأليف (نجم الإخوان ، يستعينون به فى أمور
الزمان) قد جمعته فى مقدمة وسبعة فصول وخاتمة ، وهو كتاب نافع
لمن عول عليه فى هذا الزمان - بعون الله تعالى - والله تعالى
المستول بأن ييسر جمعهم ، والانتفاع به ، بمنه وكرمه .

والتزمت ألا أذكر فيه قولاً إلا نسبته لقائله ، أو أذكر الكتاب الذى
نقلت منه ، كما هى عادتي فى غالب تواليفي ^(١) ، لأن ذلك أقرب إلى
طمأنينة النفوس ، وكما أن عادتي أيضاً فى غالب تواليفي حض الناس
على الخروج من الخلاف ، لأن العلماء متفقون على الخروج من ^(٢)
الخلاف ، وكما أن عادتي أيضاً فى غالب تواليفي التوسعة على الإخوان
بذكر أقوال العلماء فى مسائل الخلاف ، ومقصودى فى ذلك - إن شاء
الله - وإن كانت النيات لا تخلو من خلل ونقص - حفظ نظام الأمة ،

(١) مؤلفاتى .

(٢) قال الإمام أحمد بن حنبل لمن ألف كتاباً وأراد أن يسميه
(كتاب الاختلاف) سمه : (كتاب السعة) انظر كتاب الامام جعفر
الصادق لعبد الحليم الجندى ص ٢٤٦ ، المجلس الأعلى
للشئون الإسلامية بالقاهرة .

والهروب من تشويش العامة ، وفتح باب الخصومة ، ومن حملنى على
غير ذلك فالله حسيبه يوم تبلى السرائر .

المقدمة

فى بيان أن دين الله يسر ، وبيان ما من الله به علينا
فى هذا الزمان من جهة الدين والدنيا

الدين يسر :

أما بيان أن دين الله يسر فقد قال الله تعالى : (يريد الله
بكم اليسر ، ولا يريد بكم العسر ^(١)) وقال تعالى : (وما جعل
عليكم فى الدين من ^(٢) حرج) وقال عليه الصلاة والسلام : (إن
الدين يسر ، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه ، فسددوا وقاربوا
وأبشروا ، واستعينوا بالغدوة والروحة ، وشئ من الدلجة) رواه
البخارى ^(٣) ، وقال عليه الصلاة والسلام : (يسروا ولا تعسروا ،
وأبشروا ولا تنفروا) رواه البخارى فى صحيحه ^(٤) .

وفى تخلص الإخوان قال عليه الصلاة والسلام : (اختلاف أئمة
أمتى ^(٥) رحمة) وقال عبد العزيز فى الدرر ^(٦) الملتقطة : (ومن كرم
الله - تعالى - أن العلماء مختلفون ، فإذا شدد هذا سهل غيره

(١) ١٨٥ / البقرة .

(٢) ٧٨ / الحج .

(٣) ١ / ٣٩ ط ، المجلس الأعلى للمشئون الإسلامية بالقاهرة .

(٤) والحديث أيضا فى صحيح مسلم ٢ / ٧٠ ط . الحلبي بالقاهرة .

(٥) وقال عمر بن عبد العزيز : (ما سرنى باختلافهم حمير النعم) .

(٦) الدرر الملتقطة والمسائل المختلطة لأبى محمد ، عبد العزيز بن

أحمد بن سعيد بن عبد الله ، الفقيه الصوفى ، المتوفى سنة

ودين الله يسر ، ومن قوى علمه وصحت معرفته شدد على نفسه .
وسهل على الناس) وقال (١) رويس : (من حكم الحكيم أن يوسع على
إخوانه في الأحكام ، ويضيق على نفسه فيها ، فإن التوسعة اتبعها
العلم ، والتضييق على نفسك من حكم الورع) .

قال الشيخ أبو إسحاق الشاطبي (٢) : (الأولى عندى فى كل
نازلة أن يكون لعلماء المذهب فيها قولان ، فيعمل الناس على موافقة
أحدهما - وإن كان مرجوحا - ألا يعترض عليهم ، وأن يجروا على
أنهم قلده فى الزمان الأول ، وجرى به العمل ، فإنهم إن حملوا على
غير ذلك كان فيه تشويش للعامة وفتح لباب الخصام) .

وقال عبد الوهاب الشعرانى فى اليواقيت (٣) : (سمعت
سيدى عليا الخواصى (٤) - رحمه الله - يقول : اعملوا على الجمع
بين أقوال العلماء جهدكم ، فإن إعمال القولين أولى من الغلب
أحدهما ، وبذلك يقل تناقض أقوال العلماء ، ومن وصل مقام الكشف
وجد جميع الأئمة المجتهدين لم يخرجوا عن الكتاب والسنة فى شئ ،
من أقوالهم ، وشهدوا كلها مقتبسة من شعاع نور الشريعة ، لأنهم

(١) رويس بن يزيد بن رويس ، صوفى شهير ، من جلة مشايخ بغداد ، من
كلامه : (الصبر ترك الشكوى) توفى ٣٣٠ هـ ، الأعلام للزركلى ١ / ٣٢٩ .
(٢) أبو إسحاق ، إبراهيم بن موسى الشاطبي ت ٧٩٠ هـ ، الكاشف
للذهبي ٢ / ١٩٤ .

(٣) اليواقيت والجواهر فى بيان عقائد الأكابر للشيخ عبد الوهاب
الشعرانى ت ٩٧٦ هـ ، طبع الكتاب بالمطبعة الأزهرية ١٣٠٧ هـ .
(٤) من الطريف أن الخواص كان أميا : لا يقرأ ولا يكتب ، وكان الشعرانى
حجة فى مختلف العلوم : فكان فى اجتماعهما آية ، انظر عبد
الوهاب الشعرانى لعبد الحفيظ فرغلى ص ١٤٥ .

على آثار الرسل سلكوا ، فكما أنه يجب عليك - يا أخى - الإيمان والتصديق بكل ما جاءت به الرسل - عليهم الصلاة والسلام - مما يخالف شريعتك ظاهرا ، فكذلك يجب عليك الإيمان والتصديق بصحة ما استنبطه المجتهدون ، وإن خالف مذهب إمامك .

وقال عبد الوهاب الشعرانى فى اليواقيت ، فى محل آخر : (وفى البخارى عن محمد بن كعب القرظى ، التابعى الجليل أنه كان يقول : إن أعظم المسلمين فى المسلمين جرما من سئل عن شيء ، لم يحرم فحرمه على المسلمين من أجل مسألته ، وكان صلى الله عليه وسلم - يخاف على أمته من كثرة تنزل الأحكام) .

ثم قال (١) بعد كلام : سمعت سيدى عليا الخواص - رحمه الله - يقول : (ما من عالم يأمر الناس بفعل شيء ، لم يصرح الشارع بالأمر به إلا تمنى يوم القيامة أنه لم يكن رجح شيئا) ثم قال (٢) : (إن المرجحين بأهوائهم خلاف ما رجح الشارع رجلا ، الزاهد يغلب جانب الحرمة ، والثانى يغلب رفع الحرج عن هذه الأمة ، رجوعا إلى الأصل ، فهذا عند الله أقرب منزلة من الذى يغلب الحرمة - إذا الحرمة أمرها عارض للأصل ، ورافع الحرج دائر مع الأصل ، وإليه يعود حال الناس فى الجنان ، يتبوأون من الجنان حيث شاءوا ، وما أغفل أهل الأهواء - وإن كانوا مؤمنين - عن هذه المسألة ، وسيندمون

(١) أى الشعرانى .

(٢) أى الخواص .

إذا انكشف الحجاب ، فأياك يا أخى وساوس الطبيعة ، فإن العبد
ممكور به من حيث لا يشعر .

فإن قلت : هل يقتضى ما ذكرنا من أول هذه المقدمة إلى هنا
من التسهيل عدم باب التشديد فى الدين لكونه يسرا أم لا ؟ والجواب
أن ذلك لا يقتضيه ، لأن باب التشديد معلوم فى الدين أيضا ، وقد
ورد فيه ما لا يحصى من الأحاديث ، وقد سلك مسلكه من لا يحصى من
العلماء ، كالشيخ السنوسى ^(١) فى باب النظر ، وكالطوطوشى
وابن ^(٢) الحاج صاحب المدخل فى الحوادث من البدع ، كل يتكلم
على حسن نيته ، وعلى مقتضى أهل زمانه .

وقال عبد العزيز فى الدرر الملتقطة : (إذا أفتى العالم
بالتشديد وترك التسهيل ، لما ظهر عنده من الفقه ، وما غلب عليه من
خوف الله - تعالى - فهو حسن ، ومن العلماء من يترك ذلك
التسهيل : خوفا على العوام من الانحلال ^(٣) ، وترك التحرز فى

(١) محمد بن يوسف ، أبو عبد الله ، الفقيه المحدث ، الفرضى
صاحب العقائد ، عالم تلمسان وصالحها له تصانيف كثيرة منها :
العقيدة الكبرى ، والعقيدة الصغرى والوسطى ت ٨٩٥ هـ ،
الزركلى ٨ / ٢٩٠ .

(٢) محمد بن أحمد بن خلف التجيبى ، قاضى قرطبة ومفتيها ، من
كتبه نوازل الأحكام ت ٥٢٩ هـ ، الزركلى ٦ / ٢١٠ ، أمـ
الطوطوشى فيبدو أنه أبو بكر ، محمد بن الوليد ، القرشى القهرى
المالكى ، صاحب سراج الملوك ت ٥٢٠ هـ ، كشف الظنون ٢ / ٢٣٠ .
(٣) الاختلال والانحلال .

الدين ، فإن الغالب من العوام إذا وجد التسهيل يترك التحـرز بالكلية (انتهى .

من الله علينا :

وأما بيان ما من الله - تعالى - به علينا في هذا الزمان فمن جهة الدين والدنيا ليشكر أهل الزمان عليه ، فيستحقوا المزيد ، إذ قال الله تعالى : (لئن شكرتم لأزيدنكم ^(١)) وليعلم كل ذى بصيرة أننا على قدم محمد النبي المصطفى - صلى الله عليه وسلم - في جميع أمورنا .

فاعلموا - يا إخواني - أن الله - عز وجل - قد من علينا فس هذا الزمان ببيان ما يعتقد في دين الله ، وبيان ما يترك في دين الله ، وبيان ما يباح في دين الله ، وإزالة الشبه عن دين الله ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، وتخويف الناس بما - يحملهم على ترك معاصي الله ، وتبشير الناس بما يحملهم على عبادة الله ، ثم من علينا بالهجرة ، وتأميم / أمير المؤمنين ، واتخاذ آلات الجهاد ، التي هي : الخيل والنبل والأقواس والرماح والأسياف والأتراس والدروع ، والمناطق والمغافر ^(٢) والآلوية ، ثم من علينا بالجهاد بها ، وتأميم

(١) ٧ / إبراهيم .

(٢) مفرد ها مغفر ، وهو ما يكون تحت بيضة الحديد - أي الخوذة - على الرأس ، والمراد هنا - فيما يبدو - البيضة نفسها .

أمراء الجيوش ، وتأمير الخازن ، وتأمير أمراء البلدان ، وتأمير
الكتاب ، وتأمير الرسل إلى الملوك ، واتخاذ الخدام في الحضرة
، وتأمير القضاة ، وتأمير أمراء الحدود ، وتأمير أمير الحج . (١)

فهذه ثلاث وعشرون خصلة من شعائر الاسلام ، كعدد ســــــــــــ
رسالته - صلى الله عليه وسلم - ونحن نحمد الله الذي من علينا
بإظهار هذه الشعائر في آخر الزمان .

قال الحسن اليوسى في المحاضرات بعد أن ذكر ذم أهل كل
زمان - من الشعراء وغيرهم - زمانهم ، وإشارتهم إلى أن الناس
الأفاضل قد مضوا ، وأن الأرض قد تغيرت : قد تحصل من هذا
أن الدنيا لم تنزل هكذا ، وأن الناس هم الناس منذ خلقوا ، فالأكمل
للإنسان التسليم ، بل الرضا بوقته ، فإنه بذلك يفوز بالأدب مع الله
- تعالى - الحكيم العليم ، الذى هو رب الأولين والآخرين ، ويفوز
بشكره وحمده ، وراحة قلبه ، والسلامة من التشوف والتطلع ، وسلامة
الصدر لأهل زمانه ، والقيام بحقوقهم ، واعتقاد الخير فى أهلهم ،
والانتفاع بهم ، ورؤية المحاسن الوقتية ، والتغافل عن المساوىء ،
وغير ذلك .

وقد منح الله الصحابة الزمان الفاضل ، فكانوا يذكرون ما مضى
لهم فى الأزمنة السابقة ، من صنوف الشر ، من عبادة الأوثان وارتكاب

(١) يلاحظ التدرج فيما ذكر من منن حسب ترتيب حصولها ، بدءاً من
بيان دين الله حتى إقامة أمير الحج ، كما يلاحظ نوع الآلات
الحربية التى استخدمها الشيخ فى حروبه ضد أعدائه .

القبائح ، فيحمدون الله - تعالى - ويشكرونه : وهكذا ينبغي
 للمؤمن أن ينظر إلى ما منحه الله - تعالى - من الخير في زمانه ،
 دينا ودنيا ، وإلى ما أنجاه الله - تعالى - منه من الشرور الحالية
 والماضية فيحمد الله - تعالى - على ذلك .

قال الحسن اليوسى : وقد جرى على لسانى فى هذا المعنى
 أبيات ، فقلت :

نحمد الله وقتنا وقت خير .. بسز ما قبله من الأوقات
 غير وقت النبى صلى عليه .. الله والصحب والثلث الهداة
 ديننا سالم من البدع والعمى .. وعشنا بأطيب الأوقات
 ومن اختصه الإله بخير .. فهو فيه من سالف وآت

وقلت : ونحن نحمد الله - عز وجل - على ما منحنا من الخيرات
 فى زماننا ، دينا ودينا ، وعلى ما أنجانا منه من الشرور الحالية
 والماضية ، وقد جرى على لسانى فى هذا المعنى أبيات :

نحمد الله وقتنا وقت نور .. وقت كشف الظلام فى العالمين
 نحمد الله وقتنا وقت أحيا .. السبيل لسيد المرسلين
 نحمد الله وقتنا وقت نصر .. وقت خذلان جملة الكافرين
 نحمد الله وقتنا وقت عز .. وقت فرح لجملة المسلمين
 نحمد الله حزبنا حزب عب .. القادر الغوث سيد العارفين

فان قلت : لم ذكرت خير أهل زمانك فقط ، ولم تذكر شرهم ؟
 فالجواب أن الأولى الإمساك عن ذلك ، ولو كان جائزا ، حيث لا يكون

التعيين ، مع أنه لا يحصل منه طائل غير إتعاب المرء قلبه ولسانه .

قال الحسن اليوسى فى المحاضرات : (وأما استنقاص أهل الزمان فلا شك أنه يجوز ، إذ لا يدخل فى الغيبة المحرمة حيث لا يكون التعيين وقد استشعر محبى الدين بن عربى فى رسالة القدس ذلك ، حيث وقع فى متصوفة زمانه فأجاب بنحو ذلك ، ونزع بها وقع لعائشة - رضى الله عنها - من ذم أهل زمانها ، وغيرها من أهل الدين ، ولكن الأولسى الإمساك عن ذلك ، ولا شيء لا يكاد يحصل من ذلك طائل غير إتعاب المرء قلبه ولسانه ، نعم ذكر ما يقع منهم من المناكير بالتصيين بقصد الاحتراز مع الانصاف كما فعل أبو العباس فى " النصح الأنفع وفى عمدة المريد (١) " نافع مفيد ، غير أنه صعب مفتقر إلى تحقيق فى الممدارك وتجربة تامة ، فإن الأمور قليل منها ما يكون أمرا حقيقيا يذم من كل وجه أو يمدح وأكثرها إضافى اعتبارى ، يختلف باختلاف الأشخاص والمقاصد والأزمان والأمكنة والأحوال فافهم) .

انتهى كلامه (٢) ، وبانتهائه انتهت المقدمة ، وقد آن شرونا فى

فصول الكتاب :

(١) عمدة المريد فى طرد الشيطان المريد ، ويبدأ أن أبا العباس المذكور هو القاضى شهاب الدين أحمد بن إدريس ، المالکسى القرافسى المتوفى ٦٨٤ هـ .

(٢) كلام الحسن اليوسى .

الفصل الأول

=====

فى بيان ذم المجادلة مع أحد بغير علم ، وبيان

عدد طرق الشريعة

=====

فأقول وبالله التوفيق : فاعلموا - يا إخوانى - أن المجادلة بغير علم تفوت خيرا كثيرا ، وتؤدى إلى أن يدحض صاحبها بجداله طريقة من طرق الشريعة ، وأن يكون معذورا فيمن ينكر الشرائع ، لأن الشريعة جاءت على ثلاثمائة وثلاث عشرة طريقة .

قال عبد الوهاب الشعرانى فى البحر المورود فى المواثيق والعهود : (أخذ علينا العهد ألا نمكن أحدا من أصحابنا بفتح باب المجادلة بغير علم مع أحد ، عملا بقوله صلى الله عليه وسلم : (لا يجادل فى الدين إلا جاحد أو مرتاب فى دينه) وإنما قيدنا ذم المجادلة بقولنا " بغير علم " ليخرج من جادل بعلم عن دين الله - عز وجل - فبيان ذلك واجب ، ولا يصل العبد إلى مرتبة العلم إلا أن يعلم جميع طرق الشريعة ، وفى الحديث الشريف : (إن الشريعة جاءت على ثلاثمائة وثلاث عشرة طريقة ، ليس منها طريقة يلقي العبد بها ربه إلا دخل الجنة) روى الطبرانى وغيره ، فمن كان عارفا بجميع هذه الطرق ورأى طريقة تخالفها كلها فله الجدل - وإن جهل منها - ولو طريقة واحدة فلا ينبغى له الجدل ، لاحتمال أن يدحض بجداله طريقة من طرق الشريعة ، ويتبرأ من العمل بها ، فيفوته خير كثير ، ويصير معسودا فيمن ينكر الشرائع) .

ثم قال (١) بعد كلام : (ويلحق بالجدال بغير علم مجادلــــة
المقلدين من أهل المذاهب الأربعة وغيرها ، وإدخال حجاج بعضهم
بعضاً بالأدلة العقلية أو اللغوية ، حتى إن أحدهم يتبرأ من مذهب
الآخر ، ويرى كأن ذلك المذهب الذى تبرأ منه خارج عن الشريعة ،
ولو اطلع على جميع طرق الشريعة لرأى جميع مذاهب المسلمين داخلية فى
الشريعة ، لا يخرج منها قول من أقوالهم ، كما أوضحنا ذلك فى
خطبة كتابنا ، المسمى كشف الغمة عن جميع مذاهب الأمة ، والله واسع
عليم) انتهى .

قلت ولكثرة طرق الشريعة التى هى مرجع مذاهب المسلمين قال
الشيخ المتفق على علمه وصلاحه ، عز الدين بن عبد السلام : (إن مسوع
الإنكار على الناس شىء عسير ، بل متعذر ، إذ الإنكار متعلق بمسألة
أجمع على إيجابه أو تحريمه ، فمن ترك ما اختلف فى وجوبه ، أو فعل ما
اختلف فى تحريمه ، فإن قلد بعض العلماء فى ذلك ، فلا إنكار عليه ،
إلا أن يقلده فى مسألة ينقض حكمه فيها ، فإن كان جاهلاً لم ينكسر
عليه ، ولا بأس بإرشاده إلى الأصلح ، وإنما لم ينكر عليه لأنه لم يرتكب
محرمًا ، فإنه لا يلزمه تقليد من قال بالتحريم ، ولا بالإيجاب) انتهى .

فإن قلت : فما حكم من عمل العمل بغير علم ، ولا تقليد لأحد من
العلماء ، فصادف عمله لسان العلم ، فالجواب أن ابن أبى جمرة
الأزدى قد بين ذلك فى بهجة (٢) النفوس ، شرح البخارى حيث قال :

(١) أى الشعرانى فى البحر .

(٢) بهجة النفوس وتحليلها بمعرفة ما لها وما عليها ، وهو شرح لأبى
محمد عبد الله بن سعد ت ٦٩٥ هـ على مختصره لصحيفه

البخارى ، المسمى جمع النهاية فى بدو الخير والغاية .

(اختلف فيمن عمل بغير علم فصادف عمله لسان العلم على ثلاثة أقوال ،
 فمن قائل يقول : بأن له الثواب على عمله ، واحتج بأن قال : هذا
 عمل وقع على ما أمر ، ومن فعل ما أمر به كان له الثواب على الامتثال
 ومن قائل يقول : بأن عليه الإثم في ذلك ، واحتج بأن قال : إن الله -
 عز وجل - لم يتعبد أحدا بالجهل ، وإنما يجوز له الإقدام على العمل
 بالعلم به ، وأما مع الجهل فلا ، قال تعالى : (فاسألوا أهل الذكر
 إن كنتم لا تعلمون)^(١) فلما أقدم على العمل بغير علم كان مرتكبا للنهي
 ومن ارتكب المنهي أثم ، ومن قائل يقول : بأنه ليس له ثواب ، وليس عليه
 عقاب ، واحتج بأن قال : إنه لم يقع بعمله في شيء مما نهى عنه ،
 فلم يكن مأثوما ، وأمر بالأقدام على العمل إلا بالعلم به ، فلما لم
 يفعل ذلك لم يكن له أجر عليه) انتهى .

وفى تخليص الإخوان^(٢) : (اختلاف العلماء رحمة) قلت :
 من عرف قوله عليه الصلاة والسلام : (اختلاف أئمة أمتي رحمة) لا
 يفعل أمورا ثلاثة :

- الأول : لا ينكر على من يختار قول من شاء من أصحاب مذهبه .
- الثاني : أنه لا ينكر على من اختار قول من شاء من أصحاب غير مذهبه .
- الثالث : أنه لا يشدد في مسائل الخلاف .

(١) ٤٣ / النحل .

(٢) أحد كتب الشيخ عثمان بن فودي .

فالأول قيل كما في التقييد : (من اتبع مذهباً فله أن يختار قول من شاء من أصحابه ، لأنه إنما قلد مذهباً) وللثاني قال ابن (١) عرفة : (قول ابن حزم : أجمعوا على أن متبّع الرخص فاسق ، مردود بهـ أفتى به الشيخ المتفق على علمه وصلاحه ، عز الدين بن عبد السلام أنه لا يتعين على العامي إذا قلد إماماً في مسألة أن يقلده في سائر مسائل الخلاف ، لأن الناس من لدن الصحابة إلى أن ظهرت المذاهب يسألون فيما يسئح (٢) لهم العلماء المختلفين ، من غير تكبر من أحد ، وسواء اتبع الرخص في ذلك أو العزائم ، لأن من جعل المصيب واحداً لم يعينه ، ومن قال : كل مجتهد مصيب فلا إنكار على من قلده فسي الصواب) .

وقال عبد الرحمن السيوطي في شرح الكوكب (٣) : (هل يجب على العامي وغيره ممن لم يبلغ رتبة الاجتهاد التزام مذهب معين من مذاهب المجتهدين ؟ قولان ، أحدهما نعم ، وصححه في جمع الجوامع ، والثاني لا ، واختاره النووي (٤) ، فقال : الذي يقتضيه الدليل أنه لا يلزم التمسك بمذهب ، بل يستغنى من شاء ، قال (٥) : من التزم مذهباً معيناً ، هل يجوز له الخروج عنه ؟

(١) محمد بن محمد التونسي ، الورغي ، إمام الجامع الأعظم بتونس
ت ٨٠٣ هـ .

(٢) يعرّض .

(٣) الكوكب الساطع للسيوطي .

(٤) محيي الدين ، أبو زكريا ، يحيى بن شرف (٦٣١-٦٧٦ هـ) طبقات الفقهاء للشيرازي ٢ / ٨٦ .

(٥) أي النووي ، فيما يبدو .

فيه أقوال ، أحدها الجواز مطلقا ، وصححه الرافعي (٢) والثاني المنع مطلقا لأنه التزمه ، والثالث يجوز في جميع المسائل ، ولا يجوز في بعض دون بعض ، وحيث جوزنا له الخروج فالصحيح أنه يمتنع تتبع الرخص في المذاهب بأن يأخذ من كل منها ما هو أهون فيفسق بذلك ، وقيل : يجوز فلا يفسق ، حكاه في الروضة) انتهى .

وقال الأجهوري (٢) : (قد اقتصر القرافي في شرح التنقيح على القول بالجواز ، لكن بشروط ثلاثة ، ألا يجمع بينها على صفة تخالف الإجماع ، كمن تزوج بلا ولي ولا صداق ولا شهود ، وألا يعتقد فيمن يقلده الفضل ، وألا يتبع الرخص في المذاهب ، والمذاهب كلها مسالك للجنة ، فمن سلك منها طريقا وصله ، قاله الزناتى) .

ثم قال الأجهوري : (وقوله ألا يتبع الرخص إن أراد بالرخص ما ينقض فيه حكم القاضى ، وهو أربعة ما خالف الإجماع ، أو القواعد أو النس ، أو القياس الجلى ، فهو حسن متعين ، وإن أراد بالرخص ما فيه سهولة على المكلف كيف كان ، لزمه أن يكون من قلد مالكا في الميأ والأوراث (٣) ، وترك الألفاظ في العقود مخالفا لشرع الله ، وليس كذلك

(١) أبو القاسم ، عبد الكريم بن محمد القزوينى ت ٦٢٣ هـ ، الأعلام للزركلى .

(٢) عبد الرحمن بن حسن ، المصرى المالكى ، من مؤلفاته : (مشارق الأنوار فى أهل البيت الأخيار - الملتان فى الأربعة الشواذ ، وغيرهما ت ١١٩٨ هـ .

(٣) مفردا ورث ، أى الميراث .

ثم قال : انتهى كلام القرافي في شرح التنقيح بالاختصار (١) .

قال : (وهو يفيد ترجيح القول بأن التقليد جائز بالشروط المذكورة ، وأن المراد بالرخس ما ينقض فيه قضاء القاضي ، لا مطلق فيه ما فيه سهولة ، فكل مسألة لا تخالف الإجماع ولا القواعد ، ولا النص ، ولا القياس الجلي ، يجوز التقليد فيها ، وأكثر المسائل على هذا النمط ، وما ينقض فيه قضاء القاضي يسير بالنسبة إلى غيره) .

ثم قال : (وقال القرافي في الكتاب المسمى بالإحكام في تمييز الفتاوى والأحكام : الذي عليه الغتيافي مذهب مالك امتناع انتقاس المالكي لمذهب الشافعي في مسألة ، وكذلك انتقال الشافعي لمذهب مالك) انتهى .

ثم قال : (ولكن كلامه في شرح التنقيح يقتضي أن الراجح خلاف هذا ، وهو ما وقع لابن القاسم (٢) - رحمه الله - فإنه أفتى عبد المجيد حين حلف بالمشي إلى مكة وحنث ، بكفارة يمين ، وقال : إني أفتيك بقول الليث (٣) ، فإن عدت لم أفتك إلا بقول مالك ، بلزوم المشي إلى

(١) القاضي شهاب الدين أبو العباس ، أحمد بن إدريس المالكي ، ت ٦٨٤ هـ ، كشف الظنون .

(٢) عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة ت ١٩١ هـ ، كان - رحمه الله - من أشهر تلامذة مالك ، رضى الله عنه ، انظر مالك ابن أنس لعبد الحلیم الجندی ص ٢٦٥ ، دار المعارف بالقاهرة ١٩٨٣ م .

(٣) الليث بن سعد من أصحاب مالك وعلى مذهبه ، ثم اختار لنفسه ، كان يكتب مالكا ويسأله ، له كتاب التاريخ ، وكتاب مسائل فقه الفقه ، كان من بحور العلم ، ت ١٧٥ هـ .

مكة (انتهى) .

وقال القرافي : (انعقد الإجماع على أن من أسلم فله أن يقلد قول من شاء بغير حجر ، وأجمع الصحابة على أن من استفتى أبا بكر وعمر وقلدهما فله أن يستفتى أبا هريرة ومعدان بن جبل وغيرهما من غير نكير ، فمن ادعى رفع هذين الإجماعين فعليه الدليل) .

وفي البحر المورود في المواثيق والعهود لعبد الوهاب الشعراني ، قال فيه : (أخذ علينا العهود ألا نحجر على أحد من إخواننا المسلمين بالتزام مذهب معين لا يتدينون بغيره ، بل نقرهم على كل فعل فعلوه ، ما داموا في سياج مجتهد من المجتهدين ، وذلك خوفاً من أن تلحقنا دعوة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في قولنا : (اللهم من شق على أمتي فاشقق اللهم ^(١) عليه) ولا أشق عليهم من فقيه يحكم ببطلان عبادتهم ومعاملاتهم ومناكحتهم فيما لم تصرح به الشريعة ، ولا أجمع عليه الأئمة ، ويأمرهم بالتزام مذهب واحد بعينه ولم يأت به بخصوصية خبر ولا أثر) .

وقال في الكتاب المذكور ^(٢) : (أخذ علينا العهود ألا نمكّن أحدًا من إخواننا أن يعيد صلاة صحت على مذهب من المذاهب لأن لا نقع في سوء الظن بالأئمة ، ونجعل أقوالهم كأنها خارجة عن الشريعة) .

(١) في صحيح مسلم ٢ / ١٢٤ : (ومن ولي من أمر أمتي شئنا فشق عليهم فاشقق عليه) .

(٢) البحر المورود .

وقال عبد العزيز في الدرر الملتقطة : (المذاهب الأربعة على الحق ، وكل مجتهد مصيب ، ومن قلد إماما منهم فله أن يقلد الآخر لا سيما عند الضرورة ، هذا هو الصحيح ، ومن العلماء من منع ذلك ، وقال : لا يقلد غير إمام واحد .

والصواب في هذه المسألة أن لها ثلاث مراتب :
المرتبة الأولى : مرتبة أهل الورع ، وقد رأينا بعض مشايخنا يلتزمهم بها ، وهي أن يأخذ بالأحوط ، ويلتزم الأشد في المذهب ، فيفصل المنسئ لأنه نجس عند مالك ، ويفصل بول ما يؤكل لحمه ، فإنه نجس عند الشافعي ، ويمسح بجميع رأسه ويتدلك ، ويفعل الأتم والأكمل في كل شيء ، ويترك ما اختلف في تحريمه :

المرتبة الثانية : هي الوسطى ، وهي أن يلتزم مذهباً واحداً ، لا يخرج عنه .

المرتبة الثالثة : أن يأخذ بالرخص والأسهل في كل مذهب ، ولا بأس بذلك عند الضرورات ، وما رأينا أحداً من المقلدين يستغنى عن تقليد إمام آخر في وقت ضرورة) انتهى .

وقال عبد العزيز أيضاً في الكتاب المذكور (١) في محل آخر :
(الصحيح أنه يجوز للمقلد أن ينتقل من مذهب إلى مذهب ، ويجوز أن يقلد في بعض المسائل ، ويبقى على مذهبه ، ولا إثم عليه ، وإنهما

(١) الدرر الملتقطة والمسائل المختلطة .

الورع أن يلتزم مذهبا واحدا ، لا يتعداه ، وأبلغ من ذلك فى الورع أن يأخذ بالأشد والأحوط فى كل مذهب .

وقال عبد العزيز أيضا فى الكتاب المذكور (١) : (فصل فى اختلاف المذاهب : بعث الله تعالى محمدا - صلى الله عليه وسلم - وأنزل عليه القرآن ، وعلمه الأحكام ، فما ورد فيه ظاهر من القرآن على تأويله ، أو خير من الأحاديث ، أو وقع فيه الخلاف لاتساع لغة العرب فى الحمل على المجاز ، ولاختلاف رواية الحديث ، ومالم يرد فيه نقل رجع إلى القياس ، فلما توفى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - اختلف الصحابة فى مسائل قليلة ، فوقع الاختلاف قليلا زمن الصحابة ، ولم يتقيد أحد بمذهب شخص معين ، فلما انقرضت الصحابة كثرت الاختلاف فى التابعين ، ثم كثر فى القرن الثالث ، فكثرت المذاهب ، فاتفق العلماء على اختيار هذه المذاهب الأربعة فى المائة (٢) الثالثة

(١) الدرر الملتقطة والمسائل المختلطة .

(٢) ولهذا الأمر نظائر نذكر منها مايلى :

أ - حين اختلف المسلمون على عهد عثمان - رضوان الله عليه - فى

قراءة القرآن جمع الناس على حرف واحد ، وكتب به المصحف الإمام .

ب - حين كثرت القراءات على عهد ابن مجاهد ت ٣٢٤ هـ اختار للناس

سبع قراءات ، ثم أضاف إليها العلماء ثلاثا أخر فأصبحت القراءات

الصحيحة عشرة فقط .

ج - اختيار راويين فقط لكل قارئ من القراء العشرة ، برغم كثرة روايتهم

وتلاميذهم .

ولمزيد من التفاصيل انظر رسالتنا للدكتوراه بدار العلوم جامعة

القاهرة ، ١٩٨٣ (قراءة الأربعة الشواهد : دراسة لغوية تاريخية) .

من الهجرة ، وترك ما سواها من المذاهب لئلا يكثر الاختلاف ، والمذاهب كلها على الحق ، وكل مجتهد مصيب) انتهى .

قلت : لا يفهم من قوله : (فاتفق العلماء على اختيار هـ) المذاهب الأربعة وترك ما سواها من المذاهب) أن سواها على الباطل ، ألا ترى قوله بعد ذلك : (والمذاهب كلها على الحق) ألا ترى قول عبد الوهاب الشعراني : (ولو اطلع المجادلون بغير علم على جميع طسوق الشريعة لرأوا جميع مذاهب المسلمين داخله في الشريعة ، لا يخرج قول من أقوالهم) كما تقدم .

ألا ترى قول ابن جزى في القوانين (١) بعد أن ذكر أن الأئمة هم قدوة المسلمين في أقطار الأرض ، وأولو الأتباع والأشياع : (ونبيه على غيرهم من أئمة المسلمين كسفيان الثوري (٢) ، والحسن البصري (٣) وعبد الله بن (٤) المبارك ، وإسحاق (٥) بن راهويه ، وأبي شور (٦) والنخعي (٧) ، وداود بن علي (٨) ، وإمام الظاهرية ، وقد أكثرنا

(١) القوانين الفقهية في تفصيل مذاهب المالكية لمحمد سيد أحمد بن جزى الغرناطي ، صاحب تفسير الجوهر الحسان ، وغيره من التصانيف ، ت ٧٤١ هـ ، كشف الظنون ١١٧ / ٢ .

(٢) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أمير المؤمنين في الحديث ، ت ١٦١ هـ .

(٣) أبو سعيد ، الحسن بن أبي الحسن البصري ، ت ١١٠ هـ .

(٤) شيخ الاسلام المجاهد الحافظ ، ت ١٨١ هـ .

(٥) إسحاق بن محمد الحنظلي ، جمع بين الفقه والحديث ، ت ٢٣٨ هـ .

(٦) إبراهيم بن خالد بن اليمان ، ت ٢٤٠ هـ .

(٧) أبو عمران ، إبراهيم بن يزيد ، ت ٩٥ هـ .

(٨) داود بن علي بن خلف الأسفهانى ، ت ٢٠٧ هـ .

نقل مذهبه ، والليث بن سعد ، وسعيد بن (١) المسيب ، والأوزاعي (٢) ، وغيرهم - رضى الله عنهم أجمعين - فإن كل واحد منهم مجتهد في دين الله ، ومذاهبيهم طرق موصولة إلى الله تعالى (انتهى) .

وفى الكوكب الساطع (٣) لعبد الرحمن السيوطي :
ومالك والشافعي والحنظلي

إسحاق والنعمان وابن حنبل
وابن عيينة (٤) - مع الثوري (٥)
وابن جرير (٦) مع الأوزاعي
والظاهر (٧) وسائر الأئمة

على هدى من ربهم ورحمة

وقال عبد الوهاب الشعراني في اليواقيت : (قد تتبعنا بحمد الله تعالى أدلة المجتهدين فلم نجد فرعا من فروع مذاهبيهم إلا وهو مستند إلى دليل ، إما آية أو حديث أو أثر ، أو قياس صحيح على أصل صحيح ، لكن من أقوالهم ما هو مأخوذ من صريح الحديث أو أثر أو قياس

-
- (١) سعيد بن المسيب بن حزن المخزومي ، ت ٩٤ هـ .
(٢) عبد الرحمن بن عمرو ، من قبيلة الأوزاع ، ت ١٥٩ هـ .
(٣) الكوكب الساطع نظم جميع الجوامع للسيوطي .
(٤) سفيان بن عيينة الهلالي الكوفي ، ت ١٩٨ هـ .
(٥) سفيان الثوري .
(٦) لعنه يقصد ابن جرير ، المتوفى ١٥٠ هـ .
(٧) داود بن علي .

مثلاً ، ومنها ما هو مأخوذ من ذلك المأخوذ ، وهكذا ، فمن أقوالهم قريب وأقرب ، ويعيد وأبعد ، وكلها مقتبسة من شعاع نور الشريعة التي هي الأصل ، ومحال أن يؤخذ فرع من غير أصله .

وقال عبد العزيز في الدرر الملتقطة : (فصل في سبب الاختلاف بين المذاهب : اعلم أن المسألة إذا وردت في كتاب الله تعالى - نصاً لا يحتمل التأويل لم يختلف فيها أحد من العلماء ، مثل قوله تعالى : (والله على الناس حج البيت) وإن وردت في القرآن بلفظ ظاهر يحتمل التأويل ، وقع الخلاف في المسألة على الخلاف في التأويل : مثل قوله تعالى : (أولا مستم النساء فلم ^(١) تجدوا ماء) قال أبو حنيفة : أراد باللمس الجماع ، مثل قوله تعالى : (إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن ^(٢)) { اللمس هنا الجماع بلا خلاف ، فمذهب سبب الخنفى أن مس المرأة لا ينقض الوضوء .

وأخذ الشافعي بظاهر الكلام ، وقال : اللمس وقوع البشرة على البشرة ، وتأوله مالك ، بالملاعبة بشهوة ، فقال : إن كان اللمس بشهوة ينقض الوضوء .

فإن كانت المسألة قد وردت فيها أحاديث بروايات مختلفة ، مثل مسألة البسملة ، فكل إمام صحت عنده رواية أخذ بها ، وإن كانت ليس لها ذكر ، لا في القرآن ، ولا في الحديث ، ولا هي مما أجمع

(١) ٤٣ / النساء ، ٦ / المائدة .

(٢) ٤٩ / الأحزاب .

عليه العلماء لم يبق إلا القياس ، وهو الاستدلال بالمعاني ، ورد الفروع إلى الأصول ، فكل من ترجح عنده قياس أخذ به .

ومراد الله بهذه الأمة الرفق فجعل رسولها عربيا وكتابتها عربيا ، ولغة العرب متسعة ، فيها الحقيقة والمجاز والترادف والاشتراك (١) فجعل للعلماء فيه مجالا رحبا واسعا ، وكل مجتهد مصيب ، فالمبذاهب كلها في الفروع العملية على الحق) انتهى .

فلنرجع إلى تقسيمنا المتقدم في الأمور الثلاثة ، وقد بينا ما قاله العلماء في دليل الأول والثاني (٢) ، وبقي بيان ما قالوا في دليل الثالث ، الذي هو عدم التشديد في مسائل الخلاف لمن عرف قوله عليه الصلاة والسلام : (اختلاف أممى رحمة) ولأجل ذلك فإن عبث العزيز في الدرر المنقطة (فالذي لا يقلد غير مذهبه قد ضيق شيئا وسعه الله عليه ، فمراد الله في هذه الأمة أن يقع الاختلاف فيحصل التيسير ، ولذلك أنزل إليهم كتابا عربيا ، ولغة العرب متسعة ، محتملة للمعاني المختلفة) .

(١) اشتراك أكثر من معنى في كلمة واحدة ، مثل العين ، بمعنى البئر أو بمعنى المصرة ، أو بمعنى الجاسوس .

(٢) الأول : لا ينكر على من يختار قول من شاء من أصحاب مذهبه ، والثاني : ألا ينكر على من اختار قول من شاء من أصحاب غير مذهبه ، والثالث : ما ذكره هنا من عدم التشديد في مسائل الخلاف .

وقال عبد الوهاب الشعراني في البحر المورود في المواثيق والعهود : (أخذ علينا العهود ألا نشدد في إزاله منكر إلا إذا كان مجمعا على تحريمه ، أو يهدم الدنيا والدين ، كالمرافعة في الناس ^(١)) عند الحاكم ، والسعى في أخذ أموالهم بغير حق ، وكالمراد لأجنبية عن نفسها ، و كالغصب وقطع الطريق ، والسعى في إبطال صلاة الجماعة من مسجد الشعائر ، ونحو ذلك .

وأما ما لم يجمع على تحريمه ، ولا يختل نظام الدين بفعله — كالطبل والمزمار وسماع الغناء والاجتماع في مواضع النزهات ، وموالد المشايخ التي يجتمع فيها أخلاط من الناس ، كمولد سيدى أحمد البدوى ^(٢) وأضرابه ، فالأمر في ذلك سهل .

ثم قال بعد كلام : (وسمعت سيدى عبد القادر ^(٣) الرشطوطى — رحمه الله — يقول : أصل تحريم سماع الآلات إنما هو لأجل تعطيل الناس حركتهم ، التي تجلب لهم نفعاً في الدين والدنيا ، وأما إذا صارت الآلات نفسها يحترف بها أصحابها معاشهم ، فالأمر في ذلك سهل) انتهى .

- (١) الوشايه بالناس عند الحكام ، انظر لسان العرب ، مادة (رفع) .
 (٢) أبو العباس أحمد البدوى ، أحد أبطال الاسلام الذين لعبوا دوراً هاماً في الحرب ضد الصليبيين بهصر ، ولد بمدينة فاس بالمغرب ثم انتقل إلى مكة حيث مات أبوه ، ثم رحل إلى العراق ثم نزل بمدينة طنطا المصرية سنة ٦٣٤ هـ ، ت ٦٧٥ هـ .
 (٣) عبد القادر الدشطوطى ، كان من أكابر الأولياء بهصر ، عاصر السلطان قايتباى ، ت ٩٣٥ هـ تقريباً .

وقال عبد الوهاب الشعراني في حاشيته كشف الغمة عن جميع الأمة :
 (جميع ما نهى الله - عز وجل - عنه من آلات العود ونحوها إنما
 ورد لسد باب تعطيل الأسباب ، والمقاصد الشرعية ، فمن لم تعطله عن
 مصلحة ، أو كانت نفسها حرفة له ، يسترزق الله بها فالأمر فيها سهل ،
 وقد أملل (١) العلماء أقوالهم على ذلك ، فبعضهم حرم مطلقا ، وبعضهم
 أحل مطلقا ، وبعضهم فصل في المسألة) .

وقال ابن العربي (٢) في الأحكام ، في بيان حكم ضرب الطبول :
 (والطبل على قسمين ، طبل الحرب لا حرج فيه ، لأنه يقيم النفوس ،
 ويرهب العدو ، وطبل النكاح كالدف يجوز إن كان بما يحسن من الكلام ،
 وسلم من الرفث وانكشاف النساء للرجال) .

وقال عبد العزيز في الدر الملتقطة : (فقد ورد في الصحيح أن
 بنات الأنصار كن يضررن بالدف بين يدي رسول الله - صلى الله عليه -
 وسلم - وفي بيته ، وهو لا ينكر ذلك ، وورد أن أبا بكر - رضي الله عنه -
 أنكره فقال النبي : (دعهم فإنهم في يوم عيد) فكل ما أبيح يوم
 العيد فهو مباح في غيره) انتهى .

(١) أملس .

(٢) القاضي أبو بكر بن محمد بن عبد الله ، المعروف بابن العربي ،
 الحافظ المالكي ، ت ٥٤٣ هـ ، وهو يختلف عن محيي الدين بن
 عربي الفيلسوف المتصوف ، صاحب الفتوحات المكية وغيره .

وفى كشف الغممة عن جميع الآمة لعبد الوهاب الشعراني ، فى
فصل ضرب النساء بالدف لقدم الغائب وغيره قال بريدة ^(١) ، رضى الله
عنه : (خرج رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فى بعض منازيه ، فلم
انصرف جاءت جاريه سوداء فقالت : يا رسول الله ، إني كنت قد نذرت
إن ردك الله سالها أضرب بالدف بين يديك وأتغنى ، فقال رسول الله ،
صلى الله عليه وسلم : (إن كنت نذرت فاضربى ، وإلا فلا) فجعلت
تضرب ، فدخل أبو بكر وهى تضرب ، ثم دخل على وهى تضرب ، ثم
دخل عثمان وهى تضرب ، ثم دخل عمر فألقت الدف تحت استها ^(٢) ثم
قعدت عليه) .

وفى سنن أبى عبد الله بن ^(٣) ماجه ، فى باب الغناء والدف ،
عن أنس بن مالك - رضى الله عنه أن النبى - صلى الله عليه وسلم -
خرج من بعض نواحي المدينة فإذا هو بجوارٍ يضرب بدفهن ، ويتغنين
ويقُلن :

نحن جوار من بنى النجار ، يا حبذا محمد من جار

فقال النبى ^(س) : (^{صلى الله عليه وسلم}) الله يعلم أنى لأحبكن) .

(١) بريدة بن الحَصِيب الأسلمى ، أبو عبد الله ، الصحابى الجليل ،
المتوفى بمرور من أعمال خراسان .

(٢) الاست بهمزة وصل معناها العجز ، والجمع أستاذ ، انظر لسان
العرب ، مادة (سته) .

(٣) أبو عبد الله ، محمد بن يزيد القزوينى ، ت ٢٧٥ هـ .

وفى سنن أبى عبد الله بن ماجه ، فى باب ما جاء فى الغلّس ،
 عن عامر قال : (شهد عياض الأشعرى ^(١) عيدا بالإقبال ^(٢)) فقال :
 مالى لا أراكم تغلّسون ، كما كان يغلّس عند رسول الله ، صلى الله
 عليه وسلم ؟) وفيه أيضا عن قيس ^(٣) بن سعد - رضى الله عنه - قال :
 (ما كان شىء على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلا وقفت
 رأيتة ، إلا شيئا واحدا ، فإن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان
 يغلّس له يوم الفطر) ثم قال أبو عبد الله : الناس يقولون إن الغلّس
 الطبل .

فإن قلت قال أخوكم عبد الله فى ضياء السلطان : (وما فى حديث
 ابن ماجه - يعنى حديث الطبل المذكور - محتمل ولم يصح ، أو منسوخ
 ، ولولا ذلك لما تركه الجمهور) حين أورد كلامه فى مصباح أهل الزمان
 فى استدلالك بهذا الحديث على أنه - عليه الصلاة والسلام - كان
 يغلّس له يوم العيد ؟ فالجواب أن قوله : (محتمل أو لم يصح أو منسوخ)
 حق وصدق ، لكن ينبغى أن يقيّد ، ويقال : (عندهم) إن لا يلزم
 عدم صحة الحديث وكونه منسوخا لأجل ترك الجمهور له ، إذ يكفى
 الحديث غير صحيح عند بعض العلماء ، ويكون صحيحا عند غيرهم ،
 ويكون منسوخا عند بعض العلماء ، ويكون غير منسوخ عند غيرهم ، وإنما
 استدلت به بعد تحقيق أن غير الجمهور ذهب إلى جواز ذلك فى غير
 النكاح .

(١) عياض بن عمرو الأشعرى ، مختلف فى صحبته .

(٢) مكان .

(٣) قيس بن سعد بن عباد الأنصارى ، كان من فضلاء الصحابة .

وأحد دهاة العرب وكرمائهم ، وكان من النبى - عليه الصلاة

والسلام - بمنزله صاحب الشرطة ، ت ٥٩ هـ .

قال أبو الحسن المالكي في تحقيق المبانى عند قول المصنف إلا
الدف في النكاح : (واختلف هل يجوز في غير النكاح ، كالأعياد والختان
وقدوم الغائب أم لا ؟ والمشهور لا ، والطبل مثل الدف في ذلك
الخلافاً) .

وقال أبو الحسن المالكي في تحقيق المبانى أيضاً عند قول المصنف
(: وسمع شىء من الملاحى والغناء) قال : (لا أعلم فى كتاب الله
آية صريحة ، ولا فى السنة حديثاً صريحاً فى تحريم ما ذكر المصنف ،
وإنما هى مظاهر وعموميات يتأنس بها ، لا أدلة قطعية ، كما أن
لأصحابنا ظواهر يستدلون بها على الإباحة ، وقد سمع السلف والأكابر
الآيات بالألحان ، ومن قال بإباحته من السلف مالك بن أنس - رحمه
الله - وأهل الحجاز كلهم يبيحون الغناء ، وأما الحداء فإجماع منهم
على إجازته ، وقد وردت الأخبار ، واستفاضت الآثار فى ذلك ، وأتسى
الغزالي (١) ، فى ذلك بالبحر الزخار ، وأورد كل ما استدل به مسن
قال بالتحريم ، وأجاب عنه بأجوبة لا يشك سماعها أنها أجوبة صحيحة) .

وقال عبد العزيز فى الدرر الملتقطة : (الضرب بالدف مباح ، وقد
ورد فيه الحديث فى النكاح ، بل جوازه فى النكاح يدل على جوازه فى
غير النكاح ، وجوازه للنساء يدل على جوازه للرجال من باب أولى) .

وقال محمد بن يوسف (٢) التتراق فى سنن المهتدين ، قال ابن
العريس فى عارضته : (الغناء ليس بحرام ، لأن النبى - صلى الله عليه

(١) حجة الاسلام أبو حامد الغزالي ، صاحب إحياء علوم الدين .

(٢) أبو عبد الله ، محمد بن يوسف ، العبدوسى الغرباطى ، ت ٨٩٢ هـ .

وسلم - سمعه ، وإن زاد فيه أحد على ما كان في عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - من نقر طنبور ونحوه فقد دخل في قول أبي بكر مزمار الشيطان في بيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولا يؤثر ذلك في تحريمه ، لأنها كلها آلات يتعلق بها قلوب الضعفاء فسمح الشرع بذلك .

وقال عبد العزيز في الدرر الملتقطة : (سماع الغناء بالألحان المطربة ، وسماع الشبابة والدف ، وإن كان فيها صلاصل نحاس ، وغير ذلك من المطربات ، للعلماء فيه خلاف طويل ، فمذهب مالك أن الجميع حرام ، وهو الذي يفتيه أهل مذهبه من سد الذرائع ، فإن أهدب الفساد يتشبهون بأهل الصلاح ، ويصيرون لهم بذلك حجة ، ومذهب الشافعي فيه خلاف ، فهو حرام على قول ، وجائز على قول ، وهذا القول أحدثه مشايخ الفقهاء ، ثم قال : (والأصل في إباحته ههنا الأشياء أنها وقعت في زمن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فلم ينكرها) .

ثم قال بعد كلام : (والإنصاف في مسألة السماع لمن يريد ظهور الحق - من غير تعصب - أن السماع وجميع المطربات مباح - لم يرد فيه نص صريح بالتحريم ، وقد سمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الشعر من حسان بن ثابت وغيره ، وضرب بين يديه الدف فرحاً به - صلى الله عليه وسلم - فهذا كاف من جهة الشريعة ، وأما الحقيقة فإن كل ما كان فيه اجتماع الخاطر على الخير ، وإقبال القلب على الله - تعالى - فهو باب من أبواب الخير) .

وقال أبو الحسن المالكي في تحقيق المبانى عند قول المصنف :
وسماع شئ من الملاحى كالعود والمزمار . . . : (وحكى عن مالك
إجازة السماع ، وقال القسطلانى فى الإرشاد (١) ، شرح صحيح
البخارى عند تفسير قوله تعالى : (وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها)
المراد من اللهو طبل قدوم العير ، الآية نزلت حين قدم عير المدينة
أيام الفسلاء - والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب - فسمع الناس بالطبل
لقدومها فانصرفوا إليها ، إلا اثني عشر رجلا ، انتهى .

فإن قلت ما حكم من يفتى بتحريم آلات اللهو ؟ فالجواب أن فتواه
صواب ، إذا كان لا ينكر إنكار الحرام على من يستعملها مقلدا بقول من
أباحها ، إذ المشهور فى المذاهب الأربعة تحريمها ، كما قال عبـ
الرحمن السيوطى فى تعريف الفئة بأجوبة الأسئلة المائة ، وقد أكثرنا نقل
أدله المحرمين فى كتابنا مصباح أهل الزمان ، كما أكثرنا أدلة
البيحيين فى هذا الكتاب ، وقد منّا كلام عبد الوهاب الشعرانى فى
تحقيق حكمها ، فى حاشية كشف الغمّة عن جميع الأمّه ، حيث قال : (وقد
أملل العلماء أقوالهم على ذلك ، فبعضهم حرم مطلقا ، وبعضهم أحـ
مطلقا ، وبعضهم فصل فى المسألة) انتهى .

وما أكثرنا لكم النقول الدالة على إباحة آلات اللهو فى هذا الكتاب
لتشتغلوا بها ، إذ لا يختلف اثنان أنها ليست من الدين فى شئ ،
وإنما غرضنا فى ذلك ألا تنكروا إنكار الحرام على من يستعملها مقلدا

(١) إرشاد السارى لشرح صحيح البخارى للإمام شهاب الدين
القسطلانى ، ت ٩٢٣ هـ .

بأقوال من أباحها ، وألا تعترضوا على الأولياء الذين تضرب عليهم تلك
الآلات ، وقد غيبهم الله عن صورتها الباطلة ، وأشهدهم سرهـــــــــــــــــا
الباطن فيها فتستوجبوا المقت من الله تعالى .

قال الحسن السيوسى فى المحاضرات فى قصة عبد الله بن حسن
فى ضرب آلات اللهو عليه كل يوم : (أما أنه يستفيد من تلك الأصوات
أسراراً ومعانى ، ولما أن ذلك حاله له جمالية تحضر فى الوقت فتناسب
النوبة الملوكية) انتهى كلامه ملخصاً .

وقال أيضاً فى الكتاب المذكور : (ونظيره ما حكى الإمام أبو بكر بن
العري فى سراج المريدين عن الشيخ أبى الحسن الجوهري أنه بسات
بجواره ذات ليلة أصحاب الآلات فشغلوه عن ورده بما هم عليه من لهوهم
فلما أصبح وجلس فى مجلسه قال : إنه بات بجوارنا البارحة قوم مسألاً
مسامعنا علماً وحكمة ، قال أولهم : لى لى لى ، فقال الآخر : لى ولك
لى وذلك ، فقال الآخر : كذا كذا ، وجعل يقرر ذلك حتى مسألاً
المجلس كله بأنواع الحكم واللطائف والأسرار ، وهذا من أعجب ما يتخفـه
الله أولياءه ، فقد غيبه الله عن صورتها^(١) الباطلة ، وأشهدهم سره

(١) لم نشأ أن نعلق على ما جاء فى موضوع الغناء ، غير أنه من
الضرورى الإشارة إلى أن وجهه نظر المؤلف ، ومن نقل عنهم
مرتبطه بما رأوا وما سمعوا من غناء على عهدهم ، أو على عهد من
سبقهم ، أما الآن فالأمر لا يخفى على فطنه القارئ .
وما حكى عن الشيخ أبى الحسن الجوهري من أن الله غيبه عن
الصور الباطلة أمر ممكن ، إذ قد يجبر المرء على سماع ما يكره من
الموسيقى والغناء ، ولكنه يبتعد بعقله وإحساسه وتفكيره إلى
أشياء أخر بعيدة عن تلك الصور الباطلة المنكرة .

الباطن فيها ، فيا عجباً ، كيف يعصى الإله ، أم كيف يجده الجاحد
، وفي كل شيء له آية تدل على أنه واحد (١١) انتهى .

الفصل الثاني

=====

فى بيان انتقاص الزمان وانتقاص أهله لا يوجب انقطاع
الدين ، ولا ارتفاع النصيحة

فأقول وبالله التوفيق : فأعلموا يا إخوانى أن الشكر واجب عليكم على ما من الله به عليكم فى زمانكم من جهه الدين والدنيا ، وإن كان ناقصا باعتبار ما من الله - تعالى - به على من مضى من السلف ، لأنكم فى آخر الزمان ، والأمر كلها ناقصه فى آخر الزمان ، ومع ذلك فإن الدين مستمر ، والحق ظاهر ، حتى يأتى أمر الله ، لقوله ، عليه الصلاه والسلام : (من يرد الله به خيرا يفقهه فى الدين ، وإنما أنا قاسم ، والله يعطى ، ولن تزال هذه الأمه قائمه على أمر الله ، لا يضرهم من خالفهم حتى يأتى أمر (١)) رواه البخارى فى صحيحه .

وقال الحسن اليوسى فى المحاضرات : (خطر الآن كلام ، فأردت أن أنبه عليه ، وذلك أنا بعد وفاه الأستاذ المحقق السنى ، أبى عبد الله بن ناصر - رضى الله عنه - ولم نزل نسعى فى نفع الناس فيما يحتاجون إليه من أدراك النوافل والأذكار ، التى يتزودون بها لمعادهم ، ويتهيئون بها ، ويتقربون إلى ربهم ، عاملين فى ذلك على وجه المؤاخاة ، والمعاملة على البر والنصيحة ، لا على وجه المشيخة ، وعلى وجه التعليم والإرشاد ، لا على وجه التربية ، ثم إنه جرى من ذلك ما عادته أن يجرى من كلام منكر أو منتصح ، فأخبرنى بعض أصحابى أنه جرى كلام بينه وبين بعض القضاة المتصدرين للتدريس ، فتكلم لـه

(١) صحيح البخارى ٦ / ٧٠ .

القاضي في شأنه ، وقال له على وجه النصيحة فيها : (ما ألجأ فلانا
إلى تلقين الأوراد ؟ فهل رأيتم مريدا بشروط الإرادة قط ؟) فلمّا
حدثني بذلك قلت له : أما نحن فلم نر مريدا كذلك ، وكيف نراه ؟ إلا أن
يتداركنا الله برحمته) .

وقد كان (١) الشيخ أبو العباس (٢) زروق يحكى عن شيخه أبي
العباس بن عقبة الحضرمي - رضى الله عنهما - أنه كان يقول له : لسوء
فتشتم من أقصى مشارق الأرض إلى أقصى مغاربها على مريد صادق فسي
أحواله لم تجدوه ، فكيف بالعارف الكامل ؟ ومع ذلك فانتقاص الزمان
، وانتقاص أهله لا يوجب انقطاع الدين ، ولا ارتفاع النصيحة ، فإن
هذا النقص سار في الدين ، وفي العقول والأقوات ، وفي الإمامة الكبرى
والصغرى ، وفي النصيحة وغير ذلك ، وهو قضاء جار ، أخبرني
الصادق المصدوق - صلى الله عليه وسلم - قبل كونه في الأحاديث
الكثيرة ، وإليه يشير القائل :

(١) ما زال الكلام للحسن اليومس في المحاضرات .

(٢) أحمد بن أحمد بن محمد القاسي ، فقيه محدث صوفي ، له
تصانيف كثيرة ، منها شرح مختصر خليل ، توفي - رحمه الله -
سنة ٨٩٩ هـ ، الأعلام للزركلي ١ / ٨٧ .

هذا الزمان الذي كنا نحاذره
 في قول كعب (١) وفي قول ابن مسعود
 دهر به الحق مردود بأجمعه
 والبغى والظلم فيه غيـــــــــــــر مردود
 إن دام هذا ولم تحدث له غير
 لم يبك ميت ولم يفرح بمولـــــــــــــود

(١) يقصد قول الصحابي الجليل أبي بن كعب تفسيراً لقوله تعالى :
 (قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذاباً من فوقكم ، أو من تحت
 أرجلكم ، أو يلبسكم شيعاً ، ويذيق بعضهم بأس بعضهم) قال : فهي
 أربع خلال منها اثنتان بعد وفاء رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
 بخمس وعشرين سنة ألبسوا شيعاً ، وذاق بعضهم بأس بعضهم
 ، وبقيت اثنتان لا بد منهما واقعتان ، الرجم والخسف ، وقال
 ابن مسعود : (ألا أيها الناس إنه قد نزل بكم أن الله يقـــــــــــــول :
 (قل هو القادر على أن يبعث) ويبدو أن الصحابيــــــــــــين
 الجليلين قصدوا خروج معاوية على الإمام علي - رضي الله عنه -
 وماتتج من تحارب المسلمين وتقاتلهم ، انظر تفسير ابن كثير

١٣٩ / ٢ - ١٤٣ •

وهذا وباليته دام ، فانه لا يزيد الأمر إلا شدة ، والخير إلا إدار ،
حتى ينقرض انقراضا ، غير أن المعتبر في كل زمان ما هو فيه ، وحكم
الله - تعالى - جار في كل بحسب حاله ، والدين مستمر ، والحسب
ظاهر حتى يأتي أمر الله ، ثم يلزمك - أيها القاضي الناصح - في مثل
هذا مثل ما يلزمنا ، وما كان جوابك فهو جوابنا ، فإنك تصدرت للتعليم
فهل رأيت بعينيك معلما على شروط التعليم المعتبرة ، أو رأيت نفسك
على شروط المعلم ، وعلى من يجلس إليك شرط المتعلم ؟

فإن تجد ذلك صحيحا ظاهرا وباطنا فتصدر ، فإن رأيت مختلا
فكيف يحل لك أن تصدّر ؟ وارتفاع الشرط يوجب ارتفاع المشروط ، وقال
صلى الله عليه وسلم : (لا تؤتوا الحكمه غير أهلها فتظلموها) فإني
أجاب بأنه ارتكب أخف الضررين ، أو أن العلم أمتع جانبا من أن يصل
إلى غير أهله ، ونحو ذلك ، فذلك هو جوابنا بعينه .

وقال عبد الوهاب الشعراني في كتابه النصائح والوصايا : (يا
إخواني ، الحياة أدب كله ، وربما يحتاج العبد إلى تركه فليس
مواطن كثيرة في هذا الزمان ، وذلك لفساد الأحوال ، وتفسير مواسم
الأسباب ، وتبدل الأعمال بالأقوال ، وعموم البلاء لكل شئ ، حتى
الدين ، وظهر من الناس أحوال الذئاب تارة ، وأحوال الكلاب تارة ،
وأحوال الثعالب تارة ، وأحوال الخنازير تارة ، وأحوال الأسود تارة ،
وأحوال الحيوانات تارة ، وأحوال الشياطين تارة ، وأحوال الصالحين
تارة ، إلى غير ذلك مما لا يحصى ، وقد شاهدت ذلك كله في نفسي ،
قبل أن أشاهده في الخلق ، فبحسبكم أن تكونوا مثلهم قولا وفعلًا ، ولا

عليكم إذا سلم القلب ، فإنه هو مدار الأمر كله ، وأكثروا من السـؤال
واللجأ إلى الله - تعالى - في كل حادثة من أموركم فإنها تهـبـون
والأعمال بالنيات ، ولكل زمان دولة ورجال ، ولا فائدة الآن فيمن يزن
الناس بميزان يوم مضى ، فكيف يزنهم بأحوال الصحابة والتابعين ؟ (١)
انتهى .

وقال في البحر المورود في الموائيق والعهود : (أخذ علينا
العهود أن ندور مع أهل زماننا كما يدورون ، ولا نجمد على حال
الزمان الماضي - فإن الأمور كلها قد انعكست إلى وراء ، كما هو مشاهد
عند أرباب البصائر ، ثم قال بعد كلام : (فكن يا أخى متشاكلاً للناس في
أحوالهم ، وتكون لهم كما يكونون لك ، فإن ظهروا لك بمظهر الذئب
فكن ذيباً ، وإن ظهروا بمظهر السباع فكن سباعاً ، وإن نصبوا عليك
فانصب عليهم حتى تصل إلى حقك ، وهكذا ، وانو - يا أخى - بذلك
تصدق رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فيما أخبر بوقوعه بين يدي
الساعة (١) .

ثم قال بعد كلام : (وإياك أن تزن الناس وأحوالهم بميزان يوم
مضى ، فإنك تظلمهم ، فكيف إذا وزنتهم بميزان الصحابة والتابعين ؟
بل سمعت بعض الفقهاء يقول : لو قدر أن يكون السلف الصالح تأخروا
إلى هذا الزمان لوقعوا فيما وقعنا فيه تصديقاً لرسول الله - صلى الله
عليه وسلم - ولذا قررنا غير مرة أنه لا ينبغي لنا أن نطلب من إخواننا في
هذا الزمان صفاً في وقت من الأوقات) انتهى .

(١) انظر مثلاً باب الفن وأشرط الساعة بصحيح مسلم .

قلت : قوله فيما مر : (إذا كانوا لك كذا فكن لهم كذا) ليس
أمرا بالمعصية ، وإنما هو أمر بإرشاد - وفتح باب لدفع الضرر (١) .

(١) الواقع أن ما ذكره الشعراني - رحمه الله - ينبغي أن يفهم فـسـ
ضـر شخصيته وظروف زمانه ، التي أثرت بشكل واضح على آرائه
، إضافة إلى أن المسلم لا ينبغي أن يقابل ظلم الأعداء وفكرهم
بالوداعة والمسالمة وحسن النية والطوية ، فإذا كان الأعـدـاء
والظـلـام ذئابا متوحشة فلا مكان للحملان الوديعه ، وإذا كانوا
شعالب مأكرة فلا حاجة إلى السداجة ، ونداء - جمع بادي - الرأي
، وهكذا فالقوة بالقوة تغلب ، والدهاء بالدهاء يواجه ، على أية
حال فمن المفيد أن يرجع القارىء إلى كتاب الإمام عبد الوهـاب
الشعراني لعبد الحفيظ فرغلي ، سلسلة أعلام العرب ، وذلك
لمزيد من فهم ما ذكر الإمام الشعراني هنا من : (إذا كانوا لك
كذا فكن كذا) .

الفصل الثالث

=====

فى إثبات الخلافة والإمامة والإمامة والولاية والسلطنة
والملك ، وما يجب للملوك ، وما يجب عليهم ، والخصال
التي هي قواعد الملك وفضائل أمراء الإسلام

=====

فأقول وبالله التوفيق : فاعلموا - يا إخواني - أن هــــــــــــ
الألفاظ المذكورة كلها واردة في الشرع ، أما الخلافة فقد قال الله
تعالى : (وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في
الأرض ، كما استخلف الذين من قبلهم)^(١) وفي تاريخ الخلفاء
لعبد الرحمن السيوطي عن عتبة بن عبيد أن النبي - صلى الله عليه
وسلم - قال : (الخلافة في قريش ، والحكم في الأنصار) رواه الإمام
أحمد في مسنده^(٢) ، قال عبد الرحمن السيوطي : رجاله موثقون .

وأما الإمامة فقد قال رسول الله ، صلى الله عليه وسلم : (الأئمة
من قريش)^(٣) أخرجه الإمام أحمد وأبو يعلى في مسنديهم
والطبراني عن أبي هريرة ، وأورده عبد الرحمن السيوطي في تاريخ
الخلفاء .

وأما الولاية فقد قال رسول الله ، صلى الله عليه وسلم : (اللهم
من ولي من أمر أمتي شيئا فرفق بهم فارفق به ، ومن ولي من أمر أمتي

(١) ٥٥ / النور . (٢) ٤ / ١٨٥ .

(٣) الحديث في مختصر الترغيب والترهيب لابن حجر ، ص ١٦٣ .

(٤) أبو يعلى الموصلي ، ت ٣٠٧ هـ .

شيئا فشق عليهم فاشقق عليه) رواه مسلم في صحيحه ^(١) ، عن عائشة
 ، رضى الله عنها .

وأما السلطنة فقد قال رسول الله ، صلى الله عليه وسلم - :
 (السلطان ظل الله في الأرض ، فمن أكرمه أكرمه الله ، وعز وجل)
 رواه أحمد والطيالسي والترمذي والطبراني والبيهقي ، عن أبي بكر -
 رضى الله عنه - وأورده شمس الدين ، محمد البخاري ^(٢) في كتابه ،
 رفع الشكوك عن مفاخر الملوك .

وأما الملك فقد قال تعالى في حكاية قول يوسف - عليه الصلاة
 والسلام : (رب قد آتيتنى من ^(٣) الملك) وقال تعالى في حق داود
 ، عليه السلام : (وقتل داود جالوت ، وآتاه الله الملك ^(٤)) والحكمة
 وقال تعالى في حق داود أيضا : (وشددنا ملكه ، وآتيناه الحكمة
 وفصل الخطاب ^(٥)) وقال تعالى في حق سليمان ، عليه الصلاة
 والسلام : (واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان ^(٦)) وقال
 تعالى في حكاية قوله - أى سليمان - عليه الصلاة والسلام : (رب
 اغفرلى ، وهبلى ملكا ، لا ينبغي لأحد من بعدى ^(٧)) .

(١) ١٢٤/٢ .

(٢) أبو الخير ، محمد بن عبد الرحمن ، ولد بالقاهرة ، توفى

بالمدينة سنة ٩٠٢ هـ ، الأعلام للزركلى ٦٧/٢ .

(٣) ١٠١ / يوسف . (٤) ٢٤٩ / البقرة .

(٥) ٢٠ / يس . (٦) ١٠٢ / البقرة .

(٧) ٣٥ / يس .

وقال تعالى فى حق طالوت ، رضى الله عنه : (وقال لهم نبيهم إن الله قد بعث لكم طالوت ملكا ، قالوا : أنى يكون له الملك علينا ، ونحن أحق بالملك منه ، ولم يؤت سعة من المال ؟ قال : إن الله اصطفاه عليكم ، وزاده بسطة فى العلم والجسم ، والله يؤتى ملكه من يشاء ، والله واسع عليم ، وقال لهم نبيهم : إن آية ملكه أن يأتىكم التابوت (١) . . .) وقال تعالى فى حق محمد - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه ، رضى الله عنهم : (قل اللهم مالك الملك ، تؤتى الملك من تشاء ، وتنزع الملك ممن تشاء ، وتعز من تشاء ، وتذل من تشاء ، بيدك الخير ، إنك على كل شىء قدير (٢)) .

وقال رسول الله ، صلى الله عليه وسلم : (الملك فى قرىش والقضاء فى الأنصار ، والأذان فى الحبشة (٣)) رواه الترمذى عن أبى هريرة ، وأورده عبد الرحمن السيوطى فى تاريخ الخلفاء ، وقال رسول الله ، صلى الله عليه وسلم : (الخلافة ثلاثون عاما ، ثم يكون بعد ذلك الملك) رواه الإمام أحمد (٤) ، عن سفينة ، أخرجه أصحاب السنن ، وصححه ابن حبان وغيره ، وأورده عبد الرحمن السيوطى فى تاريخ الخلفاء .

(١) ٢٤٧ ، ٢٤٨ / البقرة (٢) ٢٦ / آل عمران .

(٢) بيد أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - أراد أن مؤذنه بسلا كان حبشيا ، وأنه كان يختار قضاة من الأنصار ، ولم يرد أن مهمة الأذان كانت مقتصرة على الحبشة ، أو أن القضاء للأنصار فقط ، والحديث فى مسند ابن حنبل ٣٦٤ / ٢ .

(٤) مسند ابن حنبل ٥ / ٢٢٠ .

وقال رسول الله ﷺ : (إن الله زوى لى لى
الأرض ﷻ فرأيت مشارقها ومغاربها ﷻ وسيلغ ملك أمتى ما زوى لى منها)
رواه مسلم ^(١) فى صحيحه ﷻ وقال الأجهورى فى شرح ألغية السير :
(وخص المغرب والمشرق إشارة إلى أن ملك أمته يشملهما ﷻ بخلاف
الجهة الجنوبية والشمالية ﷻ لم يبلغ ملك الأمة الإسلامية منهما مبلغه)
انتهى .

فإذا فهمت هذا كله عرفت أنه لا بأس بإطلاق لفظ الخلاف
والإمامة والإمارة والولاية والسلطنة والملك على أمراء الإسلام لورودها فى
الشرع ﷻ ولا يفهم من جميعها الممدح أو الذم فى ذاتها ﷻ وإنما الممدح
والذم فى لوازمها ﷻ ألا ترى قوله تعالى فى حق آدم ﷻ عليه الصلاة
والسلام : (إنسى جاعل فى الأرض خليفة) ^(٢) إنما يفهم منه الممدح
لكونه نبيا ﷻ وكذلك قوله تعالى فى حق داود ﷻ عليه الصلاة والسلام :
(يا داود إنا جعلناك خليفة فى الأرض) ^(٣) إنما يفهم منه الممدح ﷻ لكونه
نبيا ﷻ عليه الصلاة والسلام ﷻ ألا ترى قوله تعالى فى حكاية قول هود ﷻ
عليه السلام : (واذكروا إذ جعلكم خلفاء من بعد قوم ^(٤) نوح) وقوله
تعالى ﷻ فى حكاية قول صالح ﷻ عليه الصلاة والسلام : (واذكروا إذ
جعلكم خلفاء من بعد عاد ^(٥)) وقوله تعالى : (وهو الذى جعلكم
خلائف الأرض ﷻ ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم ^(٦) فيما آتاكم)

-
- | | |
|--------------------|---------------------|
| (١) ٢ / ٥٥٢ | (٢) ٣٠ / البقرة . |
| (٣) ٢٦ / س | (٤) ٦٩ / الاعراف . |
| (٥) ٧٤ / الاعراف . | (٦) ١٦٥ / الأنعام . |

وقوله تعالى : (ويجعلكم خلفاء الأرض ^(١)) لا يفهم من جميعها -
المدح ، لكون المخاطبين غير معد وحين في أعمالهم .

ألا ترى قوله ، عليه الصلاة والسلام : (الخلافة ثلاثون عامًا)
إنما يفهم منه المدح ، لكون أبي بكر وعمر وعثمان وعلى والحسن ^(٢) ،
لهم كمال المناسبة لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - ألا ترى قوله
تعالى في ذكر الإمامة : (وجعلناهم أئمة يهدون ^(٣)) بأمرنا -
يفهم منه المدح لكونهم أئمة الخير ، ألا ترى قوله تعالى : (وجعلناهم
أئمة يدعون إلى النار ^(٤)) يفهم منه الذم ، لكونهم أئمة الشر ،
ألا ترى قوله - عليه الصلاة والسلام - في ذكر الإمامة : (أكرم الناس
إلى الله يوم القيامة وأدناهم منه مجلسا ^(٥)) إمام عادل (يفهم منه
المدح لكونه عادلا ، ألا ترى قوله بعد : (وأبغض الناس إلى الله ،
وأبعدهم منه مجلسا ^(٦)) إمام جائر (يفهم منه الذم لكونه جائرا .

(١) ٦٢ / النمل .

(٢) فالحسن بن علي خامس الراشدين ، فقد تولى الخلافة بعد أبيه

قرايه سبعة أشهر ، وسنعرض لهذا الأمر فيما بعد .

(٣) ٧٣ / الأنبياء .

(٤) ٥١ / القصص .

(٥) مسند أحمد بن حنبل ٣ / ٢٢ ، ٥٥ .

(٦) السابق .

ألا ترى قوله - عليه الصلاة والسلام - في ذكر الإمارة : (على
 المرء المسلم السمع والطاعة لأمره ، فيما أحب وأكره ، إلا أن يؤمر
 بمعصية ، فلا سمع ولا طاعة)^(١) وقوله ، عليه الصلاة والسلام :
 (من أطاع أميري فقد أطاعني ، ومن عصى أميري فقد عصاني)^(٢) ،
 يفهم منهما المدح لتشريفه بإضافته إليه ، وإلزام الناس طاعته
 ألا ترى - عليه الصلاة والسلام - لما قيل له : يا رسول الله ، أرايت
 إن ولى علينا أمراً يطلبون منا حقوقهم ، ولا يعطوننا حقوقنا ؟ قال :
 (أعطوهم حقوقهم ، واطلبوا حقوقكم من الله ، فإن الله سائلهم عما
 استرعاهم)^(٣) يفهم منه الذم ، لكونهم في خطر السؤال عما
 استرعاهم .

ألا ترى قوله - عليه الصلاة والسلام - في ذكر الولاية : (اللهم
 من ولى من أمر أمتي شيئاً فرفق بهم ، فارفق به) يفهم منه المدح ،
 لكونه رفق بالأمة ، ألا ترى قوله - عليه الصلاة والسلام - بعد : (من
 ولى من أمتي شيئاً فشق عليهم فاشق عليه) يفهم منه الذم ، لكونه
 شق على الأمة ، وعلى هذا قول الجزائري^(٤) :
 أما الولاية فالبلوى لذى وجعل .

(١) صحيح مسلم ١٣١ / ٢ .

(٢) السابق ١٢٩ / ٢ .

(٣) السابق ١٣٤ / ٢ .

(٤) أحمد بن عبد الله الزواوي ، أبو العباس ، صاحب العقيدة
 المنظومة اللامية المشهورة ، وقد شرحها الإمام السنوسي ، ت
 ٨٤٦ هـ ، تطريز الديباج ص ٨٢ .

ألا ترى قوله عليه الصلاة والسلام - لما قال له عمر : يا رسول الله ، أخبرني عن السلطان ، الذي ذلت له الرقاب ، وخضعت لسه الأجساد ، ما هو ؟ قال : (ظل الله في أرضه ، فإن أحسنوا فلهم الأجر ، وعليكم الشكر ، وإن أساءوا فعليهم الوزر ، وعليكم الصبر) ، يفهم منه الذم لأجل الإساءة .

ألا ترى قوله - عليه الصلاة والسلام - في ذكر الملك : (ما من ملك ^(١) يصل رحمه ، وذا قرابته ، ويعدل في رعيته إلا شدد الله ملكه ، وأجزل ثوابه ، وأكرم مآله) يفهم منه المدح ، لأجل صلوة الرحم ، ألا ترى قوله ، عليه الصلاة والسلام : (إن هذا الأمر بسداً نبوة ورحمة ، ثم يكون خلافة ورحمة ، ثم يكون ملكاً عضواً ^(٢)) يفهم منه الذم في قوله : (ملكاً عضواً) لأجل العض ، الذي هو الإضرار بالناس ، وقد بينا قبل أن النهي والذم ليسا في لفظ الملك ، ولا في معناه اللغوي ، وإنما النهي والذم في معناه الاصطلاحي . ألا ترى أن الملك يجتمع مع النبوة ، كقوله تعالى في بيان ما قال يوسف : (رب قد آتيتني من ^(٣) الملك) وقوله في حق داود : (وقتل داود جالوت ، وآتاه الله الملك والحكمة ^(٤)) وقوله تعالى في داود

(١) مسند الديلمي ، عن علي بن أبي طالب ، رضي الله عنه .

(٢) مسند أحمد ٤ / ٢٧٢ ، ٥ / ٤٤ ، ٥٠ .

(٣) ١٠١ / يوسف .

(٤) ٢٥١ / البقرة .

أيضا : (وشد لنا ^(١) ملكه) وقوله تعالى في بيان ما قال سليمان :
 (رب اغفر لي ، وهب لي ^(٢) ملكا) ويجتمع الملك أيضا مع الصبغة
 ألا ترى قول معاوية : (أنا أول الملوك) ويجتمع الملك مع الولاية
 كملك عمر بن عبد العزيز - وإن كان خليفة - لصدق معناه اللغوي
 في حقه ، ويجتمع الملك مع الإيمان فقط ، كغالب الملوك والسلاطين
 بعد معاوية .

ويجتمع الملك أيضا مع الكفر ، قال تعالى : (ألم تر إلى الذي
 حاج إبراهيم في ربه أن آتاه الله الملك ^(٣)) وهو تمرد ، وقال
 تعالى : (وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا ^(٤)) وهو
 هدد بن سدود .

وإذا فهمت ما تقدم ذكره عرفت أن المدح والذم ليسا في لفظ
 الملك في ذاته ، وإنما المدح والذم في لوازمه ، ولذلك ورد في
 الشرع إطلاقه على جميع من ذكر ، وقد أطلقه علماء الملة على أمراء
 الاسلام عموما فقط ، وخصوصا فقط ، وعموما وخصوصا معا .

ومثال العموم قول الحسن اليوسي في المحاضرات : (إن الملوك
 هم خلفاء الله على عباده ، مؤمنهم وكافرهم ، غير أن المؤمن خليفة
 في الطرفين ^(٥) ، والكافر في الدنيا فقط ، والملك هو نظام العالم ،

(١) ٢٠ / سج . (٢) ٣٥ / سج .

(٣) ٢٥٨ / البقرة . (٤) ٧٩ / الكهف .

(٥) أي رعاية أمرى الدنيا والدين .

والعدل روجه) ومثال العموم فقط أيضا تسميتهم كتبهم بسراج (١)
الملوك ، ورسالة الملوك والدر الثمين في مناهج الملوك والسلاطين .

ومثال الخصوص فقط قول الحسن - رضى الله عنه - لما التقى
جيشه (١) بجيش معاوية ، وقد بايعه على الموت أربعون ألفا ، فنظر
إليهم أمثال الجبال من الحديد : (أَيْقَتْلْ هؤُلاَ بعضهم بعضا فس
ملك من ملوك الدنيا ، لا حاجة لى به) .

(١) سراج الملوك لأبى بكر ، محمد بن الوليد ، القرشى النهىرى
المالكي ، الطرطوشى ، ت ٥٢٠ هـ ، كشف الظنون ٢٣/٢ .

(٢) أى الحسن بن على ، القرشى الهاشمى ، أبو محمد ، سبط
النبي - صلى الله عليه وسلم - وأمه فاطمة ، سيدة نساء
العالمين ، وهو سيد شباب أهل الجنة ، وريحانة النبى
وشبيهه ، روى عن جده : (الحسن والحسين سيدا شباب
أهل الجنة ، إلا ابنى الخالة ، عيسى ، ويحيى بن زكريا ،
عليهما السلام) وقال النبى : (إني تارك فيكم ، ما إن تمسكتم
به لن تزلوا ، أحدهما أعظم من الآخر ، كتاب الله ، حبل
مدود من السماء ، إلى الارض ، وعترتى أهل بيتى ، ولن
يتفرقا حتى يردا على الحوض ، فانظروا كيف تخلفوني فيهما) .
وقال النبى : (حسن سبط من الأسباط) أى أمة من الأمم فى
الخير ، كان حليما كريما ورعا ، فهو القائل : (ما أحببت أن
ألى أمة محمد على أن يهراني فى ذلك محجمة دم) .
وحين رأى الامام على أن الأمور لا تجتمع ، ولا يزداد الأمر
إلا شدة قال : (اللهم خذنى اليك فقد سئمتهم وسئمتنى)
وبعد أن قتل الامام سنة ٤٠ هـ تولى الخلافة ابنه الحسن ،
وبايعه أكثر من أربعين ألفا على الموت ، وبقي نحو سبعة أشهر

خليفة بالعراق ، وما وراءه من خراسان ، والحجاز واليمن ، وغير ذلك ، ثم سار معاوية إليه من الشام ، وسار هو إليه ، فرأى - رحمه الله - أنه لن تغلب إحدى الطائفتين حتى يقتل أكثر الأخرى ، فأرسل إلى معاوية لتسليم الأمر إليه ، على أن تكون له الخلافة بعده ، وعلى ألا يطلب أحدا من أهل الحجاز والعراق بشيء مما كان أيام أبيه ، وغير ذلك من القواعد فأجابته معاوية إلى ما طلب ، أليس جده المصطفى هو القائل : (إن ابني هذا سيد ، يصلح الله به بين فئتين من المسلمين) .

وقد لقي الصلح معارضة كبيرة ، ولكن الإمام الحسن أمضاه برغم ذلك لأسباب منها ما يرويه صاحب أسد الغابة : (خطب - أي الامام الحسن - بعد وفاة أبيه قائلا : (إن معاوية دعانا إلى أمر ليس فيه عز ولا نصفه ، فان أردتم الموت ردناه إليه ، وحاكمناه إلى الله - عز وجل - بظبنا سيوفنا ، وإن أردتم الحياة قبلناه ، وأخذنا لكسم الرضا) فناداه القوم من كل جانب : (البقية البقية) فلما أفرده أمضى الصلح سنة (٤١ هـ) وروى ابن كثير في تفسيره : (بينما الحسن يصلو إذ وثب عليه رجل فطعنه بخنجر وهو ساجد ، فمعرض شهرا ، ثم برأ فقعده على المنبر فقال : يا أهل العراق ، اتقوا الله فينا ، فإننا أمراؤكم وضيقاتكم ، ونحن أهل البيت ، الذي قال الله فيه : (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس ، أهل البيت ويظهر كسم تطهيرا) فما زال يقولها حتى ما بقي أحد في المسجد إلا وهو نساج بكاء) .

وفي سنة ٤٩ هـ سقته زوجة جعده بنت الأشعث بن قيس السم - يقال بإيعاز من معاوية - ولما حضرته الوفاة أوصى أن يدفن مع جده المصطفى - صلى الله عليه وسلم - ولما رفض الأمويون دفن - رضي الله عنه - بالبقيع ، وكان آخر وصايا أخيه الحسين - الذي كان كارها للصلح مع معاوية ، شديد المعارضة له - ترى بهاذا أوصاه

الحسن ؟ إنها :

لا أرى أن الله يجمع لنا النبوة والخلافة

، فلا يستخفك أهل الكوفة فيخرجوك .

ولقد صدق الحسن ، فخرج الحسين إلى أهل الكوفة ، فكانت أكبر

انعواجم في تاريخ المسلمين - حيث قتل من يردون في صلواتهم :

(اللهم صل على محمد وعلى آل محمد) قتلوا الحسين وآل بيته

، الذين يصلون عليهم في تشييدهم ، تلك الفاجعة التي وقعت سنة

٦١ هـ .

ويمكن للقارىء أن يرجع إلى تفسير ابن كثير ٤٨٢/٣ - ٤٨٧ ،

وأسد الغابة ١٠/٢ - ١٧ ، وصحيح البخارى ٤٠٣/٤ للتعرف على

المبررات القوية التي أجبرت الإمام الحسن - رضى الله عنه - على

إجراء الصلح مع معاوية ، برغم انعقاد البيعة له خلفا لأبيه ، أمير

المؤمنين ، على بن أبى طالب .

ومثال العهود والخصوص معاً قول عبد الرحمن السيوطي في كتابه ، رسالة الملوك : (من الفقير ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، إلى الملوك والسلاطين ببلاد التكرور عموماً ، وإلى الملك الزاهد محمد سطفو ، صاحب أقدس ، وأخويه محمد وعمر ، وأبائهم أختهم محمد بن عبد الرحمن ، وإلى الملك إبراهيم ، ملك كشسنة خصوصاً ، سلام عليكم ورحمة الله وبركاته . . .) إلى آخر ما قال في الرسالة (١) .

قلت : بل أطلقوا لفظ الملك على من كان شديد الحب للنبي - صلى الله عليه وسلم - وفي العشرينيات : (ونحن ملوك الحب لسننا بسوقه) بل أطلقوا لفظ الملك على أولياء الله تعالى ، قال الحسن اليوسفي في المحاضرات ، في قصة عبد الله بن حسن ، في ضرب آيات الله عليه كل يوم : (إما أنه يستفيد من تلك الأصوات أسراراً ومعاني ، وإما أن ذلك حالة له جمالية ، تحضر في الوقت ، وإما أن يكون قطبا فتتأثر به النبوة الملوكية) ثم قال :
وقل لملوك الأرض تجهد جهداً

فذا الملك ، ملك لا يباع ولا يشتري

انتهى كلامه ملخصاً كما تقدم .

بل أطلقوا لفظ الملك في حق النبي - صلى الله عليه وسلم - لصدق معناه اللغوي في حقه ، مع كونه خيراً بين أن يكون نبياً ملكاً

(١) انظر في الرسالة في كتاب السلام في نيجيريا للشيخ آدم عبد الله الإلوري ، ص ٨٥ - ٨٨ .

كيوسف وداود وسليمان ، فاختار أن يكون نبيا عبدا ، تواضعا للهِ
 تعالى ، ألا ترى قول الشيخ الغازارى فى العشرينيات :
 وقوفنا على الأقدام رعبا ورغبة
 لدى ملك من غير كبر ولا زهو
 ألا ترى قول بعضهم فى مدحه ، عليه السلام :
 كسرى وقيصر يبيكان كلاهما

لذهاب ملكهما إلى ذا السيد

فظهر بهذا أن النهى ليس فى لفظ الملك - لا على وجه العموم
 ، ولا على وجه الخصوص ، وإنما المنهى أن يسمى الرجل بملك الملوك
 أو مالك الأملاك ، أو ملك الحقيقة ، قال الحسن اليوسى فـــــــ
 المحاضرات : إن أبشع الأسماء رجل سمي بمالك الأملاك ، ووقع فيه
 عضد الدولة ، ينشد قائلا :

ما يطيب العيش إلا بالسمير .. وغنا فى جوارفى سحر
 غانيات سالبات للنهــــى .. ساقيات الراح من فاق البشر
 عضد الدولة (١) وابن ركنــــا .. مالك الأملاك ، غلاب القدر

(١) عضد الدولة البويهى (٣٢٤ - ٣٧٢ هـ) بن الحسن ، ركن
 الدولة بن بويه ، أحد المتغلبين على الملك فى عهد الدولة
 العباسية بالعراق ، وأور من لقب فى الاسلام بشاهنشاه ،
 أى ملك الأملاك ، كان ينظم الشعر ، وصنف له أبو على الفارسى ،
 الإيضاح والتكملة ، توفى ببغداد ، الأعلام ٢ / ٧٧٧ .

ثم قال الحسن اليوسى : (فهذا من التقاط المنكر ، وإنما
ذلك لأن ملك الأملاك هو الله تعالى ، وإطلاقه على غيره ، وإن كان
يتأول بمن دونه أى ملك أملاك البشر - فى غاية من الإيهام والبشاعة
، فلا ينبغي ، وقد تردد العلماء فى أنه هل يلحق به قاضى القضاء)
انتهى ، ثم قال : (ومن البشيع الواقع فى زماننا فى الأوصاف أن أحد
بنى السلطان رشيد بن الشريف جسر سببا ، فصنع له بعضهم أبياتا
كتب فيها برسم الإعلام أولها :

صاغ الخليفة ذا المجد - - - - - ملك الحقيقة لا المجد - - - - -

فحملة اقتناص هذه السجعة ، والتغالى فى المدح ، والابتها - - - - -
والاسترضاء على أن جعل ممدوحه ملكا حقيقيا لا مجازيا ، وإنما ذلك
هو الله تعالى ، وكل ملك دونه مجاز ، الممدوح وغيره ، ونسبة الألوهية
إلى غيره تعالى كفر بالإجماع ، وهذا مقتضى اللفظ ، وقائله يتأول - - -
بحقيقة دون حقيقة ، لأنه موحد ، لكنه فى غاية الإيهام ، وغاية - - -
البشاعة والقبح) انتهى .

وإنما أطلت فى هذه المسألة لأن الناس أكثروا على السؤال
فيها ، وطلبوا منى الجواب على حقيقتها ، مع أن بعض الطلبة لم - - -
سمع ذم الملك الاصطلاحى المعروف لأهل الدنيا ، فى كتاب ضياء
السلطان ، وكتاب ضياء أولى الأمر والمجاهدين لأخى عبد الله ظنن
نهم لفظ الملك فى هذه الأمة حتى قال لى واحد منهم : (إنما لا
نطلق لفظ الملك على الأمير ، وإنما نطلق لفظ الإمام) فدللت أنه وهم

أن ذلك اللفظ منهي عنه في دين الإسلام ، في هذه الأمة ، بل ظن
بعض العوام لما سمع ذلك نفى الإمارة في دين الإسلام أصلاً ، لكونها
غريبة في هذه البلاد ، مع أنها ركن عظيم في الإسلام ، وواجبة شرعاً
بالإجماع ، ولعظمها أدخلها العلماء في كتب العقائد ، وفـــــــســــس
القصيدة (١) الجزائرية :

وجوب نصب الإمام العدل نشته

بالشرع لا العقل ، فانبذ قول معتزل

لا شك في أنها ركن لمصلحة

إذا أقيمت على شرط لمعتـــــــدل

وفي الكوكب الساطع في فن أصول الدين :

من الفروض النصب للإمام

ولو لمفضول على الأنـــــــام

ونص كلام أخى عبد الله ، الذى أوهم بعض الطلبة ، حتى ظن

نهي لفظ الملك والمليك في هذه الأمة ، في كتابه ضياء السلطان ،

عند ذكر الإمارة في كلام المغيلي ، هو قوله : (إنما عبر بالإمارة والأمير

، لأنه اسم الإسلام الممدوح ، الذى هو مرادف الخليفة ، دون الملك

والملك ، لأنه اسم لملوك الدنيا قبل الإسلام) وليس الأمر كذلك ، لأن

النبي - صلى الله عليه وسلم - قد أطلق لفظ الملك في ملوك ديســــن

(١) نظمها الجزائرى ، أحمد بن عبد الله الزواوى ، وقد سبقت ترجمته .

الاسلام فى أحاديث كثيرة ، كما تقدم بيانه ، ولا ينبغي أن يحمل كلامه على ظاهره ، لأننا نعلم قطعا أنه لا يقول بنهى لفظ الملك والمملك فسى دين الاسلام لورودهما فى الكتاب والسنة ، بل يحمل على أن لفظ الإمارة والأمير غير معروفين لملوك الدنيا قبل الاسلام ، وإنما المعروف عندهم الملك والمملك .

وقال أيضا فى الكتاب المذكور : (وإنما قال المؤلف ، يعنى المغيلى : (ما ولاك عليهم لتكون سيدهم) لينبئ الأمير على الفرق بين إمارة المسلمين ، وملك الكفار ، إذ الملك يكون على الرعية مثل سيدهم ، يرى أن جميع ما فى أيديهم من ماله ، ويستعبدونهم فى أشغاله ، لا فى مصالحهم) انتهى .

وظاهر قوله أيضا لينبئ الأمير على الفرق بين إمارة المسلمين وملك الكفار ، يعنى أن الإمارة خاصة بالمسلمين ، والملك خاص بالكفار ، وليس الأمر كذلك لغة واصطلاحاً ، أما فى اللغة فإن الإمارة والملوك لا يدلان على الاختصاص ، أما فى الاصطلاح فإن لفظ الملك يطلق على ملوك الكفر ، وعلى ملوك الاسلام ، من زمن معاوية إلى يوم القيامة ، لأنه - عليه الصلاة والسلام - قال : (الخلافة ثلاثون عاماً ، ثم يكسون بعد ذلك الملك) كما تقدم .

ولا ينبغي أن يحمل كلامه (١) على ظاهره المذكور ، بل يحتمل

(١) يقصد المؤلف شقيقه عبد الله .

على خاصية ملك الكفار ، وهى أن يكون الملك على الرعية مثل سيدهم ،
 كأنهم عبيد ، ، وكأن مالهم ماله ، يتصرف فيه كيف كما يشاء ، كما بيناه
 بقوله قبل : (إذ الملك يكون على الرعية مثل سيدهم ، يرى أن جميع
 ما فى أيديهم من ماله ، ويستعبد لهم فى أشغاله ، لا فى مصالحهم)
 ونس كلامه فى ضياء أولى الأمر والمجاهدين ، بعد أن ذكر أقوالا كثيرة
 للعلماء فى أمر الخلافة والملك : (وإنما أظننا فى هذا ، لأن جهالنا
 يظنون أن الملك محمود فى الاسلام ، بل واجب ، ولم يفرقوا بينه وبين
 الخلافة والإمارة المحموده) ثم قال : قال عليه الصلاة والسلام : (ان
 هذا الأمر بدأ بنسوة ~~نحو~~ ورحمة ، ثم يكون خلافة ورحمة ، ثم يكون ملكا
 عضوضا ، ثم تكون جبروتا وفسادا) أو كما قال ، ثم قال : (ألا ترى
 كيف وصف الأوليين المحموديين بالرحمة ، وفيما بعدها بالعس
 والفساد ، مما يدل على ذمه) انتهى .

ولا يحمل كلامه هذا على نهى لفظ الملك والملك وضم معناهما
 اللغوي فى دين الاسلام ، بل يحمل كلامه على النهى والذم فى معنى
 الملك الاصطلاحي ، كما بيناه فى هذا الكتاب المذكور ، حيث قال :
 (فعلى الإمام الأعظم أولا تحسين نيته فى الإمامة ، بأن تكون لوجه
 الله ، ليسلح للرعية دينهم وديناهم ، على سنة رسول الله - صلى الله
 عليه وسلم - فى المسلمين ، وأميرهم ، فلا يتأمر عليهم بالقهر والغلبة
 والوراثة ، لنيل غرضه من أغراض الدنيا ، من البهاة بالرياسة
 ونغون الأمر على ما شاء ، والتلذذ بالمطاعم والملابس والمساكن - -)

فيكون ملكا) انتهى .

ثم أورد أقوال العلماء في الاستدلال على ما ذكره من ذم الملك
الملك الاصطلاحي ، فقال : قال النغراوى في الرسالة ، بعد أن ذكر
الخلفاء : (وأما الذين بدلوا سيرته فهم ملوك) .

قلت : انظر قوله : (فهم ملوك) لتعرف أن النهي ليس في هذا
اللفظ في دين الاسلام ، إذ المذكورون أهل اسلام ، ثم قال : وقال
عمر بن الخطاب لسلمان ، رضى الله عنهما : (أملك أنا أم خليفة ؟)
فقال له سلمان : (إن أنت جبيت من أرض المسلمين دهرها أو أقل أو
أكثر ، ثم وضعت في غير حقه فأنت ملك ، غير خليفة) ثم قال أيضا :
قال عمر بن الخطاب : (والله لا أدرى ، خليفة أنا أم ملك ؟ فإن كنت
ملكا فهذا أمر عظيم) فقال قائل : (يا أمير المؤمنين ، إن بينهما فرقا)
قال : (ما هو ؟) قال : (الخليفة لا يأخذ إلا حقا ، ولا يضعه
إلا في حق ، وأنت بحمد الله كذلك ، والملك يسعف الناس بهال الناس
، يأخذ من هذا ويعطى هذا) فسكت عمر .

قلت هذا كلام حق ، شاهد به معه ، إذ ليس فيه إلا نهى الظلم
، وليس فيه نهى لفظ الملك في دين الاسلام ، ثم قال : (وفي قصة
فتح مكة قال أبو سفيان للعباس بن عبد المطلب : لقد أصبح ملك ابن
أخيك اليوم عظيما ، قال له العباس : ليس بملك ، إنها النبوة ، قال :
(فنعسم إذا) قلت : إنما قال : (بل ليس بملك) وإن كان الملك
يصدق في حقه في معناه اللغوي ، لأن مرتبته النبوة ، وفي العشرينية :

وشتان ما بين النبوة والملك

ثم قال (١) : وفى الاكتفا للكلاعى (٢) ، قال معاذ بن جبل للروم :

(إذا كان ملككم هرقل ، فإنها ملكنا نحن الله ، تبارك وتعالى) .

قلت هذا كلام ظاهر ، إذ ليس ملك الحقيقة إلا الله .

قال تعالى : (وقل الحمد لله الذى لم يتخذ وكداً ، ولم يكن لـه

شريك (٣) فى الملك) لكن لا ينافى ذلك الملك المجازى ، إذ لشبوتة

قال - تعالى - فى حكاية مؤمن من آل فرعون : (يا قوم لكم الملك

اليوم ظاهرين فى الأرض (٤)) ولشبوتة أيضاً يقول الله - تعالى - يوم

القيامة : (لمن الملك (٥) اليوم ؟) ، ولشبوتة أيضاً قال الله تعالى :

(الملك يومئذ (٦) الحق للرحمن) .

(١) عبد الله بن فودى ، شقيق المؤلف .

(٢) اكتفا فى مغازى المصطفى - صلى الله عليه وسلم - والخلفاء -

الثلاثة ، للحافظ أبى الربيع ، سليمان بن موسى الكلاعى ، نسبة

إلى ذى الكلاع ، قبيلة من حمير ، توفى سنة ٦٣٤ هـ .

(٣) (١١١ / الإسراء) .

(٤) (٢٩ / غافر) .

(٥) (١٦ / غافر) .

(٦) (٢٦ / الفرقان) .

ثم قال : في نيل الابتهاج (١) لأحمد بابا ، قال المقرئ (١)
 : الملك ليس في شريعتنا ، بل كان شرع من قبلنا ، قال تعالى فيهم :
 (وجعلكم (٢) ملوكا - قد بعث لكم طالوت (٤) ملكا) ولم يقله فسي
 هذه الأمة ، بل جعل لهم خلافة في قوله تعالى : (ليستخلفنهم فسي
 الأرض) (٥) فجعل لبنى إسرائيل ملوكا ، ولم يجعل لنا إلا
 الخلفاء .

قلت قول المقرئ : (الملك ليس في شريعتنا ، بل كان شرع من
 قبلنا) ليس فيه نهى الملك والملك في شريعة من قبلنا ، ولا في شريعتنا
 ، بل كان شرع من قبلنا ليس فيه نهى لفظ الملك والملك في شريعة من
 قبلنا ، ولا في شريعتنا ، وإنما تختص شريعتهم بتخصيص بيت واحد
 بالملك ، ويكونه إراثا ، قال البيضاوي (٦) عند قوله تعالى في حكاية
 قول بنى إسرائيل في قصة طالوت : (أنى يكون له الملك علينا ، ونحن
 أحق بالملك منه ، ولم يؤت سعة من المال) (٧) والحال أنا أحق منه

(١) نيل الابتهاج بتطريز الديباج لأحمد بابا التمهكتي ، توفى

١٠٣٦ هـ بمدينة تمهكتو التي تقع الآن في جمهورية مالي .

(٢) شمس الدين ، أحمد بن إسماعيل البغدادي ، الديباج لابن

فرحون ص ٨٠ .

(٣) ٥٠ / المائدة . (٤) ٢٤٧ / البقرة .

(٥) ٥٥ / النور .

(٦) عبد الله بن عمر ، المعروف بالقاضي البيضاوي ، ت ٦٤١ هـ ،

صاحب أنوار التنزيل وأسرار التأويل .

(٧) ٢٤٧ / البقرة .

وراثته ، وأنه فقير ، لا مال له يعتضد به ، قال : وإنما قالوا ذلك
 ، لأن طالوت كان فقيرا راعيا ، أو دباغا ، من أولاد بنيامين ، ولم
 يكن فيهم النبوة والملك ، وإنما كانت النبوة في أولاد لاوى ، والملك
 في أولاد يهوذا .

فإن قلت : قد ذكرت أن شريعتهم تختص بكونه إرثا ، ولا يجوز
 ذلك في شريعتنا ، فهل يجوز على ذلك أن ينفرد الإمام بعقد الإمامة
 لولده أو والده ، من غير مشاورة أهل الاختيار أم لا ؟ فالجواب
 أن العلماء قد اختلفوا في ذلك ، فمنهم من نظر إلى النسب فمنع ،
 ومنهم من نظر إلى المنصب فأجاز .

وفي فتح العليم الخلاق ، شرح لامية الزقاق للشيخ ميارة (١) :
 (فإذا أراد الإمام أن يعهد بالإمامة لأحد فعليه أن يجتهد فسى
 رأسه في الأحق بها ، والأقوم بشروطها ، فإذا تعين له الاجتهاد في
 واحد نظر فيه ، فإن لم يكن ولدا أو والدا جاز أن ينفرد بعقد البيعة
 له ، وإن لم يستشر فيه أحدا من أهل الاختيار ، وإن كان ولي العهد
 ولدا أو والدا فقد اختلف في جواز انفراد به بعقد البيعة له على ثلاثة
 مذاهب :

(١) العلامة أبو عبد الله ، محمد بن أحمد بن محمد الفاسسي ،
 المعروف بميارة (ت ١٠٧٢ هـ) .

أحدهما : لا يجوز أن ينفرد بعقد ها لولد ولا والد ، حتى يشاور فيها أهل الاختيار ، فيرونه أهلا لها ، فيصح منه حينئذ عقد البيعة ، لأن ذلك منه تزكية تجرى مجرى الشهادة ، وتقليده على الأمة يجرى مجرى الحكم ، وهو لا يجوز أن يشهد لولد ، ولا لوالده ، ولا يحكم لواحد منهما ، للتهمة العائدة عليه ، لما جبل عليه من الميل إليهما .

والمذهب الثاني : يجوز أن ينفرد بعقد البيعة لولد ووالد ، لأنهم أمين الأمة ، نافذ الأمر لهم وعليهم ، فيغلب حكم المنصب على حكم النسب ، ولم يجعل للتهمة طريقا إلى أمانته ، وصار كالعهاد إلى غير ولده ووالده .

والمذهب الثالث : يجوز أن ينفرد بعقد البيعة لوالده ، ولا يجوز أن ينفرد بها لولده ، لأن الطبع يبعث على مائلة الولد ، أكثر مما يبعث على مائلة الوالد ، فأما عقدها لأخيه ومن قاربه من عصبته فكعقدها للأبعد الأجانب في جواز انفرد به ، انتهى .

وقول المقرئ أيضا : قال تعالى في بنى إسرائيل (وجعلكم ملوكا - قد بعث لكم طالوت ملكا) ولم يقله في هذه الأمة (ليس فيه نهى لفظ الملك والملك في هذه الأمة ، وإنما يفهم من كلامه أن الله تعالى - لم يذكر لهم في كتابه لفظ الملك والملك ، ولا يلزم من عدم ذكره لهم ذلك عدمه ، لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - صرح لهم بذلك ، في أحاديث كثيرة ، كما تقدم .

بل إن لفظ الملك ولفظ الملك ومعناها رجعت إلى هذه الأمة
ببركته - عليه الصلاة والسلام - إذ الله تعالى نقل ملك بنى إسرائيل
وملك فارس وملك الروم إليهم ، كما قال تعالى : (تَوْتَى الْمَلِكُ مِنْ تَشَاءُ ،
وَتَنْزَعُ الْمَلِكُ مِنْ تَشَاءُ ^(١)) - وإلى قول الله - عز وجل - فى ذلك ، فى
الانجيل ، أشار الشيخ الطاهر فى نظم الكبرى للسنوسى بقوله :
يسزاح عنكم ملكه .. جُلَّ ، ويعطى أمة تملكه

وقال القسطلانى فى الإرشاد ، شرح صحيح البخارى ، فى
حديث عبد الله بن عباس : إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بعث
بكتابه مع عبد الله بن حذافة السهمى إلى كسرى ، فأمره أن يدفعه
إلى عظيم البحرين ، ليدفعه عظيم البحرين إلى كسرى ، وعبر بعظيم
دون ملك ، لأنه لا ملك ، ولا سلطنة للكفار .

وفى الدر المنثور فى تفسير المأثور لعبد الرحمن السيوطى ، أخرج
عبد الله بن حميد ، وابن أبى حاتم ، عن قتادة ^(٢) قال : ذكر لنا

(١) أبو حذافة السهمى القرشى ، صاحب رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
وسلم - وهاجر الهجرة الثانية إلى الحبشة ، توفى بمصر ، فى
خلافة عثمان ، رضى الله عنه ، أسد الغابة ، ٣ / ٢١١ .

(٢) قتادة بن النعمان الأنصارى ، شهد المشاهد كلها مع الرسول -
عليه الصلاة والسلام - أصيبت عينه يوم أحد فردها له النبى -
صلى الله عليه وسلم - فكانت أحسن عينية ، ت ٢٣ هـ .

أن النبي - صلى الله عليه وسلم - سأل ربه أن يجعل له ملك فـارس
والرؤم في أمته ، فأنزل الله : (قل اللهم مالك الملك ، تؤتي الملك
من تشاء ... (١)) الآية ، قلت : قول المقرئ في تخصيص بنـسـي
إسرائيل بذكر الملك ، في قوله تعالى : (وجعلكم ملوكا) ليس بحجة
في نفى وجود الملك ، في هذه الأمة ، إذ الملك هنا حشم وخدم ،
وزوجة ومسكن ودابة ، وهي موجودة في هذه الأمة .

وفي التكملة ، تفسير عبد الرحمن السيوطي ، في قوله تعالى :
(وجعلكم ملوكا) أصحاب حشم وخدم ، وفي الدر المنثور في تفسير
المأثور أيضا عند قوله تعالى في حكاية قول موسى لبنى إسرائيل :
(اذكروا نعمة الله عليكم ، إذ جعل فيكم أنبياء ، وجعلكم (٢) ملوكا)
أخرج عبد الله ابن حميد ، عن قتادة في قوله تعالى : (وإذا قال
موسى لقومه : يا قوم اذكروا نعمة الله عليكم ، إذ جعل فيكم أنبياء ،
(وجعلكم ملوكا) قال : وأنتم - والله - لقد جعل الله فيكم أنبياء ،
(وجعلكم ملوكا على رقاب الناس ، فاشكروا نعمة الله عليكم ، فإن الله
منعم ، يحب الشاكرين .

وأخرج ابن جرير عن قتادة في قوله تعالى : (وإذا قال موسى
لقومه ، يا قوم اذكروا نعمة الله عليكم ، إذ جعل فيكم أنبياء ، وجعلكم
ملوكا) قال : (كما نحدث أنهم أول من سخر لهم الخدم من آدم ،

(١) ٢٦ / آل عمران . (٢) ٢٠ / المائدة .

وملكوا) وأخرج عبد الرزاق (١) وعبد الله بن حميد ، وابن جرير ،
 وابن المنذر ، عن قتادة في قوله تعالى : (وجعلكم ملوكا) ملككم
 الخدم ، وكانوا أول من ملك الخدم ، وأخرج ابن جرير عن ابن عباس
 في قوله تعالى : (وجعلكم ملوكا) قال : كان الرجل من بني إسرائيل
 إذا كانت له الزوجة والخدام والدار يسمى ملكا .

وأخرج عبد الرزاق ، وعبد الله بن حميد ، وابن جرير ، عن ابن
 عباس ، في قوله تعالى : (وجعلكم ملوكا) قال : (الزوجة والخدام
 والبيت) وأخرج الكرماني ، وابن جرير ، وابن المنذر ، والحاكم (٢)
 ، وصححه البيهقي في شعب الإيمان ، عن ابن عباس ، في قوله تعالى
 : (إذ جعل فيكم أنبياء ، وجعلكم ملوكا) قال : (المرأة والخدام)
 وأخرج ابن أبي حاتم ، عن أبي سعيد الخدري ، عن رسول الله -
 صلى الله عليه وسلم - قال : (كانت بنو إسرائيل إذا كان لأحدهم
 خادم ودابة وامرأة كتب ملكا) .

(١) عبد الرزاق بن همام بن نافع ، الحافظ أبو بكر الصنعاني ، ت
 ٢١١ هـ ، الكاشف للذهبي ٢ / ١٩٤ .

(٢) محمد بن عبد الله بن حمدويه النيسابوري ، أبو عبد الله ، من
 أكابر حفاظ الحديث والمسنفين فيه ، ت ٤٠٥ هـ ، الأعلام
 للزركلي ٧ / ١٠١ .

وأخرج الزهرى عن زيد بن أسلم ^(١) قال :
 قال رسول الله ﷺ : (من كان له بيت وخادم فهو
 ملك) وأخرج أبو داود ^(٢) في مراسيله ﷺ عن زيد بن أسلم ﷺ في قوله
 تعالى : (وجعلكم ملوكا) قال : قال رسول الله ﷺ صلى الله عليه
 وسلم : (زوجة ومسكن وخادم) وأخرج سعيد بن منصور ﷺ وابن
 جرير ﷺ عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه سأل رجل الغنى من فقراء
 المهاجرين فقال : (ألك مسكن تسكنه ؟) قال : نعم ﷺ قال : (فأنت
 من الأغنياء) قال : إن لى خادما ﷺ قال : (فأنت من الملوك) .

وأخرج عبد الله بن حميد ﷺ وابن جرير ﷺ وابن المنذر ﷺ عن
 مجاهد ^(٣) في قوله تعالى : (وجعلكم ملوكا) قال : جعل لهم
 أزواجا وخداما وبيوتا ﷺ وأخرج ابن جرير عن الحسن في قوله : (وجعلكم
 ملوكا) قال : وهل الملك إلا المركب والخادم والدار ... انتهى .

قلت : إذا فهمت ما تقدم ذكره عرفت أن النهي والذم ليسا فى
 لفظ الملك فى شرعنا ﷺ ولا فى شرع من قبلنا ﷺ وإنما النهي والذم فى
 المعنى الاصطلاحي ﷺ الذى هو عدم مراعاة مصالح المسلمين ﷺ ألا ترى
 قول المقرئ :

(١) زيد بن أسلم العجلانى ﷺ حليف الأنصار ﷺ استشهد فى حروب
 الردة سنة ١١ هـ .

(٢) سليمان بن داود الطيالسى ﷺ ت ٢٠٤ هـ .

(٣) مجاهد بن جبير ﷺ أبو الحجاج ﷺ من التابعين والأئمة المفسرين .

(وأبو بكر خليفة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أجمع الصحابة عليه ، ثم استخلف عمر لعرض مصالح المسلمين ، فأخرجها عن سنن الملوك ، يعنى الاصطلاحى ، الذى يرثه الولد عن والده ، إلخ - سنن الخلافة ، الذى هو للنظر والاختيار لمصلحة المسلمين ، ثم جعلها عمر إلى أهل الشورى ، الذين هم أهل السابقة ، فاتفقوا على عثمان ، فأخرجها عمر عن بنيه إلى أهل الشورى ، دليل على أنها ليست ملكا - يعنى الاصطلاحى - ثم تعين على - رضى الله عنه - بعد إذ لم يبق مثله ، فبايعه من أثر الحق على الهوى ، والآخرة على الدنيا ، ثم الحسن كذلك ، ثم كان معاوية أول من حولها ملكا ، يعنى الاصطلاحى - فجعلها ميراثا بعد سياسة أميره ، المغيرة بن (1)

(1) المغيرة بن شعبه ، أبو عبد الله ، أسلم عام الخندق ، وشهد الحديبية ، ثم شهد اليمامة وفتح الشام والقادسية وفتح نهاوند وهمدان وغيرها ، ذهبت عيناه باليرموك .

كان موصوفا بالدهاء ، فقد قيل : (دهاة العرب أربعة : معاوية ابن أبى سفيان ، وعمرو بن العاص ، والمغيرة بن شعبه وزياد ، أما معاوية فللأنانة والحلم ، وأما عمرو فللمعضلات ، أما المغيرة فللمباهة ، وأما زياد فللصغير والكبير) .

قال السيوطى : (ولو أن مدينة لها ثمانية أبواب ، لا يخرج من أى واحد منها إلا بمكر لخرب المغيرة من أبوابها كلها) وحين طول بالشدة ضد الصحابى الجليل حجر بن عدي السدنى انتقد معاوية قال : (إنى قد قرب أجلى ، ولا أحب أن أقتل خيار هذا المصر - يقصد الكوفة - فيسعدوا وأشقى ، ويعزفى

الدنيا معاوية ، وذل المغيرة في الآخرة) .

وحين خرج معاوية على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب نصحه بالإبقاء على معاوية على الأقل ، فرفض ، فعاد وأقر الإمام على خطته ، فقال ابن عباس لعلي : (نصحك في الأولى وغشك في الثانية) ويقال إن المغيرة كان يردد : (نصحته - يقصد عليا - فلما لم يقبل غششته) وقد قال علي لعمار بن ياسر حين سمعه يراجع المغيرة كلاما : (دعه يا عمار ، فإنه لم يأخذ من الدين إلا ما قارسه من الدنيا ، وعلى عهد لبس على نفسه ليجعل الشبهات عازرا لسقطاته) .

ولما سلم الحسن الأمر إلى معاوية ، استعمل عبد الله بن عمرو ابن العاص على الكوفة ، فقال المغيرة لمعاوية : (تجعل عمرا على مصر والمغرب ، وابنه على الكوفة ، فتكون بين فكي أسد !) فعزل عبد الله عن الكوفة واستعمل عليها المغيرة ، فاستطاع أن يوطد الأمر لمعاوية فيها برغم أنها كانت عاصمة للإمام علي ، وذلك بسبب شدة دهائه ، ت ٥٠ هـ ، انظر أسد الغابة ٥ / ٢٤٨ ، ونهج البلاغة ص ٤١٨ ، كما ناقش دور المغيرة في تثبيت الأمر لمعاوية الدكتور محمد حلمي في كتابه الخلافة والدولة في العصر الأموي .

شعبة ، وهو من أفسد (١) أمر الأمة ، فكلمنا أخرجت عن وضع الملك كانت خلافة ، ألا ترى عمر بن عبد العزيز كان خليفة ، لا ملكا ، لأن سليمان بن عبد الملك رغب عن بنى أبيه في توليته ، وإثارا لحسنى المسلمين (٢) ، فلا يسلك طريق الاستقامة بالناس إلا خليفة ، وأما الملوك فغالب أحوالهم غير مرضية . . .) انتهى كلام المقرئ ، وقد أورد أخى عبد الله فى كتابه ، ضياء أولى الأمر والمجاهدين ، وهو آخر ما أورد من أقوال العلماء فى أمر الخلافة والملك ، من جهة المدح والذم .

وأما ما يجب للملوك ، وما يجب عليهم فقد قال صاحب الدر الثمين فى مناهج الملوك والسلاطين ، فى أوله ، القسم الأول ، فيما يختص بالملوك ، وما يجب لهم وعليهم ، وذكر الخصال التى هى قواعد الملك ، وأساس السلطان ، وسها قوام الأرض ، وعمارة البلدان ، وفى هذا القسم فصلان ، الأول : الحكمة فى نصب السلطان فى الأرض ، وما أعد الله للملوك العادلة ، من الدرجات العالية ، وفرض لهم من الطاعة ، وأوجب لهم من التباعة ، وتوعد من خالفهم وعصاهم ،

(١) أظنه يقصد معارضة ، لا المغيرة ، إذ اقتصر دور الأخير على استتباب الأمر لمعارضة بالكوفة ، انظر الخلافة والدولة فى العصر الأموى ، ص ١٥٨ - ١٦٣ .

(٢) يبدو أن المؤلف يقصد أن سليمان لم يول أحدا من إخوته ، بل أثار حق المسلمين ، فى اختيار الأصلح ، فأثر عمر بن عبد العزيز وهو ابن عمه على إخوته ، والله أعلم .

أو خلع طاعتهم ، وشق عصاهم ، بأنواع العقاب في الدنيا ، والخسزى الشديد في الأخرى ، مع ما خصهم الله - تعالى - به في الدنيا ، من شرف الملك ، وجميل الذكر ، والقيام بأعباء خلافة الله في أرضه ، واتباع أحكام سنته وفرضه ، وفضلهم على كافة خلقه ، ووفقهم لأداء حقه .

وأى درجة أعظم مما قرنت به الرسالة ، وشفعت (١) بها النبوة ، وكيف لا ؟! وقد قرن الله - سبحانه وتعالى - طاعتهم بطاعته ، وأوجب اتباعهم في محكم كتابه ، فقال : (يا أيها الذين آمنوا ، أطيعوا الله ، وأطيعوا الرسول وأولى الأمر (٢) منكم) .

وقال في (٣) بيان حكمة نصب السلطان في الأرض : اعلم أن في نصب السلطان في الأرض حكمة بالغة ، ونعمة على البرية شاملة ، لأن الله - تعالى - جبل الخلق على حب الانتصاف (٤) ، وكراهية (٥) الإنصاف ، فمثل الرعية بلا سلطان كالحيثان في البحر ، يزدرد (٦) الكبير الصغير ، والقوى الضعيف ، ولو لم يكن لهم سلطان قائم لفسد يفتظم لهم أمر ، ولم يستقر لهم معاش ، ولم يتهنثوا بالحياة ، ولهم هذا

(١) اقترنت ، كأن النبوة وتر ، والملك هو الشفع .

(٢) ٥٩ / النساء .

(٣) صاحب الدر الثمين في مناهج الملوك والسلاطين .

(٤) أخذ الحقوق لأنفسهم .

(٥) إعطاء الناس حقوقهم .

(٦) يأكل .

قال بعض القدماء : (لو رفع السلطان من الأرض ، ما كان لله فيها حاجة) •

ومن الحكمة فى إقامة السلطان أنه من العلامات على توحيد ، فكما لا يستقيم سلطانان فى بلد ، كذلك لا يستقيم إلهان للعالم ، ولهذا قال على ، كرم الله وجهه : (أمران جليلان ، لا يصلح أحدهما إلا بالتفرد ، والآخر بالمشاركة ، وهما الملك والرأى ، وكما لا يستقيم الملك بالشركة ، لا يستقيم الرأى بالانفراد) •

وفى إقامة السلطان العادل عموم المنفعة ، وحقن الدماء ، وصون الحرم ، وعمارة الأسواق ، وحراسة الأموال ، وفى زوال السلطان ، وضعف شوكته سوق أهل الشر ، ومكسب الأجناد ، ونفاق أهل السرقة والفساد ، فلا يتمنى زوال السلطان إلا مغرور جاهل ، أو فاسد متجاهل ، وصلاح الدارين منوط بصلاح السلطان ، وأخلق بشخص يعم نفعه البلاد والعباد ، ويصلح بصلاحه الدنيا والآخرة ، أن يكون شرفه عند الله عظيما ، وقدره فى النفوس جسيما •

وقال (١) فى بيان ما يجب للملوك من الطاعة : وما رواه ابن عمر - رضى الله عنه - عن النبى - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : (على المرء المسلم السمع والطاعة لأمره ، فيما أحب أو كره ، إلا أن يؤمر بمعصية ، فلا سمع ولا طاعة) (٢) وما ورد فى حديث مسلم ، عن أبى هريرة

(١) صاحب الدر الثمين فى مناهج الملوك والسلاطين •

(٢) صحيح مسلم ٢ / ١٣١ •

« عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : (من أطاع أميره فقد أطاعني ،
ومن عصى أميره فقد عصاني)^(١) وما ورد في صحيح البخاري^(٢) ،
عن أنس - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : (اسمعوا
وأطيعوا ، وإن استعمل عليكم عبد حبشي) وما ورد في الصحيحين ،
عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : (من
خرج من طاعتي ، وفارق الجماعة مات ميتة جاهلية)^(٣) .

وقال فيما يجب على الملوك من العدل : قال الله - تعالى - في
كتابه الكريم ، وخطابه القديم : (يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض
، فاحكم بين الناس بالحق ، ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله)^(٤) ،
وما ورد في صحيح البخاري ومسلم والترمذي وأبي داود ، عن ابن عمر
- رضي الله عنهما - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : (كلكم راع ، وكلكم
مسئول عن رعيته ، فالإمام راع ، ومسئول عن رعيته)^(٥) ، وما ورد في
صحيح مسلم ، عن أبي سعيد الخدري ، عنه عن النبي - صلى الله عليه وسلم -
عليه وسلم : (إن الدنيا حلوة نضرة ، وإن الله مستخلفكم فيها فنأظرو
كيف تعملون)^(٦) .

(١) صحيح مسلم ٢ / ١٢٩ .

(٢) باب الأذان .

(٣) مسلم ٢ / ١٣٥ .

(٤) ٢٦ / ٥٥ .

(٥) مسلم ٢ / ١٢٥ .

(٦) باب الزكاة .

وقال (١) في الخصال التي هي من قواعد الملك ، قال تعالى :
 (ولينصرن الله (٢) من ينصره) وهل نصر الله - سبحانه - إلا إعزاز
 دينه ، واتباع أحكامه ، وسط العدالة بين أتباعه ، ثم إنه تعالى بشر
 من ينصر دينه بالقوة والعزة بقوله : (إن الله لقوى عزيز) ثم إنـــــــه
 تعالى - أوضح شرائط النصر ، وسمى المنصورين منهم فقال : (الذين
 إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة ، وآتوا الزكاة ، وأمروا بالمعروف
 ونهوا عن المنكر ، ولله عاقبة الأمور (٣)) .

أفيظن ظان أن الله - سبحانه وتعالى - ضمن النصر للمسلم ،
 وشرط عليهم شرائطه ، وقاموا بها ، كما أمرهم ، ولا ينصرهم : (وما
 كان الله ليضل قوماً بعد إذ هداهم (٤)) فحقيق على كل ملك دائم
 على هذه الخصال ، وحافظ على هذه الشرائط الأربع أن يؤكد بالنصر
 ويرزق الظفر ، ويعظم في العيون قدره ، ويتلى في صحائف المعارف
 ذكره ، فإن تضع ركن من أركان دولته ، أو ظهر فتق في أقطار
 مملكته فليعلم أنه قد أخل بشيء من هذه الشرائط ، فليربأ بنفسه من
 الإخلال ، وليفزع إلى الله - سبحانه وتعالى - في شدائده ، وليلجأ
 إليه في أموره ، ويرجع إلى هذه الخصال ، فإن وعد الله كائن ، لا محالة
 ، وما النصر إلا من عند الله العزيز الحكيم .

(١) صاحب الدر الثمين .

(٢) ٤٠ / الحج .

(٣) ٤١ / الأنبياء .

(٤) ١١٥ / التوبة .

وقال تعالى : لا وهو الذي جعلكم خلائف في الأرض ، ورفع بعضكم
 فوق بعضه درجات ليبلوكم (أي يختبركم) ويرى
 عدلكم وإنصافكم ، واتباعكم لأحكامه فيما آتاكم (١) ، أي أنعم عليكم به
 من الملك ، وخولكم من السلطان ، وآتاكم وملككم من القوة والقدرة ، وقال
 تعالى : (وعد الله الذين آمنوا منكم ، وعملوا الصالحات ليستخلفنهم ،
 كما استخلف الذين من قبلهم ، وليمكن لهم دينهم الذي ارتضى لهم ،
 وليبدلنهم من بعدهم خوفهم (٢) أمنا) أي ليوصلنهم لهم فـ
 البلاد ، وليؤيدنهم ، ما داموا على هذه الخصال ، ومن أحق من الله
 قسما ، وأصدق منه قيلا .

وأما فضائل أمراء الاسلام ، فقد قال صاحب الدر الثمين في مناهج
 الملوك والسلاطين أيضا : ومما ورد في صحيح مسلم (٣) والنسائي ، عن
 ابن عمر - رضي الله عنهما - عن النبي ، صلى الله عليه وسلم :
 (المقسطون يوم القيامة عند الله على منابر من نور ، عن يمين الرحمن
 - وكلتا يديه يمين - الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم ، وما ولوا)
 ثم قال : ومما رواه (٤) شهاب ، صاحب الأخبار : (من أكرم سلطانا
 أكرمه الله ، ومن أهان سلطانا أهانه الله) .

(١) ١٦٥ / الأنعام .

(٢) ٥٥ / النور .

(٣) ٢ / ١٢٤ .

(٤) شهاب بن عباد ، أبو عمرو العبدى الكوفى ، أخذ عنه البخارى
 ومسلم وأحمد وعلى البغوى ، ت ٢٢٤ هـ .

ثم قال : وما رواه الحافظ أبو نعيم الأصبهاني - رحمه الله -
عن ابن عباس - رضي الله عنهما - عن النبي ، صلى الله عليه وسلم :
(من ولي من أمر أمتي شيئا فحسنت سيرته رزق الله الهبة ، وإذا بصر
يده بالمعروف رزق المحبة ، وإذا عدل زيد في عمره ، وإذا أنصف
الضعيف من القوى كان معه في الجنة) وأشار بأصبعيه ، السبابة
والوسطى ، ثم قال : وعن أنس بن مالك - رضي الله عنه - عن النبي ،
صلى الله عليه وسلم : (السلاطين ظل الله في الأرض ، من نصحتهم
ودعا لهم اهتدى ، ومن غشهم ، ودعا عليهم ضل) .

✳ ثم قال : وعن ابن عباس - رضي الله عنه - عن النبي ، صلى الله
عليه وسلم : (السلطان والإسلام توأمان ، لا يصلح واحد منهما إلا
بصلاح الآخر ، والإسلام أس^(١) ، والسلطان حارس ، وما لا أس له
منهمدم ، وما لا حارس له ضائع) .

ثم قال : وعن خديجة عن النبي - صلى الله عليه وسلم : (لا تسبوا
السلطان ، فإنه ظل الله في الأرض ، به تقام الحدود ، ويظهر الدين
، ويؤجر مع الله العالم ، ويهلك الفاسقين) ثم قال : وما ورد عن
الحسن البصري أنه قال للحجاج ، سمعت ابن عباس يقول ، قال رسول
الله ، صلى الله عليه وسلم : (وقرروا السلاطين وجلوهم ، فإنهم ظل
الله في الأرض ، ما كانوا عدولا^(٢)) .

(١) أساس . (٢) رداء مسلم .

ثم قال : ومما روى الغزالي - رحمه الله - قال صلى الله عليه وسلم : (والذي نفسى محمد بيده ، إنه ليرفع للسلطان من العمل مثل عمل جملة رعيته) ثم قال : وروى أن الله - عز وجل - قال : (أنا الله ذو بكة ^(١) ، مالك الملوك ، ونواصيهم بيدى ، فأيمسا قوم رضيت عنهم جعلت الملوك عليهم رحمة ، وأيمسا قوم سخطت عليهم جعلت الملوك عليهم نقمة ، فلا تشتغلوا بسب السلطان ، ولكن توبوا إالى أعظفهم عليكم) .

وسئل عبد الله التستري : أى الناس خير ؟ قال : السلطان العادل ، فقيل له : كما نرى شر الناس السلطان ، فقال : مهلا ، إن لله تعالى فى كل يوم نظرتين ، نظرة إلى سلامة أموال الناس ، ونظرة إلى سلامة أفكارهم ، فيطلع الله فى صحيفته ^(٢) فيغفر لـه جميع ذنوبه فقط .

ثم قال صاحب الدر الثمين بعد أن أورد هذه الآثار دليلا على علو شأن الملوك ، ورفع منزلتهم ، وعظم أقدارهم ومكانتهم ، وفخرا يبقى لهم على الأعقاب ^(٣) ، وذكرنا يتلى على ممر الدهور والأحقاب ، وكيف لا ؟ ! وقد أمر الله نبيه وكليمه موسى - عليه السلام - بمراعاة الأدب وحسن الخطاب مع فرعون بقوله : (فقلوا له قولا ليناً)

(١) قسوة وأخذ .

(٢) يبدو أنه يقصد صحيفة السلطان العادل .

(٣) جمع عقب ، أى من يأتى بعدهم .

وخاطباه خطاب الملوك ، هذا وهو كافر بالله تعالى ، جاحد نعمته
 ، فكيف بمن آتاه الله ، وهداه الى الايمان ، وجبله على العـدد
 والإحسان ، وكان يحيى بن معاذ (١) يتلو هذه الآية ، ويقول : إلهي
 ، هذا بمن يقول : أنا ربكم الأعلى ، فكيف بمن يقول : لا إله إلا أنت ؟

وقال الشيخ الإمام العلامة ، حافظ العصر ، شيخ المحدثين
 ، أبو بكر محمد السخاوي في كتابه ، رفع الشكوك عن مفاخر المسلمين
 ، قال رسول الله ، صلى الله عليه وسلم : (السلطان ظل الله فـسـى
 الأرض ، فمن أكرمه أكرمه الله عز وجل - ومن أهانه أهانه الله عز وجل)
 رواه أحمد والطيالسي (٢) والترمذي والطبراني والبيهقي
 عن أبي بكر ، رضي الله عنه .

وقال أيضا في الكتاب المذكور : (خيار أئمتكم الذين تحبونهم
 ويحبونكم) رواه مسلم (٣) في صحيحه ، من حديث عوف بن مالك
 رضي الله عنه - وقال أيضا في الكتاب المذكور ، قال رسول الله ، صلى
 الله عليه وسلم : (إن أحب الناس إلى الله يوم القيامة ، وأدناهم منه

(١) يحيى بن معاذ الرازي ، كان من الزهاد المتجهدين ، لـه

كتاب المريدين ، ت ٢٠٦ هـ ، الفهرست لابن النديم .

(٢) أبو داود ، سليمان بن داود ، ت ٢٠٤ هـ .

(٣) ١٣٨ / ٢ .

(٤) ابن أبي عوف الأشجعي ، أول مشاهده خبير ، ت ٩٣ هـ .

مجلساً يوم القيامة إمام عادل (١) رواه الترمذى عن أبى سعيد
الخدري •

وقال أيضا فى الكتاب المذكور ، قال رسول الله ، صلى الله عليه
وسلم : (إن فى الجنة درجة ، لا يبلغها إلا الامام العادل
، أو ذو رحم وصول ، أو ذو عيال صبور) أخرجه أبو نعيم والديلمى
عن أبى هريرة ، رضى الله عنه •

وقال أيضا فى الكتاب المذكور ، قال رسول الله ، صلى الله عليه
وسلم : (لن تهلك الرعية ، وإن كانت ظالمة سيئة ، إذا كانت الولاية
هادية مهيبة) أخرجه أبو نعيم ، عن أبى عمرو ، وقال أيضا فى
الكتاب المذكور ، قال النبى ، صلى الله عليه وسلم : (ما من ملك
يصل رحمه وذا قرابته ، يعدل فى رعيته إلا شدد الله ملكه ، وأجزل
ثوابه ، وأكرم ماله) أخرجه الديلمى فى مسنده ، عن على بن أبى
طالب ، رضى الله عنه •

(١) والحديث فى مختصر الترغيب والترهيب ، ص ١٦٢ •

الفصل الرابع

=====

فى بيان حكم إقامة صور^(١) الأئمة والقضاة وولاية الأمر ،
على خلاف ما كان عليه الصحابة - رضى الله عنهم -
ولبس الحرير فى الجهاد ، والتزيى بزي الأعاجم .

فأقول ، وبالله التوفيق : فاعلموا يا إخوانى أن تفخيم الصور
إنما حدث فى زمان عمر - رضى الله عنه - حين افتتح الصحابة الشام
، وخالطوا العجم ، وكان العجم لا يعظمون إلا بالملابس الحسنة ،
وتفخيم الصور ، فرأى بعضى تألفهم بتناول كل مباح من الملابس
وهذه المسألة كانت بين الصحابة من المسائل المختلف فيها ، ففى
الندب والكراهة ، ثم اقتضت القواعد ندب ذلك وتعيينه ، لقيام علة
المثبتين لتفخيم الصور بانقرائى الصحابة والتابعين ، وتابعى
التابعين ، الذين كثر فيهم شعاع النور النبوى ، فبقى الهمم -
الذين لا يعظمون الا بالصور .

قال القرافى^(٢) : أما المندوب من البدع فهو ما تناولته قواعد
الندب وأدلتها من الشرع ، كصلاة التراويح ، وإقامة صور الأئمة والقضاة
ورعاية الأمور ، على خلاف ما كان عليه الصحابة - رضوان الله عليهم -

(١) المقصود صورة الحاكم أو القاضي أمام الناس .

(٢) محمد بن يحيى بن عمر ، بدر الدين ، فقيه مالكى لفوى ، ولى

قضا مالكية بصر ، ت ١٠٠٨ هـ ، الأعلام ١٢ / ٨ .

بسبب أن المقاصد الشرعية لا تحصل إلا بعظمة الولاية في نفسـ
الناس ، وكان الناس في زمن الصحابة معظم تعظيمهم إنما هو بالدين
حتى اختل النظام ، وذهب ذلك القرن ، وحدث قرن آخر
لا يعظمون إلا بالصور ، فتعين تخيم الصور ، كي تحصل المصالح . .
... انتهى .

وفي شرح المنهج المنتخب لأحمد (١) بن عبد الرحمن المنجور :
لما قدم عمر الشام وجد معاوية بن أبي سفيان قد اتخذ الحجبـ
والمراكب النفيسة ، والملابس الهائلة الغالية ، وسلك مسلك الملوك ،
سأله عن ذلك ، فقال له : (إنا بأمر نحن فيها محتاجون لهذا)
فقال له : (لا آمرك) (٢) ، ولا أنهاك) فمعناه أنت أعلم بحالك ،
هل أنت محتاج لهذا ، فيكون حسنا ، أو غير محتاج ، فلا يكـ
حسنا ، فيدل ذلك من عمر وغيره على أن أحوال الأئمة وولاية الأمـ
تختلف باختلاف الأعصار والأمصار والقرون والأحوال ، فلذلك يحتاجون
إلى زخارف وسياسات لم تكن قديما ، وربما وجبت في بعض الأحوال . .
... انتهى .

(١) أحمد بن علي ، فقيه مغربي ، من كتبه شرح المنهج المنتخب
في فقه المالكية ، يعرف بشرح المنجور ، ومراقى المجد فـ
آيات السعد ، وحاشية على السنوسية الكبرى في العقائديات
٩٩٥ هـ .

(٢) لا يوافق بعض العلماء على موقف عمر هنا ، إذ كان عليه أن ينهـ
وأن يردع ، فإن المسلسل الدامي الذي بدأ بمقتل عثمان وعلي
وابنيه الحسن والحسين ، وتحويل الخلافة إلى ملك قد برأ
من هذه النقطة .

أما لبس الحرير في الجهاد والتزيين بزي الأعاجم فقد روى أبو عبد الله بن ماجه في سننه ، في باب لبس الحرير والديباغ في الحرب عن أسماء بنت أبي بكر - رضي الله عنها أنها أخرجت جبة مسزرة بالديباغ فقالت : (كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يلبس هذه إذا لقي العدو) .

وقال الكلاعي في الاكتفا (١) ، قال عمر بن الخطاب ، لما أتى وإيليا فنزل بها ، وأثناء رجاء من المسلمين ، فيهم أبو الأعور السلمي (٢) ، وقد لبسوا لباس الروم ، وتشبهوا بهم في هياكلهم : (احتوا فوسى وجوههم التراب حتى يرجعوا إلى هياكلنا وسنتنا ، وكانوا قد أظهرنا شيئا من الديباغ ، فأمر بهم فخرق ذلك عليهم) .

(١) اكتفا في معاني المصطفى - صلى الله عليه وسلم - والخلفاء الثلاثة للحافظ أبي الريح ، سليمان بن موسى الكلاعي ، نسبة إلى ذي الكلاع ، قبيلة من حمير ، ت ٦٣٤ هـ .

(٢) عمرو بن سفيان من أصحاب معاوية ، وكان عليه مسدأ الحرب في سفين ، ليس له صحبة ، ولذا فحديثه الذي رواه عن النبي مرسل ، وهو (يأنس أخاف علي أمتي شحا مطاعا ، وهوى متبع - -) ، ولما ضالا (وكان من أشد الناس على علي ، حتى كان يدعوه عليه في القنوت) أسد الغابة ١٦/٢ ، وإيليا هي مدني نسبة بيت المقدس .

وفى غير هذا الحديث فيها ذكره سيف^(١) أن خالد بن الوليد
لقى عمر عند مقدمه الجابية^(٢) فى الخيل ، وعليهم الديباج والحريز
، ونزل وأخذ الحجارة فرماهم بها ، فقالوا : (يا أمير المؤمنين
، إننا نرى من السلاح) قال : (فنعسم إذا) .

وفى حديث أبى سعيد الخدرى ، فقال يزيد بن^(٣) أبى سفيان
: (يا أمير المؤمنين ، إن الشباب والدواب عندنا كثيرة ، والعبيد
عندنا ربيع ، والسعر عندنا رخيص ، وحال المسلمين كما تحب ، فلسو
أنك لبست من هذه الثياب البيضة وركبت من هذه الدواب ، وأطعمت

(١) سيف بن سليمان المخزومى المكي ، ق ١٥١ هـ ، الكاشف
للذهبي ، ١ / ٤١٥ .

(٢) مدينة بالشام .

(٣) يزيد بن أبى سفيان ، أخو معاوية ، كان أفضل بنى أبى سفيان
وكان يقال له : (يزيد الخير) أسلم يوم فتح مكة وشهد حينئذ
ولما رجع أبو بكر من الحج سنة ١٢ هـ بعث عمر بن العاص ويزيد
ابن أبى سفيان وأبا عبيدة بن الجراح ، وشرحبيل بن حسنة إلى
فلسطين ، فالتقوا مع الروم بأجناد بين الرملة وبيت جبريسن ،
فهمز الروم ، فتولى يزيد فلسطين ثم الشام كلها .

وفى سنة ١٨ هـ مات يزيد - رحمه الله - وذهب أمير المؤمنين
عمر بن الخطاب ليؤاسى أبا سفيان ، فقال : (أحسن الله
عزاءك فى يزيد ، رحمه الله) فقال له أبو سفيان ، قال ماذا ؟
قال أبو سفيان : (من وليت مكانه ؟) قال : (أخوه معاوية)
وهنا رد أبو سفيان شاكرًا ممتنًا : (وصلتك رحم يا أمير المؤمنين)
انظر أسد الغابة ٥ / ٤٩١ ، ٤٩٢ .

المسلمين من هذا الطعام الكثير كان أبعد في الصيت ، وأزين لكم في الأمور ، وأعظم في الأعاجم) فقال له : (يا يزيد ، لا والله ، لا أدع الهيئة ^(١) التي فارقت عليها صاحبي) فلم يزل عمر - رحمه الله - على الأمر الأول ، الذي كان عليه في حياة رسول الله ، وحياة أبي بكر ، رضي الله عنه انتهى .

قلت : إن أبا عبيدة خالف خالد بن الوليد ومعاذ بن جبل وعمر بن العاص ومعاوية بن أبي سفيان في إباحتهم لباس الروم ، والتشبه بهم ، وإباحتهم لبس الحرير في الجهاد ، قال عبد الباقي في شرح المختصر بعد أن ذكر المشهور في مذهب مالك ، الذي هو تحريم لبس الحرير ، ولو في الجهاد ، خلافا لابن ^(٢) الماجشون ، معللا له بأن فيه المباهاة ، والإرهاب في الحرب ، وبأنه يقى عند القتال من النبل وغيره ، عند عدم السلاح ، وأجازه فيه جماعة من الصحابة

(١) نعمت الصحبة يا ابن الخطاب ، ونعمت الهيئة ، لقد زهدت في الزخارف الفانية ، ففزت - ورب الكعبة - بما هو خير وأبقى .
 (٢) أبو مروان بن عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون ، تفقه بأبيه ، ومالك بن أنس ، ت ٢١٣ هـ ، طبقات الفقهاء للشيرازي ١ / ١٢٥ .

والتابعين ، وقال به عبد الحكم (١) ، حكاه ابن شعبان ، عن مالك
 ، من رواية عيسى (٢) ، عن ابن (٣) القاسم ، واقتصر ابن الجلاب (٤)
 على الجواز .

وقال القسطلاني ، في شرح صحيح البخاري : نقل ابن حبيب
 عن الماجشون (٥) استحباب لبس الحرير في الجهاد والصلاة —
 حينئذ إرهابا للعدو والخشية في قلوبهم انتهى .

ولهذا الخلاف الواقع بين الصحابة أيضا في التشبه بالأعاجم في
 اللباس قال محمد بن يوسف المواق ، في سنن المهتدين :

نص من أثق به من الأئمة أنه ليس كل ما فعلته الأعجم منهيًا
 ملابسته ، إلا إذا نهت الشريعة عنه ، ودلت القواعد على تركه ، والمراد
 بالأعاجم الذين نهينا عن التشبه بهم أتباع الأكاسرة في ذلك الزمان
 في سيرهم ، ويختص النهي بما يفعلونه على خلاف ما اقتضى شرعنا ،

-
- (١) عبد الحكم بن عبد الله ، توفي بمصر ٢٣٩ هـ .
 (٢) عيسى بن دينار ، رحل إلى ابن القاسم فسمع منه وصحبه ، وكانت
 الفتوى تدور عليه في قرطبة ، ت ٢١٢ هـ .
 (٣) عبد الرحمن بن القاسم ، توفي بمصر سنة ١٩١ هـ .
 (٤) عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون .
 (٥) أبو القاسم ، عبد الرحمن بن عبد الله ، له كتب في مسائل
 الخلاف ، وكان خطيب شيراز وفقهيا .

وأما ما يفعلونه على الندب والإيجاب والإباحة في شرعنا فلا نترك ذلك لأجل تعاطيهم بإياه ، لأن الشرع لا ينهى عن التشبه بمن يفعل ما أذن الله فيه ، فقد حفر - صلى الله عليه وسلم - الخندق تشبهاً بالأعاجم .

ثم قال بعد كلام : نص من أثنى به من العلماء المتقدمين أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نهى العرب أن يتشبهوا بالعجم ، ولم يأت أنه أمر وفداً قدم عليه من وفود الأعاجم أن ينتقلوا عن زيهم - لزي العرب ، وهذا هو مقتضى ما أخذ به ابن رشد ^(١) للمرابطين ، قال : (لأنه زيهم ، به عرفوا ، وهم حماة الدين) قال :

(وقد خلق الله الخلق ، وباعد بينهم في البلاد ، وخالف في الأزياء ، فلا يجب على أحد منهم الرجوع عن زيهم إلى زي سواهم ، والتلثم للمرابطين زيهم ، فيستحب لهم التزامه ، ويكره لهم مفارقتهم) قال : ولا حرج على من صلى منهم مثلثاً بخلاف غيره . . . انتهى .

وقال المواق أيضاً في سنن المهتدين : كنت أبحث لأهل الفحس لبس ^(٢) الرندين ، كما قال مالك في الموطأ (ليست من لباس السلف ، وأباحها ، لأنها تقى من البرد ، فشنع هذا على ، فكان من

(١) أبو الوليد ، محمد بن أحمد قاضي الجماعة بقرطبة ، من أعيان المالكية ، وهو جده الفيلسوف ابن رشد ، ت ٥٢٠ هـ .

(٢) موضع ، وفي الحديث : (إن الله بارك في الشام ، وخمس بالتقديس من فحس الأردن إلى رفح) وفحسه ما بسط منه وكشف من نواحيه ، لسان العرب ، مادة (فحس) ٨ / ٣٣١ .

جوابي : الرد ندين ثوب يضمحل التشبه به بالعجم في جنب منفعة
 ، إذ هو ثوب مقتصد ، ينتفع به ، ويقى من البرد .

ثم قال المواق : نص من أثنى به من الأئمة أنه ليس كل ---
 فعلته العجم منها عنه ، وصح أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
 لبس جبة رومية ضيقة الكممين ، قال ابن (١) العري في مسالكه :
 كانت شامية ، والشام في ذلك الوقت للروم ، ففي هذا جواز لبس
 الضيق من الثياب ، وهو مستحب في الغزو ، من التشمير والتأسي
 برسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولا بأس به في الحضر ... انتهى
 نصه ، ثم قال المواق : ونحو هذا لابن عمر في الاستذكار .

(١) القاض أبو بكر بن العري الحافظ المالكي ، سبقت ترجمته .

الفصل الخامس

=====

فى حكم لبس المحلى بأحد النقيدين فى غير الجهاد ، وحكم لبسهما فى الجهاد ، وحكم لبس ما أخذ منهما من الكفار اظهار للنعمة ، أو للاذلال ، أو لينظر الناس أمر عظيم من الدنيا وفتنتها من غير استدامة .

فأقول ، وبالله التوفيق : فاعلموا يا إخوانى أن لبس المحلى بأحد النقيدين فى غير الجهاد ، على وجه التبجل حرام بإجماع العلماء وأما لبسهما فى الجهاد فحرام أيضا على المشهور ، سواء كان ما يتقى به كالترس ، أو يضارب بالرمح والسكين ، أو يركب كالسرج والركائب أو يستعان به على الفرس ، كاللجام ، قال الخرشي (١) فى شرح المختصر ، عند قول المصنف : وحرم استعمال ذكر : وحرم استعمال ذكر حلى . . . ولو منطقة وألصق حارب وقال ابن جزى فى القوانين : وفى إلحاق سائر آلات الحرب بالسيف قولان ، وقال القسطلانى فى الإرشاد ، شرح صحيح البخارى ، عند قول أبى (٢) أمامة : (لقد فتح الفتح قوم ، ما كانت حليمة

(١) فى المخطوطة (الخراسي) بألف مثله ، والخرش هو العلامة الفقيه ، أبو عبد الله ، محمد بن عبد الله ، أول من تولى مشيخة الأزهر ، ت ١١٠١ هـ ، بالقاهرة .

(٢) أبو أمامة بن سهيل الانصارى ، المصمى الخدة ، ولد فى حيساة النهر - صلى الله عليه وسلم - ت ١٠٠ هـ ، غير أعاد النبلاء ، تلذهى ٢ / ٣٣٩

سيوفهم الذهب ، ولا الفضة ، وإنما كانت العلابى (١) والأُنك (٢) والحديد (٣) لا يلزم من كون حلية سيوفهم ما ذكر عدم جواز غيرهم ، فيجوز للرجل تحلية السيف وغيره من آلات الحرب بالفضة ، كالسيف والرمح وأطراف السهام والدروع والمنطقة والرآن - خف يلبس في السباق ، ليس له قدم ، بل يكون ما بين الركبة والكعب - وكذا الخف ، لأنه يغيط الكفار ، وقد كانت الصحابة - رض الله عنهم - غية عن ذلك لشدتهم في أنفسهم ، وقوتهم في إيمانهم ، ولا يجوز تحلية شيء مما ذكر بالذهب ... انتهى .

وفي المعيار : ولما رأى ابن وهب (٤) وأبو حنيفة ، وبعد - في الشافعية استواء آلات الحرب كلها في هذا المعنى - يعنى الإرهاب صاروا إلى التسوية بين السيف وسائر آلات الحرب في مشروعية الحلية لاشتراك الجميع فيما هو العلة ... انتهى .

(١) العلابى مفرد ها علباء ، غضب في عنق البعير ، كان العرب يحزمون به مقبض السيف ، ويشدون به ، ويجعل في موضع الحلية منه ، وفسر الأوزاعى (العلابى) بالجلود الخام ، وغير المدبوغة ، انظر لسان العرب ١١٨/٢ ، صحيح البخارى ٩٩/٥ .

(٢) الرصاس .

(٣) صحيح البخارى ، باب حلية السيوف ، ٩٩/٥ .

(٤) عبد الله بن وهب ، فقيه مصر ، ت ١٩٢ هـ .

وأما لبس ما أخذ من المحلى بأحد النقيدين الذى أخذ من الكفار ، إظهارا للنعمة أو للإذلال ، أو لينظر الناس إلى أمر عظيم مسن الدنيا وفتنتها ، من غير استدامة ، فقد قال الأبيشيه (١) ، كما فى المستطرف من كل فن مستظرف : لا بأس أن يلبس الرجل المحلى بأحد النقيدين ، على وجه الشكر وإظهار النعمة ، واستدل على ذلك بقوله : قد أتى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بجبة كسرى ، فاشتراها - ولبسها ، ثم كساها أسامة ، فقالوا : كيف تكسرو أسامة جبة كسرى ؟ فقال : (الحمد لله الذى سلبها كسرى ، وألبسها أسامة) (٢) .

ثم قال الأبيشيه : فكانه - عليه الصلاة والسلام - أراد باللبسها أسامة إظهار النعمة ، التى أنعم الله بها على أهل الاسلام ، حيث نَصَلَ (٣) كموز كسرى إليهم إذلالا ، إذ لم يكن يلبس أمثالها إلا الملوك ، فأذلها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فكساها أسامة مولا . . . انتهى .

(١) محمد بن أحمد الخطيب ، صاحب المستطرف ، الذى اشتمل على كل فن ظريف ، ففيه الاستدلال بآيات القرآن وأحاديسه صحيحة ، وحكايات حسنة من الأخبار ، ويقال فيه الكثير مما أودعه الزمخشري فى ربيع الأبرار ، وابن عبد ربه فى العقد . . . إلخ ، وأبوابه ٨٤ بابا ، والأبيشيه من مالكية القرن الثامن الهجرى .

(٢) أسامة بن زيد بن حارثة الكلبي ، مولى الرسول - صلى الله عليه وسلم - وحببه ، أمره على الجيوش وعمره ثمانية عشر عاما ، ولما مات بسطلى أنفذ الصديق الجيوش ، وتوفي أسامة سنة ٥٨ هـ .

(٣) نقله من أخطار

وفى الاكتفا للكلاعى : فلما التقى المسلمون بجيش شهربان ،
 خرج شهربان ^(١) فنادى : ألا رجل ، ألا فراس منكم شديد عظيم
 يخرج إلى حتى أئكلكم به ؟ قال زهرة ، وكايد : (لقد أردت أن
 أبارزك ، فأما إذ سمعت قولك ، فإني لا أخرج لك إلا عبدا ، فإن
 أقمته له فتلك - إن شاء الله - وإن فررت منه ، فإنما فررت من عبس)
 ثم أمر به أبا نباته ^(٢) ، نائلا الأعوج ، وكان من شجعان بنى تميم ،
 فخرج إليه ، ومع كل واحد منهما الرمح ، وكلاهما وثيق ^(٣) الخلق ،
 إلا أن شهربان مثل الجميل .

فلما رأى نائلا ألقى الرمح ليعتقه ، وألقى نائل رمحه ليعتقه ،
 وانتصلا ^(٤) سيفهما فاجتلدا ، ثم اعتقا فخرا عن دابتيهما ، فوقع
 شهربان على نائل كأنه بيت فضضعه ، وأخذ الخنجر ، وأراد حل
 إزار درعه ليذبحه ، فوقع إبهاه في يد نائل فمضغها ، وحطم
 عظمها ، وأحس منه فتورا ، فتاوره ^(٥) فجلد به ^(٦) الأرض ، ثم قعد

(١) قائد الجيش المعادى .

(٢) زهرة بن حوية التميمي ، كان على مقدمة سعد بن أبي وقاص
 في قتال الفرس ، قتل أيام الحجاج بالكوفة .

(٣) نائل بن فروة العبسي ، أحد الشجعان من سكان الشام
 (ت ١١٢ هـ) .

(٤) ضخم (٥) انتصل أي سقط نصله ، وهو حديد .

(٦) واثبه (٧) ضرب .

على صدره ، وأخذ خنجره ، فكشف دَرعَه عن بطنه ، فطعن في بطنه
 وجنبه حتى مات ، فأخذ فرسه وسواركه ، وسلبه ، وانكشف
 أصحابه ، فذهبوا في البلاد ، وأقام زهرة بكوش^(١) حتى قدم عليه
 سعد ، فغنم سعد نائلا ذلك السلب كله ، وقال له : (عزمت^(٢) عليك
 يا نائل لها لبست سواريه وقبائه^(٣)) ودَرعَه ، وركبت دابته) فانطلق
 فتدبر سلبه ، ثم أتاه في سلاحه ، على دابته ، فقال له سعد :
 (اخلع سوارك ، إلا أن ترى حربا فالبسهما) وكان أول رجل من
 المسلمين سَوَّرَ بالعراق ... انتهى *

وفي الاكتفا للكلاعي أيضا في محل آخر : ولما أتى عَمْرُو
 بحلى كسرى وزيه في المباهات ، وزيه في غير ذلك ، وكانت له عتة
 أزياء ، لكل حالة زى ، قال : (على بمحلسم^(٤)) وكان أجسم عرب
 يومئذ ، فألبس تاج كسرى ، على عمودين من خشب ، وصب عليه
 أو شحته وقلائده وثيابه ، وأجلس للناس ، فنظر إليه عمر ، ونظر إليه

(١) كُوشٌ من أسماء مكة ، وهي قرية بالعراق ، ولد بها إبراهيم -
 عليه السلام - قال علي ، كرم الله وجهه : (نحن قوم من كوش)
 أي أن إبراهيم كان من نبط كوش ، وأن نسبنا انتهى إليه ،
 لسان العرب ٤٨٧/٢ *

(٢) أقسمت . (٣) ما كان يلبسه .

(٤) مُحَلَمٌ بن جَثَامَةَ ، اسمه يزيد بن قيس الليثي الكعابي ، نزل حمص
 ومات بها أيام ابن الزبير الذي توفي سنة ٧٣ هـ *

الناس ، فرأوا أمراً عظيماً من الدنيا وفتنتها ، ثم قام عن ذلك ، فألبس
 زيه الذى كان يلبسه ، فنظروا إلى مثل ذلك فى غير نوع ، حتى أتى على
 الأزياء كلها ، ثم ألبسه سلاحه ، وقلده سيفه ، فنظروا إليه فى ذلك
 ثم وضعه ، ثم قال (١) : (والله إن أقواماً أدوا هذا الذوى أمانسة)
 ونفيل (٢) السيف محلماً .

قال الكلاعى : هكذا وقع ذكر محلم فى الحديث ، ولا أعرفه ، ولا
 أعرف فى ذلك الصدر من اسمه محلم إلا محلم بن جثامة ، ويقال إنه
 توفى على عهد النبى - صلى الله عليه وسلم - وقصته فى الدم السدى
 أصابه ، والعفو عنه بعد وجوب القود (٣) ، ودعا النبى - صلى الله
 عليه وسلم - قصة مشهورة ، وقد قيل إنه عاش بعد النبى - صلى الله
 عليه وسلم - والله أعلم .

وقيل الذى ألبسه عمر سوار كسرى هو سراقه بن (٤) مال - - - - -
 المدلجسى ، روى سفيان بن عيينة ، عن أبى الحسن أن رسول الله

(١) أى عمر .

(٢) أى أعطى السيف لمحلم نفلاً - جمع أنفال - بمعنى غنيمة .

(٣) القصاص .

(٤) سراقه بن مالك بن جعشم الكناني المدلجسى الذى تتبع الرسول -
 صلى الله عليه وسلم - وأباً بكر - رضى الله عنه - عند الهجرة
 طمعا فى جائزة قريش ، انظر ترجمته فى أسد الغابة ٣٣١/٢ .

صلى الله عليه وسلم - قال لسراقة بن مالك : (كيف إذا ليست سوارى
كسرى ومنطقته وتاجه) (٢) قال : فليأتنى عمر بسوارى كسرى ألبسه
إياهما ، وكان رجلا أزب (١) كثير شعر الساعدين ، وقال له : (ارفع
يدك فقل : الله أكبر ، الحمد لله الذى سلبهما كسرى بن هرمز
وألبسهما سراقة) (٢) بن مالك بن جعشم ، أعرابيا من بنى مدلسج)
ورفع بها عمر صوته انتهى *

قلت : إن هذه الأمور الثلاثة ، التى هى لبس أحد النقديين
إظهار النعمة ، أو للإذلال ، أو لينظر الناس إلى أمر عظيم ، من
الدنيا وفقتها ، يحتفل على اللبس والنزع من غير استدامة ، قسم ال
الوفشيشى (٣) فى المعيار ، لها أورد قصة سراقة بن مالك هذه :
إن ذلك محمول - والله أعلم - على اللبس والنزع من غير استدامة
الممنوع استدامة اللبس إلى أن يحصل الغرض المقصود من لبس

(١) كثير الشعر .

(٢) لا أوافق الكلاعى - رحمه الله - على أن المراد سراقة ، لا محله .

إذ من الممكن القول بأن عمر - رضى الله عنه - استعرض أزياء

كسرى وأسلحته فألبسها محلهما ، ثم أعطى السوارين لسراقة إنفسا

لوعده خبيبه المصطفى ، صلى الله عليه وسلم .

(٣) العلامة أحمد بن يحيى الفقيه المالكي ، له مؤلفات كثيرة ، منها

المعيار المعرب عن تنارى علماء إفريقيا والاندلس والمغرب ، عن

سنة مجلدات ، ت ٩١٤ هـ .

الحلى غالبا ، وهو التجميل ، لبعده دعوى الخسوس فى سراقسة ،
لمخالفته الأصل . . . انتهى .

فإن قلت : إن أوجه إظهار النعمة ظاهر فى إلباس سراقه سوارى
كسرى ومنطقته وتاجه ؟ فالجواب أن وجه ذلك عين ما استدل به
الأبشيهي (١) فى إلباس أسامة جبة كسرى ، إذ قال لعمر عنده
ذلك : (الله أكبر ، الحمد لله الذى سلبهما كسرى بن هرمز وألبسهما
سراقه بن مالك بن جعشم ، أعرابيا من بنى مدلس) ورفع بها صوته .

فإن قلت : إن الإلباس عمر ذلك لسراقه إنما هو لتصديق معجزة
النبي - صلى الله عليه وسلم - فيما أخبر ، لا لإظهار النعمة ؟
فالجواب أن إلباسه ذلك لإظهار النعمة ، لا يناقض إلباسه ذلك
لإظهار معجزة النبي - صلى الله عليه وسلم - فيما أخبر ، لأن إظهار
المعجزة من إظهار النعمة أيضا ، بل لا نعمة أعظم من المعجزة ،
لأن المعجزة هي التى تحقق الرسالة .

فإن قلت : ولو كان إلباس سراقه ذلك لإظهار النعمة لكان عمر
أولى بذلك من سراقه ؟ فالجواب أن عمر نفسه هو الذى دعى سراقسة ،
وليس إلباسه بنفسه بين يدي جماعة المسلمين ، يحمد الله على ذلك
حتى رفع بحمده صوته .

(١) فى المخطوطة المسمومة .

فإن قلت : ولو كان إلباس سراقه ذلك لإظهار النعمة لنقل ذلك من غيره ؟ فالجواب أن ذلك نقل من غيره ، إذ النبي - صلى الله عليه وسلم - ألبس أسامة جبة كسرى لإظهار النعمة ، وحمد الله على ذلك ، كما تقدم في كلام الأبيشي (١) ، ونقل مثل ذلك أيضا في قصة سعد ونائل غممه سلب شهریان ، وقال له : (عزمت عليك يا نائل لما لبست سواريه وقبائه ودعاه وركبت دابته) فانطلق فتدع مسلبته ، ثم أتاه في سلاحه على دابته ، فقال له سعد : (اخلع سواريك إلا أن ترى حربا فالبسهما) وكان أول رجل سور بالعراق ، وما أمره سعد بذلك إلا لإظهار النعمة ، إذ ليس ذلك في وقت الحرب .

فإن قلت : كيف يكون إلباس سراقه ذلك لإظهار النعمة ، وهو ما حرم علينا ، وإظهار النعمة إنما يكون فيما أحل ؟ فالجواب أن إلباسه ذلك في محل الجواز ، لا في محل التحريم ، إذ الونشريش قال في المعيار : إن ذلك محمول على اللبس والنزع ، من غير استدامة ، والمنوع استدامة اللبس إلى أن يحصل الغرض المقصود من لبس الحل غالباً ، وهو التجميل .

فإن قلت ، قد قال أخوك في كتابه نهایة السلطان وغيره من الإخوان في أهم ما يطلب علمه في أمور الزمان حين أورد كلامك في

(١) في المخطوطة المبردة أيضا .

هذه القصة ، فى مصباح (١) أهل الزمان : (لم يتضح لى دلالة قصة سرقة على جواز لبس النقدين لإظهارها للنعمة ، ولم يذكر ذلك صاحب المعيار ؟) فالجواب أن ذلك كلام ذو إنصاف ، إذ قال : لم يتضح لى ذلك ، ولا تقف ما ليس لك به علم ، ولم يذكر ذلك صاحب المعيار ، كما قاله ، لكن لأبين بعد تحقيق ذلك ، إن شاء الله .

فإن قلت : إنه قال بعد ذلك : (ولا رأيت أحدا من علمائنا المالكية نس على ذلك ، وإلباس عمر ذلك لسرقة إنما هو لتصديق معجزة النبى - صلى الله عليه وسلم - فيما أخبر ، لا لإظهار النعمة ، ولو كان لإظهار النعمة لكان عمر أولى بذلك من سرقة ، ولنقل ذلك من غيره ، وأيضا كيف يكون لبسه لإظهارها للنعمة ، وهو مما حرم علينا ، وإظهار النعمة إنما يكون فيما أحل ، وأيضا فإظهار شيء يقتضى دوامه عليه حتى يظهر ذلك للناس ، وهو مخالف لنزعه فى حلال اللبس ...) انتهى كلامه .

فالجواب أنا قد بينا ما يشبع العليل فى جواب ذلك كله قبل ، لكنى أنبهكم على أن جميع كلامه فى ذلك مبنى على اختصاص سرقة بذلك ، وأنه إنما لتصديق معجزة النبى - صلى الله عليه وسلم - فيما أخبر فقط ، وأوقف كلامه على ما حقق ، إذ لا يشك أحد أن عمر فى

(١) كتاب مصباح أهل الزمان من أهل بلاد السودان ، للمؤلف رحمه الله .

إلباسه ذلك لسراقة تصديق معجزة النبي - صلى الله عليه وسلم -
 فيما أخبر ، مع أن إظهار المعجزة يحتاج إلى هذا القيد ، وإلا
 لاشتراك الإلزام ، لأن إظهار النعمة لا يكون بما يحرم شرعا ، وإذا كان
 إظهار المعجزة جائزا مع هذا القيد المذكور ، فلم لا يجوز إظهار
 النعمة مع ذلك القيد في قصة سراقة وغيره ، إذ لا قائل بالفرق ، ومن
 ادعاه فعليه الدليل ، إذ يبعد تخصيص سراقة بجواز اللبس والنزع
 من غير استدامة .

ولأجل هذا القيد قلت في مصباح أهل الزمان ، الفصل -
 السادس ، في حكم لبس ما أخذ من الكفار من لباس الذهب والفضة
 ، إظهارا للنعمة ، من غير استدامة : (ولم يعتبر هو هذا القيد
 الذى ذكره الونشريشى في المعيار ، في شرط الجواز ، إذا كان
 لإظهار النعمة ، إذ لو اعتبره لما قال : فكيف يكون لبسه إظهارا
 للنعمة ، وهو مما حرم علينا ، وإظهار النعمة إنما يكون فيما أحل)
 وقد أزلنا الإشكال في جميع ذلك عن القيد المذكور في شرط الجواز .

فإن قلت : لم ذكرت لفظ إظهار النعمة في مصباح أهل الزمان
 ، عند قولك : الفصل السادس ، في حكم لبس ما أخذ من الكفار من
 لباس الذهب والفضة إظهارا للنعمة من غير استدامة ، ثم استدلت
 بما ذكره الونشريشى في المعيار ، في قصة سراقة ، مع أنه لم يذكر

لفظ إظهار النعمة في تلك القصة ؟ فالجواب أن الأُبشيهسى (١) استدل على كون إلباس النبي - صلى الله عليه وسلم - أسامة جبة كسرى إظهارا للنعمة ، لقوله - عليه الصلاة والسلام - لما قال لله الناس : كيف تكسو أسامة جبة كسرى : (الحمد لله الذي سلبها كسرى ، وألبسها أسامة) قال الأُبشيهسى أيضا : (فكأنه - عليه الصلاة والسلام - أراد بإلباسها أسامة إظهار النعمة ، التي أنعم الله - تعالى - بها على أهل الاسلام ، حيث نصل كوز كسرى إلينا) وقصة أسامة هذه في إلباسه جبة كسرى نظير قصة سراقته في إلباسه سوارى كسرى ومنطقته وتاجه ، إذ لا قائل بالفرق ، وقال له عمر عند ذلك : (الله أكبر ، الحمد لله الذي سلبها كسرى ابن هرمز ، وألبسها سراقه بن مالك بن جعشم ، أعرابيا من بنس مدلس) ورفع بها عمر صوته .

فإن قلت : إن هذا منكم اجتهد ، ولست بمجتهد ، فكيف ~~مكتبة~~ ذلك ؟ فالجواب أن هذا ليس باجتهد ، وإنما هو إلحاق النظم بالنظم ، وذلك جائز ، ولو لغير المجتهد ، إذا كان ظاهرا ، كهذه المسألة ، كما تقرر ذلك في أصول الفقه .

(١) في المخطوطة المبردة ، والسبب في هذا الخلط أن كتاب المستطرف منسوب إلى المبردة في المخطوطة ، وما نعرف للمبردة كتابا بهذا الاسم ، والله أعلم .

قال عبد الرحمن السيوطى فى شرح الكوكب ، بعد ذكر مجتهد التأصيل ومجتهد التفريع ، ومجتهد الترجيح ، قد ذكر فى شرح المذهب : مرتبة رابعة ، وهو بأن يقوم بحفظ المذهب ونقله ، ولكن عنده ضعف فى تقرير أدلته ، فهذا يعتمد نقله وفتواه فيما يحكيه من مسطورات مذهبه ، وما لا يجده منقولا ، وإن وجد فى المنقول معناه - بحيث يدرك بغير كبير فكر أنه لا فرق بينهما - جاز إلحاقه به ، والفتوى به ، وصاحب هذه المرتبة ليس من الاجتهاد فى شىء انتهى .

ووجه إلحاقنا هذه المسألة بتلك المسألة ظاهر ، من غير كبير فكر ، لأن إظهار النعمة فى هذه القصة واضح ، كما فى قصة أسامة ، مع أن ذلك لا ينافى إلباس عمر ذلك لسراقة لتصديق معجزة النبى - صلى الله عليه وسلم - إظهارا للنعمة أيضا ، بل لا نعمة أعظم من إظهار المعجزة ، لكونها تحقق الرسالة ، كما تقدم .

وغرضى الذى حملنى على إلحاق قصة أسامة بقصة سراقة أن الأُبشيهى (١) أطلق جواز اللبس بالمحلى بأحد النقيدين ، وليس يقيده بشىء ، وكان ذلك مشكلا ، إذ لبس المحلى بأحد النقيدين فى غير الجهاد محرم على الإجماع ، ثم رأيت الونشريشى قد قيد ذلك بقيد جامع فى المعيار ، فى قصة سراقة ، وهو أن ذلك محمول على

(١) فى المخطوطة المبسرة .

اللبس والنزع ، من غير استدامة ، ففرحت بذلك القيد ، وألحقت قصة أسامة بقصة سراقه هذه بهذا القيد لتشابههما ، لئلا يعتقد أهل الزمان أن لبس المحلى بأحد النقيدين على وجه الشكر وإظهار النعمة يجوز على الإطلاق .

ولتحذير أهل الزمان من ذلك الاعتقاد قلت في مصباح أهل الزمان ، الفصل السادس ، في حكم لبس ما أخذ من الكفار ، من لباس الذهب والفضة إظهارا للنعمة ، من غير استدامة : (فاعلموا - يا إخواني - أن لبس المحلى بأحد النقيدين على وجه التجميل حرام بإجماع العلماء ، وإنما الجائز ما ذكر) وللتحذير من ذلك الاعتقاد أيضا قلت في الكتاب المذكور في قصة أسامة ، عند إطلاق الأبيشي (1) ذلك (ينبغي أن يحمل هذا أيضا على اللبس والنزع من غير استدامة) .

واعتراض أخى على كلام الأبيشي هذا صواب قطعا إن لم يقيد بهذا القيد المذكور ، إذ لا يكون إظهار النعمة بما أجمع على تحريمه ، وأما رد كلامه على الإطلاق ، سواء قيد بهذا القيد المذكور أم لم يقيد ظاهر عندي ، لأن ذلك اللبس لم يبلغ حينئذ محل التحريم ، الذي هو التجميل ، ألا ترى قول سعد لنائل ، كما في الاكتفاء للكلاعي : (عزمت عليك يا نائل لما لبست سوارى شهبان وقبا) ووجه

(1) في المخطوطة البصرة .

وركبت دابته) يدل على أن سعدا يريد أن يرى تلك النعمة على نائل ، ألا ترى قول سعد بعد أن فعل نائل ذلك : (اخلــــــــــــــــع سواريك إلا أن ترى حربا فلبسهما) يدل على اللبس والنزع من غير استدامة .

ألا ترى قول الكلاعي في الاكتفا أيضا ، في قصة إلباس سراقه تاج كسرى في محليهم - على قول من يقول إنه عاش بعد النبي - صلى الله عليه وسلم - يدل على ما قلنا ، وهو أنه لما أتى عمر بحلى كسرى ألبسه تاج كسرى ، فنظر الناس إليه ، ثم وضعه ، ألا ترى أن عمر لم يقتصر في إلباس سراقه سوارى كسرى ، على ما وقع في حديث سفيان بن عيينة ، عن أبي موسى ، عن الحسن ، وهو أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال لسراقه بن مالك : (كيف بك إذا لبست سوارى كسرى) بل إنه ألبسه سوارى كسرى ومنطقته وتاجه وجميع حلى كسرى ، وجميع زيّه في المباهاة ، وجميع زيّه في غير ذلك ، إذ كانت له عدة أزياء ، لكل حالة زى ، وألبسه تاجه على عودين من خشب ، وصب عليه أو شحته وقلائده وثيابه ، وأجلس للناس ، فنظر إليه عمر ، ونظر إليه الناس ، فرأوا عظيما من الدنيا وفتنتها ، ثم قام عن ذلك ، فألبس زيّه الذى كان يلبسه ، فنظروا إلى مثل ذلك في غير نوع ، حتى أتى على الأزياء كلها ، ثم ألبسه سلاحه ، وقلده سيفه ، فنظروا إليه في ذلك ، ثم وضعه ، وإلباسه (١) جميع ما ذكر قال على

(١) في المخطوطة : (وألبسه) .

أن ذلك ليس لإظهار معجزة النبي - صلى الله عليه وسلم - بل
لأمور ثلاثة :

الأول : إرادة إظهار معجزة النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو
أعظمها .

الثاني : إرادة أن يرى المسلمون أمرا عظيما من الدنيا ، الذي نقله
الله من كسرى إليهم فيشكروا الله على ذلك ، فيستحققوا
المزيد .

الثالث : إرادة أن يرى المسلمون أيضا أمرا عظيما من فتنة الدنيا
التي عسرت كسرى وأمثاله ، ليكونوا على حذر من ذلك .

الفصل السادس

في بيان حكم رد أموال المسلمين التي نهبها الكفار من
ملوك حوس قبل هذا الزمان إذا تعينت ، وحكم
رد أموال المحاربين من الفلانيين وغيرهم ، من كل من
يدعى الاسلام في هذه البلاد ، قبل هذا الزمان

فأقول وبالله التوفيق : فاعلموا - يا إخواني - أن ما أوردته أخى
عبد الله في كتابه ضياء السلطان قد كفاكم في أحكام جميع ما ذكر في
هذه الفصل ، ونس كلامه في الكتاب المذكور ، بعد أن حكى كلام
المغيلي في صُنَّ على وأعوانه : (إذا تأملت ما قيل في صن على
وأعوانه ، وما حكم لهم ، علمت - بلا شك - أن ذلك هو ما وجدناه في
غالب سلاطين حوس وأعوانهم ، وما والاها من جهة الغرب والجنوب ،
وأحكام أولئك هي أحكامهم) .

ثم قال بعد كلام : وعلمت أن أموال المسلمين التي نهبها قبل
إذا وجدها صاحبها الآن عندنا ، وأثبت أنها له ، أخذها بغير
شئ ، حيث وجدها ، عندهم أو عند غيرهم ، بشراء أو هبة أو إرث ،
إذ وارثه وموهوبه ومشتريه - إن علموا النصب - كالغاصب في
الضمان وغيره ، وأما ما يقال من أن ما تعرف فيه الملوك بالجهور أن
الصواب ترك التعرض له ، لما فيه من الفساد ، فإنما ذلك فيمينا

استهلكوا من بيت المال ، وتداولت عليه الأيدي ، لعدم تعيين مالكيها ، وأما ما ثبت أنه لمسلم فلا وجه لمنعه .

وكذا أحكام ما وقع بين قبائل الغلانيين وغيرهم ، الذين يدعون الاسلام ، من نهب بعضهم أموال بعض ، فمن كان منهم من السلاطين أو أعوانهم المستغرقين (١) الذمة ، فلا يرد له ما أخذ منه ، لأن ماله ليس له ، وإنما هو لبيت المال ، وقد علمت أن بيت المال لا تعقب فيه على الصواب ، وأما من لم يكن منهم مستغرق الذمة ، وأثبت أن ماله له فإنه يأخذه حيث وجد ، هذا مقتضى ما تقدم من كلام الشيخ المغيلي ، وهو ظاهر لمن له أدنى تأمل بكتب الفقه وغيرها ، اللهم إلا ما كان يؤدى أخذه من تلك الأموال إلى منكر أعظم من أكل مسال المسلم ، فحينئذ يترك دفعا للفسدة ، لا لحله له .

ويجب على الحاكم وجميع المفتين أن يبينوا ذلك ، لتلايض الجهال بتحليل تلك الأموال ، فيدخلوا في أعظم من أكلهم ، لأن بعضهم يظن أن ما وقع قبل جهادنا هذا من الأموال المأكولة - بين الذين يدعون الاسلام - كلها حلال ، إذ سمعوا أنا لا نتعرض لذلك وليس كذلك ، بل ما رأينا تنفيذه بغير مفسدة أعظم منه أنفدناه .

(١) الظالمون الذين أفسدوا مالهم بكثرة ما أدخلوه عليه من الحرام .

وما عجزنا أعذرنا بالعجز ، والإجمال فى محل التفصيل خطأ .

وأعجب منه أن أكثر قضائنا اليوم وأهل الإفتاء إذا سئلوا عن
شئ كاستحقاق أمة أو غيرها ، يسألون هل كان خروجها من يد
صاحبها قبل فتح القضاوا (١) أو بعده ؟ فإن قيل لهم قبل الفتح
أبطلوا الاستحقاق من غير تفصيل ، وإن قيل بعده بحثوا ذلك ، وهو
خطأ ظاهر ، إذ فتح القضاوا لا يكون تاريخاً لأحكام الشرع ، بل
ما قبله وما بعده سوا ، هذا ما علمنا فى الكتاب (٢) ، ومن ادعى
غير ذلك فليأتنا بدليل واضح ، وإذا وجدناه اتبعناه - إن شاء الله
ولا وقفنا على منتهى علمنا .

ومن أعجب ذلك أنهم يحكمون بأن ما أكله الكفار ، الذين كانوا
معنا بالصلح ، أو ادعاه الاسلام والأمان ، من أموال المسلمين ،
قبل فتح القضاوا ، لا يسألون عنه ، وإذا رآها ربها ، إن شاء
اشتراها منهم ، وإن شاء تركها ، بل ولو أخذوا منا مسلماً حراً ، أو
اشتروه قبل ذلك يقولون لا يسألون عن ذلك ، ويتركونهم يتصرفون فى
أموال المسلمين وحريمهم بالأكل واستحلال الفروج ، وهذا أمر لا
أعرف له وجه ، والله المستعان على ذلك .

(١) عاصمة غرير - إحدى ممالك الحوس - التى فتحها الشيخ

عثمان سنة ١٨٠٨ م .

(٢) كتاب الله .

وأى مفسدة أعظم فى الإسلام من استخدام الحرائر ، وإباحة
 خروجهن للكفار والنفاق ، فإن الله ، وإننا إليه راجعون ، اللهم أننا
 الحق حقا ، وارزقنا اتباعه ، وأرنا الباطل باطلا ، وارزقنا اجتنابه .
 ... انتهى كلامه (١) .

وهو حق شاهد معه ، لكنى أريد أن أنبهكم على أمور فى هذه
 المسائل :

الأول : إن أموال المسلمين التى نهبها ملوك حوس قبل هذا الزمان ،
 واشتراها المسلمون ، لا تبحث للناس لتتبعين ، إذ بحسب
 أموال الناس باب المفسدة ، كما فى المعيار .

الثانى : إن تلك الأموال جائزة لمن اشتراها فى ذلك الوقت ، ما لم
 تتبعين ، إذ هى من الأموال التى جهلت أربابها ، ونفس
 شرب الزلال :

أما الذى قد جهلت أربابه ... فجائز متسع أبوابه
 الثالث : إن تلك الأموال إذا وجدها صاحبها الآن ، وثبت أنها له
 أخذها بغير شئ ، كما قال أخى عبد الله فى الكتاب
 المذكور ، وفى المختصر : (ووارثه وبهويه إن علماء كهسو)

(١) كلام أخيه عبد الله فى غياة السلطان .

وكذا مشترية ، كما فى شروحه ^(١) ، وهو المشهور الذى يجب الفتيابه ،
ومقابلته أن كل ما أخذ على سبيل القهر لا يأخذ به إلا بالثمن
، قاله غير واحد من العلماء .

الرابع : إن أموال المحاربين من الغلانيين وغيرهم ، الذين يدعون
الاسلام ، وجميع من خالطهم ، لا ترد لهم ، لأنهم مستغرقو الذمة ،
كما قال أخى عبد الله ، فى الكتاب المذكور .

وقد ذكر أبو القاسم البرزلى ^(٢) فى كتابه ما نصه : (وقد ظفر
السلطان بفرقة من بوادى إفريقية ، وجلهم مستغرقون الذمة ، فأفتى
شيخنا ابن عرفة ^(٣) بإباحة أموالهم ، عملاً بالأغلب ، حتى يتحقق
أهل الحلال منهم ، قال : لأنهم عصاة بمكاثرة المحاربين ، وتكثير
سوادهم ، فلم يجعل لهم حرمة من بان بنفسه ، ولم يخالطهم (. . .)
انتهى ، وإذا فهمت ما ذكر علمت أن أموالهم ليست لهم ، وإنما هى
لبيت المال ، وقد علمت أن مال بيت المال لا تعقب فيه على الصواب

(١) شروح مختصر خليل ، وهو أبو الضياء ، خليل بن موسى
الجندي ، فقيه مالكي ، من أهل مصر ، تعلم فى القاهرة ،
وولى الإفتاء على مذهب مالك ، أهم كتبه مختصره فى الفقهاء
المالكي ، وهو أشهر كتب المالكية ، طبع وترجم إلى الفرنسية ،
وشرح قريبا من مائة مرة ، ت ٧٦٧ هـ .

(٢) أحمد بن محمد ، أحد أئمة المالكية ، ت ٨٤٤ هـ .

(٣) محمد بن محمد التونسى الوردسى ، ت ٨٠٣ هـ .

كما قال أخى عبد الله فى الكتاب المذكور ، قال المنشريش فى المعيار ، فى بيان تعقب ما باعه ولاة الجور وعماله من بيت المال ، قال ابن حميد : (فالصواب ألا يتعرض له ، ولا ينظر فيه ، وإن كانوا ظلمة غير عدول ، لأن فى ذلك فتح باب مفسدة فى البحث فى أموال الناس ، لكثرة هذا الواقع . . .) انتهى .

ثم قال الشيخ أبو الحسن : ولو قمنا لنقض مثل هذا ، والبحث فيه ، لم تبق معاملة الملوك ، والصواب تركه ، وإن كان الصحيح تعقب أفعال قضاة الجور ، والعمال الظلمة ، وذلك لإسقاط أخف الضررين بأكبرهما ، قال عليه الصلاة والسلام : (إذا اجتمع ضرران نفى الأصغر الأكبر) . . . انتهى .

الخامس : إن قول أخى عبد الله فى الكتاب المذكور : (إن أكثر قضاتنا اليوم وأهل الإفتاء إذا سئلوا عن شئ ، كاستحقاق أمة أو غيرها ، يسألون : هل كان خروجها قبل فتح القضاة أو بعده ؟ فإن قيل لهم : كان ذلك قبل الفتح يبطلون الاستحقاق ، من غير تفصيل ، وإن قيل بعده يبحثون ذلك ، وهو خطأ ظاهر ، إذ فتح القضاة لا يكون تاريخاً لأحكام الشرع ، بل ما قبله وما بعده سواء) كسلام حق وصدق ، وتنبيه حسن ، بل واجب ، إذ الناس هم الذين أدخلوا باب الإفراط فى هذه القضية ، وعمدوا ما خصص ، إن

فذلك أننا عقدنا الأمان مع الطوارق (١) ، وهم فى بلد الحرب ، الذى هو غوير ، وحكم البلد لهم (٢) ، لا للطوارق .

وكان جيشنا إذا سار أخذ أموال أهل غوير مع أموال الطوارق ، قمنا لرد أموال الطوارق إليهم ، لأجل الأمان ، الذى عقدناه معهم ، وعجزنا عن توفية ما نريد فى ذلك ، وحكنا لذلك بأن كل ما أخذ من أموالهم قبل القاضاوا لا يرد لهم ، لكونهم فى بلد الحرب حينئذ ، ومال بلد الحرب له وجه فى الشرع ، ولو كان لمن حقق أنه مسلم ، كما أفتى به الأجهورى (٣) وابن رشد (٤) وأصبح ، وللتأخيرين خلاف . كما فى المعيار - فى استباحة أموالهم ، على أن حكمها حكم السدار ، واحترامها بحسبة الاسلام ، والأول هو الصحيح .

وحكنا أيضا بأن كل ما أخذ من أموالهم بعد فتح القاضاوا يرد لهم ، لكون البلد حينئذ بلد الاسلام ، ولا وجه فى الشرع فى استباحة أموالهم ، وعلى هذا القيد يكون فتح القاضاوا تاريخا لبعض أحكام الشرع ، وما الخطأ إلا فى تعميم جميع الأحكام فى ذلك .

(١) يتراوح عدد الطوارق الآن ما بين عشرين إلى ثلاثين ألفا ، وهم موزعون بين جنوب الجزائر والنيجر ومالى وجنوب غرب ليبيا ، وقد تحرك الطوارق إلى الجنوب خلال القرن الحادى عشر الميلادى ، ولعبوا دورا هاما فى مقاومة الاستعمار الأوربى .

(٢) لأهل غوير .

(٣) عبد الرحمن بن حسن فقيه مالكى مصرى ، ت ١١٩٨ هـ .

(٤) أصبح بن الفرج ، تلميذ ابن القاسم ، توفى أصبح ٢٢٥ هـ .

السادس : إن أقوال أخى عبد الله فى الكتاب المذكور : (ومن أعجب ذلك أنهم يحكمون بأن ما أكله الكفار الذين كانوا معنا بالصلح ، أو ادعاه الاسلام والأمان ، من أموال المسلمين قبل فتح القضاوا ، لا يسألون عنه ، وإذا رآها ربهما ، إن شاء اشتراها منهم ، وإن شاء تركها ، بل ولو أخذوا منا مسلما حرا ، أو اشتروه قبل ذلك ، يقولون لا يسألون عن ذلك ، ويتركونهم يتصرفون فى أموال المسلمين بالأكل واستحلال الفروج ، وهذا أمر لا أعرف له وجهها) حق وصدق ، وتنبئ به حسن ، بل واجب ، لأنهم إن كانوا أهل إسلام فكيف يتركون بعد إسلامهم يتصرفون فى أموال غيرهم من المسلمين وحریمهم بالأكل واستحلال الفروج ؟ ! وذلك حرام بإجماع العلماء ، بل تنفذ عليهم أحكام الاسلام ، كما تنفذ على غيرهم من المسلمين ، اللهم إلا ما كان يؤدى إلى باب المفسدة ، فحينئذ يترك دفعا للمفسدة ، لا لحله .

فإن قلت : هذا كله فيمن فعل ذلك منهم بعد إسلامه ، ومن فعل ذلك منهم بعد أن عقد له أمان مطلق ، يدخل الإجماع المذكور فى تحريم ما ذكر ، فى استخدام الأحرار ، وإباحة فروجهن للكفار ، فى حق من أسلم منهم ، وعند أحرار مسلمون ، أو من عقد لهم منهم أمان مقيد ، كما هو ظاهر قوله فى الكتاب المذكور ، حيث قال : (إذا أسلم الكافر ، وعند حر مسلم ، أخذ منه ، بغير شمن ، وأعتق عليه) انتهى .

وقال صاحب الجامع فى شرح المختصر (١) فى بيان الأول أيضا
 ، عند قول المصنف : (وملك بإسلامه غير الحر المسلم) أى إذا أسلم
 الكافر يملك كل ما فى يديه ، إلا الحر المسلم ، فلا يملكه ، بل يطلقه
 بلا شىء ، وقيل بشىء ، وقيل يملك حتى الحر المسلم ، وهــو
 شاذ ، ثم قال ، وفى الرسالة (٢) : (ومن أسلم من العدو على شىء
 فى يديه من أموال المسلمين فهو له حلال) قال : (ومفهومه أن الحر
 المسلم لا يملكه ، وهو كذلك على المشهور) انتهى .

وقال أيضا صاحب الجامع فى بيان الثانى ، عند قول المصنف :
 (لا أحرار مسلمون قدموا بهم) لا ينتزع أحرار مسلمون قدموا بهم
 إلينا ، أى غزوا على أحرار المسلمين ، ثم جاءوا بأمان ، فلا
 ينزعون منهم ، وفاء بالعهد ، ولهم وطء النساء ، وفى المسألة
 خلاف ، ولكن هذا الذى مشى عليه فى مختصره ، لم يذكر فيه
 خلافا . . . انتهى) .

وقال الخرشي (٣) فى هذا المحل المشهور : إن الحر بيبين
 إذا قدموا إلينا بأمان ومعهم مسلمون غنموهم منا ، فإنهم لا ينزعون

(١) مختصر خليل .

(٢) من المحتمل أنها رسالة القدس لابن العرسى .

(٣) العلامة الفقيه محمد بن عبد الله ، المالكى المصرى ،

ت ١١٠١ هـ .

منهم ، ولهم أن يرجعوا بهم إلى بلدهم ، وسواء كانوا ذكور أو أنثاء ،
 من الأحرار ومن العبيد ، ولهم وطء إناثهم ، عند ابن القاسم ، فـ
 أحد قوليه ، والقول الآخر أنهم ينزعون منهم ، وهو الذى عليه أصحاب
 مالك ، وبه العمل ، وبعبارة وجه قول ابن القاسم : إن الأمان
 يحقق لهم الملك ، على القول بأن دارهم تملك ، والمشهور أنهم لا
 تملك ، وإنما لهم شبهة تملك ، ولا بن القاسم قول آخر أنهم ينزعون
 منهم بالقيمة ، وهو الذى عليه العمل .

ثم قال بعد كلام : وما قاله المؤلف يجب كتبه ، وقـ
 الشبرخيتى فى شرح المختصر فى هذا المحل : وأنكر القول الذى
 مشى عليه المؤلف رجل من أهل المدينة ، يقال له داود ، قبلـ
 ذلك مالكا ، فقال : (ألم يعلم أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
 صالح أهل مكة على رد من جاء منهم ، فهرب أبو جندل ^(١) بن سهيل
 ، وهو مسلم ، حتى أتى رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
 فردّه عليه السلام ، وقال : إنا لا نخفر العهد ^(٢) .

(١) أبو جندل بن سهيل بن عمرو العامري ، أسلم بمكة ، فسجنه
 أبوه وقيد ، ثم هرب أبو جندل إلى النبي الأكرم - صلى الله
 عليه وسلم - ويقال بأنه لحق بأبي بصير بالعيسى - طريق أهل
 مكة إلى الشام - ولما ضجت قريش بالشكوى ، أمر رسول الله -
 صلى الله عليه وسلم - أبا بصير ومن معه بالعودة إلى المدينة ،
 على أية حال فقد التحق أبو جندل ووالده بالشام مجاهدين ،
 حتى ماتا فى خلافة عمر ، رضى الله عنهم .
 (٢) نفقض ونفسر .

وقال عبد الباقي (١) في هذا المحل : لا ينزع من
المستأمنين أحرار مسلحون غنموهم منا ، ثم قدموا بهم بأمان ثان معتبر ،
ذكورا أو إناثا ، ولا يمنعون من وطء إناثهم ، والرجوع بهم إلى بلادهم
، عند ابن القاسم ، في أحد قوليه ، والقول الآخر أنهم ينزعون منهم
بالقيمة ، وهو الذي عليه أصحاب مالك ، وبه العمل ، ورجحه جماعة
... انتهى .

(١) عبد الباقي بن مرزوق في شرح مختصر خليل .

الفصل السابع

=====

فى بيان سبب القتال الذى وقع بيننا وبين ملوك حوس
وأتباعهم ، وسبب القتال الذى وقع بيننا وبين ملك
برنو وأتباعه ، وبيان ما كفرناهم به ، وحكم جهادنا
فيهم ، وفى أنصارهم ، وأخذ السلطنة منهم ، وحكم
دعوتهم إلى الاسلام قبل قتالهم ، وحكم استرقاقهم .

=====

أما سبب القتال الذى وقع بيننا وبين ملوك حوس وأتباعهم ، فاعلم
أن ملك غوبر (يُنِف) هو الذى ابتدأ ذلك الأمر ، وجاء إلينا
بجيوشه ، فتلقينا بجيوشنا ، فهزم الله جيوشه ، فهرب ورجع إلى
حصنة ذليلا مغلوبا ، وذلك بذلك جميع الكفار فى حوس ، فتغيظوا
لذلك ، وجعل كل سلطان يقتل المسلمين فى بلاده ، فوقع الحرب
بينهم ، فاستأصل الله الكفار إنجازا لوعده ، فى نصر دينه وناصريه ،
وكما بعد طرد ملك غوبر ينف أرسلنا إلى جميع ملوك حوس أن
ينصروا دين الله ، ويعينونا فى إقامة الدين ، فتكبروا وأبـ_____وا ،
فاستأصلهم الله ، فقطع دابر القوم الذين ظلموا ، والحمد لله
رب العالمين .

وأما سبب القتال الذى وقع بيننا وبين ملك برنو وأتباعه ، فاعلم
أنا ما قاتلناهم لكفرهم بالأصالة ، وإن كان يؤثر عنهم تواترا ما يوجب
أن يحكم لهم بالكفر ، مثل ما يفعلون فى مكان يسمى غبار ، وفى

مكان يسمى بكو ، لعدم علمنا بذلك حقيقة ، وإنما قاتلناهم لابتدائهم لنا بالقتال ، واعتدائهم علينا ، موالاة للكفار ، وتعصبا لهم ، ونصرة لهم ، ولا جرم أن ذلك يوجب الحكم بارتدادهم ، إن كان سابق لهم الاسلام الصحيح .

وأما بيان ما كفرناهم به ، فاعلم أن بعضهم لم يدخل في الاسلام أصلا ، ولا يشك أحد أن هؤلاء كفار قطعاً ، وأما الذين يدعون الاسلام منهم فقد كفرناهم بما كفر به المغيلي صنّ على وأعوانه ، فسي كتابه أجوبة أسكيا (١) ، وكتابه مصباح الأرواح في أصول الفسلاج ، وهو أنهم يعظمون بعض الأماكن ، وبعض الأشجار والأحجار ، بالذبح والصدقة عندها ، ويستعينون بالكهنة والسحرة ، إذ جميع ذلك كفر قطعاً .

وكذلك قال أخى عبد الله فى كتابه ، ضياء السلطان ، بعد أن ذكر كلام المغيلي فى صنّ على وأعوانه : (إذا تأملت ما قيل فى صنّ على وأعوانه ، وما حكم لهم ، علمت بلا شك أن ذلك هو ما وجدناه فى غالب سلاطين حوس وأعوانهم ، وما والاها ، من جهة الغرب والجنوب ، وأحكام أولئك هى أحكامهم) انتهى .

(١) أمير المؤمنين ، أسكيا محمد بن أبى بكر الطورى .

قلت : ومما نكفروهم به أيضا صدهم عن سبيل الله ، لأنهم
يعذبون النائب لأجل التوبة ، ويأكلون ماله ، ويسبب ذلك يخافهم على
التوبة كل من كان من أعوانهم ، وقد كفر العلما - في ظاهر الشرع -
بأدنى من ذلك ، إذ قالوا : يكفر من قال لمريد الاسلام : اصبر
حتى يفرغ المجلس ، أو أشار على كافر ألا يسلم ، أو على مسلم بـأن
يكفر ، ذكر جميع ذلك المغيلي ، في مصباح الأرواح في أصول الفلاح .

ومما نكفروهم به أيضا موالاتهم الكافرين ، دون المؤمنين ، إذ
مؤالة الكفار على ثلاثة أقسام :

القسم الأول - مؤالة جائزة : وهي مواسلتهم وموالاتهم باللسان ،
دون القلب ، خوفا منهم ، وعلى هذه المؤالة معنى قوله تعالى :
(الا أن تتقوا منهم)^(١) تقاة قال البيضاوي^(٢) عند تفسير هذه الآية :
(هذا نهى عن مؤالة الكفار ظاهرا وباطنا في الأوقات كلها ، إلا في
وقت المخافة ، فإن إظهار المؤالة حينئذ جائز) وقال الجلال السيوطي
في التكملة تفسيره ، في بيان معنى هذه الآية : إلا أن تخافوهم مخافة
، فلكم موالاتهم باللسان ، دون القلب .

(١) ٢٨ / آل عمران .

(٢) عبد الله بن عمر بن محمد ، المعروف بالقاضي البيضاوي ، ت
٦٤١ هـ ، صاحب التفسير المسمى بأنوار التنزيل وأسرار التأويل .

القسم الثاني - موالاة هي معصية : وهي مواصلة الكفار ، وإظهار اليهودية لهم ، ليصيب الراصل ما في أيديهم من الأموال ، وعلى هذه الموالاة معنى قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا ، لا تتولوا قوما غضب^(١) الله عليهم) أي اليهود ، إذ قال البيضاوي : (إنها نزلت في فقراء المسلمين ، كانوا يواصلون اليهود ليصيبوا من ثمارهم) فتبين أن إظهار الموالاة للكفار ومواصلتهم ، ليصيب الراصل ما في أيديهم من الأموال ، لا يكون كفرا ، بل معصية .

القسم الثالث - موالاة هي كفر : وهي نصرهم على المسلمين ، وحمايتهم على شئ من تعدى حدود الشريعة ، وعلى هذه الموالاة معنى قوله تعالى : (لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ، ومن يفعل ذلك فليس من^(٢) الله في شئ) أي من دين الله ، كما في التكملة ، تفسير عبد الرحمن السيوطي ، وعلى هذه الموالاة أيضا معنى قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا ، لا تتخذوا الكافرين أولياء من دون المؤمنين ، تريدون أن تجعلوا لله عليكم سلطانا^(٣) مبينا^(٤)) كما في التكملة تفسير عبد الرحمن السيوطي .

(١) ١٣ / الممتحنة .

(٢) ٢٨ / آل عمران .

(٣) برهاننا .

(٤) ١٤٤ ٩ النساء .

وفى مدارك التنزيل^(١) فحكمه حكمهم ، وعلى هذه الموالاة أيضا قوله تعالى : (إلا تفعلوه) أى تولى المؤمنين ، وقطع الكافرين : (تكن فتنة فى الأرض وفساد كبير)^(٢) بقوة الكفر وضعف الاسلام ، كما فى التكملة ، تفسير عبد الرحمن السيوطى ، وفى تفسير^(٣) الخازن عند قوله تعالى : (إلا تفعلوه) وهو أن يتولى المؤمن الكافرين دون المؤمنين (تكن فتنة فى الأرض وفساد كبير) فالفتنة فساد الأرض هى قوة الكفار ، والفساد هو ضعف المسلمين .

وعلى هذه الموالاة معنى قول المغيلى فى مصباح الأرواح فى أصول الفلاح : وما يدل على عدم الايمان ينص القرآن موالاة الكفار ، لقوله تعالى : (ترى كثيرا منهم يتولون الذين كفروا ، لبئس ما قدمت لهم أنفسهم أن سخط الله عليهم ، وفى العذاب هم خالدون ، ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل إليه ما اتخذوهم أولياء ، ولكن كثيرا منهم فاسقون)^(٤) لأن الدليل المذكور بين وأن من لوازم الإيمان عدم موالاة الكفار ، فلزم بشهادة رب العزة تكفير كل من تولى أحدا منهم ، كائنا من كان ، فى أى زمان ومكان .

(١) مدارك التنزيل وحقائق التأويل لعبد الله بن أحمد النسفى

، ت ٧٠١ هـ .

(٢) ٧٣ / الأنفال .

(٣) تفسير القرآن الجليل ، المسمى لباب التأويل فى معانى التنزيل

لعلاء الدين ، على بن محمد بن إبراهيم الخازن ، ت ٦٤١ هـ .

(٤) ٨٠ ، ٨١ / المائدة .

وموالاتهم نصرهم ، لأن الولي هو الناصر ، فكل من يحمي
يهوديا أو نصرانيا ، أو يحاميها على شئ ، من تعدى حدود الشريعة
كفر^(١) اليهود في البلاد الصحراوية ، يكفر بما ظهر عليه من
الموالة ، ولا يعذر بما ظهر عليه من قصد المنفعة ، كمن سجد
لصنم بمائة ألف درهم ، فيستتاب بالسيف ، فإن مات أو قتل قبل أن

(١) شجر عظام ، واحدته غرقدة ، وهو من العضاء ، أى ما عظم من
شجر الشوك ، وطال واشتد شوكه ، وهو من النباتات الصحراوية
ويمكن استئناسها وزراعتها في الحضر ، حيث يستخدم الفرقد
أسوارا للحدائق والبيوت ، قال أبو حنيفة : (إذا عظمت
العوسجة فهي الغرقدة) ومن الصعب اقتحام أسوار الفرقد
إن لم يكن مستحيلا بسبب شوكه العظيم الخطر .

وعملية (التعرض) إن صح التعبير معناها تحور أوراق الشجر
إلى شوك ، بسبب نقص المياه ، وهو يشيع في الصحارى والقفار ،
وقد ذكر سيدى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن ترك
التسبيح هو السبب ، فإن الكتاب الكريم يقول : (وإن من شئ
إلا يسبح بحمده ، ولكن لا تفقهون تسبيحهم) ٤٤ / الإسراء ،
فمن خرج عن هذه القاعدة كانت عقوبته أن يحور إلى شوك عظيم
ففى الحديث : (ما عَصِيَتْ عِضَاهُ إِلَّا بِتَرْكِهَا التَّسْبِيحَ) .

وفى الحديث أيضا : (لا تقوم الساعة حتى يقاتل المسلمون

اليهود ، فيقتلهم المسلمون حتى يختبرع اليهودى من وراء
الحجر والشجر ، فيقول الحجر والشجر : يا مسلم ، يا عبد الله
، هذا يهودى خلفى ، فتعال فاقتله إلا الفرقد ، فإنه من
شجر يهود) وقد ذكرت جريدة النور القاهرة أن اليهود

يكتزون من زراعة الفرقس في فلسطين ، والعهد على الراوى .

والآن نستطيع أن نفهم عبارة الإمام المغيلى : (يكفر بما ظهر عليه من قصد الموالاة ، ولا يعذر بما ظهر عليه من قصد المنفعة ، فإن من يحس يهوديا يزرع الصحراء بشجر الفرقس يكفر بما ظهر عليه من قصد موالاة اليهودى الظاهرة ، ولا يعذر بما ظهر عليه من قصد المنفعة ، أى زراعة الصحراء وسط الخضرة فيها لأنه هذا النوع من الأشجار تحرم زراعته للأسباب الآتية :

١- من شجر العضاء الذى لا يسبح الله ، بنص حديث الحبيب - صلى الله عليه وسلم

٢- لا يشى بسر اليهودى ، الذى يختبئ خلفه ويقول من رأى الفرقس بأنه سائر جيد ، لا يمكن أن ترى من خلفه .

٣- لا يستفيد منه الانسان أو الحيوان ، بل يقال إنه يمكن أن يشكل ضررا على العين ، كما أن أشواكه صعبة ، وإذا أكلته الإبرس أصابها داء (العضة) بالهاء ، انظر لسان العرب ، مادته غرقد وعضه ، ٣٦٥/٩ ، ٤١١/١٢ ، ٣٣١/٤ ، أما حديث (لا تقوم الساعة حتى يقاتل المسلمون اليهود . . .) ففسى صحيح مسلم ، باب أشرراط الساعة ، ٥٦٥ / ٢ .

وأما قول المغيلى : (كمن سجد لصنم بمائة ألف درهم . . .) فهو يعنى والله أعلم - بأن من رأيناه يباشر أمرا مكفرا كالسجود للصنم لا نتفلسف ولا نجادل عنه بأنه ربما قصد كذا أو كذا ، أو بأننا لسن نعرف ما فى قلبه ، أو نقول : (فهلا شققنا عن قلبه) لنحكم بكفره ، ولعل بقية ما ذكره المغيلى ، كما نقل عنه المؤلف الشيخ عثمان بن فودى يزيد الكلام لإيضاحه .

يتوب مات كافرا ، فلا يغسل ، ولا يصلى عليه ، ولا يدفن فى مقابر المسلمين ، وإن كان مدة حياته ينطق بالشهادتين ، ويصلى ويصوم ويحج ، ويفعل جميع أنواع البر ، لأنه لا عمل إلا بالإيمان ، وواحدة من خصال الكفر تفسد ألفا من خصال الإيمان ، ألا ترى المنافسق يفعل كثيرا من أفعال البر ، وهو كافر فى نفس الأمر .

فأولياء اليهود والنصارى منهم فى أحوالهم ، لقوله تعالى : (ومن يتولهم منكم فإنه منهم) (١) أى منافقون فى أعمالهم ، لقوله تعالى : (بشر المنافقين بأن لهم عذابا أليما ، الذين يتخذون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ، أيبستون عندهم العزة ، فإن العزة لله جميعا) (٢) ثم قال (٣) : وكيف لا يكفرون بهؤلاء الكفار ، وقد نس العلماء على التكفير بواحدة من خصال لا تحصى ، ثم عدد أمورا كثيرة ، فقال فى آخرها : اتفق العلماء على كون بعضها كفرًا واختلفوا فى بعضها . . . انتهى .

فإن قلت ، قال أخوك عبد الله فى ضياء السلطان ، بعدد أورد قولك فى سراج الإخوان : ومن أنعم النظر فى هذا الفصل عرفت أن أنصار الكفار من العلماء والطلبة والعوام كفار ، لأن بعضهم يلبس الحق بالباطل ، وهو كفر ، وبعضهم يتولاهم بإعانتهم ، ونصبر

(١) ٥١ / المائدة .

(٢) ١٣٨ ، ١٣٩ / النساء .

(٣) أى المغيلسى .

جيوشهم على جيوش المسلمين ، وهو كفر : (إطلاقه الكفر على من
يلبس الحق بالباطل ظاهر ، وإن ثبت ذلك فيه ، لأن الحق هو
الاسلام ، والباطل هو الكفر ، ومن خلط الاسلام بالكفر كفر .

وأما إطلاقه الكفر على من نصر الكفار في جيوشهم على جيوش
المسلمين فغير ظاهر عندى ، لأن الآية التى استدل بها المغيلى
إنما هى فى نصرهم على الكفر ، كما هو صنيع المنافقين ، إذ الآية
نزلت فيهم ، كما بينه أهل التفسير ، فنصرهم على الكفر كفر ، وأما
نصرهم على المعصية فلا يكون كفرا قطعا إن لم يكن مستحلا له .

ولرسال الجيش على المسلمين ليس كفرا قط ، بل هو معصية إن
لم يتأول ، وأحرى الإعانة عليه ، وإذا لم يكن الشئ فى نفسه كفرا ،
فكيف تكون الإعانة عليه كفرا ؟ وابن عبد الكريم المغيلى أطلق النصر
ولم يقيد بشئ ، فيحمل على نصرهم على الكفر ، لا على المعصية
توفيقا له لمذهب أهل السنة ، وحاشاه أن يجعل قتال المسلمين كفرا
، ولو حذف الشيخ قوله : (فى جيوشهم على جيوش المسلمين) لكان
أولى ، إذ نعلم ضرورة أنه لا يكفر المسلم بقتال مثله وحاشاه وأولى
النصر على ذلك ، والله أعلم بهراد .

فالجواب أن كلامه هذا كلام فيه إنصاف وتأويل حسن ، أما إنصافه
فلأنه قال : (وأما إطلاقه الكفر على من نصر الكفار في جيوشهم على
جيوش المسلمين فغير ظاهر عندى) ولا تقف ما ليس لك به علم ، أما

التأويل الحسن فلأنه كان يطلب الكلام المغيلى محملا حسنا يوافق طريق أهل السنة فى عدم التكفير بالمعصية ، حيث قال : (وابن عبد الكريم المغيلى أطلق النصر ولم يقيد ، فيحمل على نصرهم على الكفر ، لا على المعصية ، توفيقا لمذهب أهل السنة ، وحاشا أن يجعل قتال المسلمين كفرا) انتهى .

لكن تأويله هذا يشعر أن قتال المسلمين لا يكون كفرا ، ولو مع موالاة الكفار ، التى هى مظاهرتهم ونصرهم على المسلمين ، وموافقتهم على قتالهم ، وحمايتهم على شىء من تعدى حدود الشريعة ، وليس كذلك ، بل إن قتالهم مع هذه الموالاة كفر ، كما صرح به المغيلى ، حيث قال : (فكل من يحمى يهوديا أو نصرانيا ، أو يحاميه على شىء من تعدى حدود الشريعة كَقَرَد^(١) اليهود فى البلاد الصحراوية ، يكفر بما ظهر عليه من الموالاة ، ولا يعذر بما ظهر عليه من قصد المنفعة ، كمن سجد لصنم بمائة ألف درهم) .

والتحقيق فى كلامه أنه كفرهم بموالاة الكفار التى هى مظاهرتهم ونصرهم على المسلمين ، وموافقتهم على قتالهم ، وحمايتهم على شىء من تعدى حدود الشريعة ، إذ التكفير فى ظاهر حكم الشرع لا يطلب أن يكون الكفر مقطوعا به ، وإنما يطلب ما يدل على الكفر ولو ظاهرا ،

(١) ذكر لى بعض الدارسين فى علم النبات أن الغردق معروف على سواحل البحر الأحمر ، فى مصر والسودان والجزيرة العربية ، ومنه سميت مدينة الغردقة المصرية لكثرة الغردق فيها وقد سميت هذا النطق من بعض العوام فى مصر .

وموالة الكفار مما يدل على الكفر ، بنس القرآن ، ولذا استدل على كفرهم بقوله تعالى : (ترى كثيرا منهم يتولون ^(١) الذين كفروا) وقوله تعالى : (ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي ^(٢) وما أنزل إليه ما اتخذوهم أولياء) قال : لأن الدليل المذكور بين أن من لازم الإيمان عدم موالة الكفار ، فلزم بشهادة رب العزة تكفير كل من تولى أحدا منهم ، كائنا من كان ، في كل زمان ومكان ، وموالاتهم نصرهم ، لأن الولي هو الناصر ... انتهى .

وأیضا إن من لازم موالاتهم دون المؤمنين ، ومظاهرتهم على المسلمين الرضا بدينهم ، والرغبة في بناء دولتهم ، وعلو كلمتهم ، فلا شك أن ذلك ارتداد عن الدين ضرورة ، ولو كان لازم المذهب ليس بمذهب على المختار ، إذ التكفير في ظاهر حكم الشرع لا يطلب أن يكون الكفر مقطوعا به ، وإنما يطلب ما يدل على الكفر ولو ظنا ، كما تقدم آنفا ، ولذا قال في المختصر ^(٣) : (والردة كفر المسلم بصريح ، أو قول يقتضيه ، أو فعل يتضمنه) .

وكذلك قال الأجهوري في الزهراء الوردية : (والكفر إنكار ما علم بالضرورة مجس ، محمد - صلى الله عليه وسلم - به ، أو فعل ما يدل على ذلك ، ولذا قال ^(٤) عبد الباقي عند قول الخليل : فصلت

(١) / ٨٠ المائدة .

(٢) / ٨١ المائدة .

(٣) مختصر خليل في الفقه المالكي .

(٤) عبد الباقي بن مرزوق في شرحه لمختصر خليل .

الشهادة فيه ، أى فى الكفر ، وإن شهد عدول بكفر شخص فلا يثبت بذلك كفره ، إلا إذا بينوا وجه كفره ، لا اختلاف أهل السنة فى أسباب الكفر ، وربما وجبت عند قوم ، دون آخرين ، ولذلك قال المغيلى فى مصباح الأرواح فى أصول الفلاح ، بعد أن ذكر التكفير بموالاته الكفار : وكيف لا يكفرون بموالاته الكفار ، وقد نى العلماء على التكفير بموالاته من خصال لا تحصى ، ثم عد أمورا كثيرة ، فقال فى آخرها : اتفق العلماء على كون بعض ما ذكر كفرا ، واختلفوا فى بعضه .

ولذلك قال المغيلى أيضا فى أجوبة أسئلة أسكيا بعد أن كفر صنف على وجهه أعوانه بالشرك والاستعانة بالكهان والسحرة ، وتحليل دماء المسلمين وأموالهم ، بل يجب التكفير بها هو أقل ممن ذلك ، قال المغيلى أيضا لأسكيا فى الكتاب المذكور ، فى حكم قسم آخرين ، يعظمون بعض الأشجار ، ويذبحون لها ، ويقولون : الشعب قال كذا ، وسيكون كذا ، وإن كان كذا فيكون كذا ، وهم مع ذلك يقولون : لا إله إلا الله ، محمد رسول الله : (أما القوم الذين وصفوا أحوالهم فهم مشركون بلا شك ، لأن التكفير فى ظاهر حكم الشرع ، لا يطلب أن يكون الكفر مقطوعا به ، بل ما يدل على الكفر ولو ظنا ، كما تقدم ، وإنما يطلب الدليل القاطع على كفر الشخص فيما بينه وبين ربه ، ولا يثبت هذا إلا من قاطع ، إذ لا تعتقد أن هذا كافر عند الله بنص القرآن ، أو بنص حديث متواتر ، أو بإجماع علماء ذلك) .

وقول أخى عبد الله : (إن الآية التى استدل بها المغيلى إنما هى فى نصرهم على الكفر ، كما هو صنيع المنافقين ، إذ الآية نزلت فيهم ، كما بينه أهل التفسير) حق وصدق ، ولكن كلامه يشعر بأن موالاة الكفار بالمعنى المتقدم بيانه ليس بكفر ، بل هو كفر ، ولا يختص معنى الآية التى حكم المغيلى بالتكفير بها بالموالاة الباطنة التى هى مختصة بالمنافقين ، بل تشمل الموالاة الظاهرة ، كما تقدم .

وقوله : (إرسال الجيوش إلى المسلمين ليس كفرا قطعاً ، بل هو معصية إن لم يتأول ، وأخرى الإغاة عليه ، وإذا لم يكن الشئ ، ففى نفسه كفرا ، فكيف تكون الرسالة إليه كفرا ؟) حق وصدق ، لا يختلف فيه اثنان ، لكننى لم أرد بذلك النصر الذى فى كلام إرسال مسلم جيشه إلى مسلم مثله ، بل أردت بذلك النصر ، نصر جيش كافر على جيش مسلم ، بسبب موالاته ، التى هى مظاهرتة ، ونصره على المسلمين ، وموافقته على قتالهم ، وحمايته على شئ من تعدى حدود الشريعة ، كما بينا آنفاً .

وقوله : (ولو حذف الشيخ قوله : فى جيوشهم على جيوش المسلمين لكان أولى ، يعنى قوله فى سراج الإخوان ، وبعضهم يتولاهم بإعانتهم ونصرهم فى جيوشهم ، على جيوش المسلمين ، وكفر ، قال : إذ نعلم ضرورة أنه يعنى " المغيلى لا يكفر المسلم بقتال مثله ، وأولى النصر على ذلك ") كلام حسن ؟ لحسن ظنه بالمغيسى

، لكنه غير موافق لما أردت بذلك النصر ، حتى يكون حذف ذلك أولى ، إذ حذف ذلك إنما يكون أولى لو أردت بقولي : (ونصرهم في جيوشهم على جيوش المسلمين) نصر جيش مسلم على جيش مسلم مثله ، كما هو ظاهر كلامه ، وليس كذلك ، إذ لا يختلف اثنان أن ذلك معصية ، إن لم يكن مستحلاً .

بل إنما أردت بذلك النصر موالاة الكفار التي هي مظاهرتهم وحمايتهم على تعدى حدود الشريعة ، وموافقتهم على قتال المسلمين ، لكون المغيلي قد فسر تلك الموالاة ، بعد ذكر التكفير بها ، بقوله : وموالاتهم نصرهم ، لأن الولي هو الناصر ، ثم قال : فكل من يحمي يهوديا أو نصرانيا ، أو يحامي على شيء من حدود الشريعة يكفر بما ظهر عليه من الموالاة .

وقوله : (أو يحامي على شيء من تعدى حدود الشريعة يشمل نصر جيوش الكافرين على جيوش المسلمين ، لأنه من تعدى حدود الشريعة ، ولذا صرح به ، إذ لو أرسل المسلم الجيش إلى المسلمين ما كفرناه بذلك ، إذ لا نحمله على إرادة تضعيف دين الاسلام وهدمه بذلك ، كما هو دأب الكفار ، ولو أرسل ذلك الجيش إلى المسلمين ، مع موالاة الكفار ، وحمايتهم على تعدى حدود الشريعة ، وموافقتهم على قتال المسلمين لكفرناه بتلك الموالاة ، لأنه يعين على تضعيف دين الاسلام وهدمه ، وعلى قوة الكفر وعلوه ، كما قال تعالى :

(إلا تفعلوه) أى تولى المؤمنين ، وقطع الكافرين (تكن فتنة فسى
الأرض وفساد كبير) بقوة الكفر ، وضعف الاسلام ، كما فى التكملة ،
تفسير عبد الرحمن السيوطى .

وفى تفسير الخازن : إن يتول المؤمن الكافرين ، دون المؤمنين
تكن فتنة فى الأرض وفساد كبير ، فالفتنة فى الأرض هى قوة الكفار ،
والفساد الكبير هو ضعف المسلمين ... انتهى .

وقال البيضاوى ، عند قوله تعالى : (إلا تفعلوه) أى إلا تفعلوا
ما أمركم به من التواصل بينكم ، وتولى بعضكم لبعض ، وقطع العلاقات
بينكم وبين الكفار (تكن فتنة فى الأرض) تحصل فتنة عظيمة ، وهى
ضعف الإيمان ، وظهور الكفر (وفساد كبير) فى الدين ... انتهى .

وكل من فعل ما يعين على قوة الكفر وعلوه ، وعلى تضعيف
الاسلام وهدمه ، كمن تولى الكفار بالموالات الظاهرة ، نكحهم فى ظاهر
حكم الشرع فى الدنيا ، بما ظهر عليه من الموالات ، كما كفره المغيلى
بذلك ، ولا يعد ربا ظهر عليه من قصد المنفعة ، ويختس المنافقون
بالموالات الباطنة ، التى حكمها فى الآخرة ، إذ نحن نحكم بالظواهر ،
والله يتولى السرائر .

ألا ترى كيف كفر عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - حاطبا (١)
 بموالاتهم ، بمجرد إرساله اليهم ، فقال كما فى الدرر الملتقطه :
 يا رسول الله ، دعنى أضرب ~~كوكبا~~ عنق هذا المنافق ، فقال له النبى
 صلى الله عليه وسلم : (لعل الله اطلع على أهل بدر ، فقال : اعملوا
 ما شئتم فانى قد غفرت لكم ، فأنزل الله - تعالى - فى سورة الممتحنة
 : (يا أيها الذين آمنوا ، لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء تلقون اليهم
 بالهودة) الى قوله : (عسى الله أن يجعل بينكم وبين الذين عاديتم
 منهم مودة) قلت : وهذا الحديث أخرجه البخارى فى صحيحه .

(١) لم يكن حاطب بن بلتعنة من قريش ، بل كان حليفا لعثمان -
 رضى الله عنه - فلما عزم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على
 فتح مكة لما نقض أهلها العهد أمر النبى بالتجهيز لغزوهم ،
 وقال : (اللهم عسى عليهم خبرنا) فعمد حاطب فكتب كتابا
 وبعثه مع امرأة من قريش إلى أهل مكة يعلمهم بما عزم عليه رسول
 الله - صلى الله عليه وسلم - ليتخذ بذلك عندهم يدا فاطلغ
 الله تعالى على ذلك رسوله - صلى الله عليه وسلم - استجابة
 لدعائه ، فبعث فى إثر المرأة فأخذ الكتاب منها .

روى الإمام علي ، رضى الله عنه : بعثنى رسول الله - صلى الله
 عليه وسلم - وأبا مرشد والزبير بن العوام - وكلنا فارس - وقال :
 انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ فإن بها امرأة من المشركين ،
 معها كتاب من حاطب ابن أبى بلتعنة إلى المشركين ، فأدركناها
 تسير على بعير لها حيث قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
 فقلنا : الكتاب ؟ فقالت : ما معى كتاب ، فأخذناها فالتمسنا
 فلم نر كتابا ، فلما رأنا الجسد أخرجه .

فانطلقنا إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال عمر :
يا رسول الله ، قد خان الله ورسوله والمؤمنين ، فدعني أضرب عنقه ،
فقال النبي ، صلى الله عليه وسلم : ما حملك على ما صنعت ؟ قال
حاطب : والله ما بسى إلا أن أكون مؤمناً بالله ورسوله ، أردت أن
تكون لى عند القوم يد يدفع الله بها عن أهلى ومالى ، وليس أحد من
أصحابك إلا له ههناك من عشيرته من يدفع الله به عن أهله وماله .
قال رسول الله : (صدق ، لا تقولوا له إلا خيراً) انظر تفسير ابن
كثير ٣٤٥ / ٤ .

وقال الأجهوري في ألفية السير عند قوله ، عليه الصلاة والسلام : (وما يدريك ، لعن الله اطلع على أهل بدر ، فقتلوا ما شئتم ، فاني قد غفرت (١) لكم) أرشد إلى علة تركه . . . انتهى .

وهذا كله فيمن أرسل إليهم فقط ، فكيف بمن اجتمع معهم . . . ونصرهم على المسلمين ، وحماهم وصد عن سبيل فيهم ، وكان لهم ظهيرا ، وكل من كان ظهيرا للكافرين . لم يكن من أنصار الله ، بل كان ظهيرا على ربه ، قال تعالى : (وكان الكافر على ربه (٢) ظهيرا) اللهم إلا أن يكون لا يعلم أنهم كفروا بما يقع التكفير به في ظاهر حكم الشرع ، لكونه ما رأى ذلك منهم ، ولم يسمعه منهم ، مع كونهم ينطقون بكلمتي الشهادة ، ويعملون أعمال الإسلام .

انتهى بيان حكم الأقسام الثلاثة من الموالاة ، وسنقسمها ، كما سيأتى - إن شاء الله - على خمسة أقسام لزيادة الإيضاح .

فإن قلت : قد بينت أن موالاة الكفار كفر بكلام المغيلي ، فما معنى قول أبي يحيى (٣) زكريا الأنصارى ، في فتح الرحمن عند قوله تعالى : (ومن يتولهم منكم فإنه منهم) وهو : إن قلت هذا يدل على أن

(١) حين سمع عمر ذلك دمعت عينه ، وقال : (الله ورسوله أعلم) المرجع السابق .

(٢) ٥٥ / الفرقان .

(٣) زكريا الأنصارى الخزرجي ، ت ٩٢٦ هـ .

وَدَّ أَهْلَ الْكِتَابِ يَكُونُ كُفَرًا ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، ثُمَّ قَالَ : (قُلْتُ إِنَّهُمْ سَأَلُوا) (١) ذَلِكَ مِبَالِغَةً فِي اجْتِنَابِ الْمَخَالَفِ فِي الدِّينِ ، أَوَّلًا لِأَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي الْمُنَافِقِينَ ، وَهُمْ كُفَرٌ (يَفْهَمُ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ مَوَالَاةَ الْكُفَرِ لَيْسَتْ بِكُفْرٍ ، وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ كَلَامِهِ وَبَيْنَ كَلَامِ الْمُنْفِيلِ ؟)

فَالْجَوَابُ أَنَّ أَبَا يَحْيَى زَكْرِيَّا الْأَنْصَارِيَّ اعْتَبَرَ مَعْنَى الْوُدِّ الطَّبِيعِيَّ فِي الْمَوَالَاةِ ، كَحُبِّ الْأَقَارِبِ ، وَحُبِّ مَنْ يَحْسُنُ إِلَيْكَ مِنْهُمْ مطلقاً ، إِذِ الْوُدُّ مِنْ مَعَانِيهَا ، وَفِي الْعَشْرِينَاتِ :

وَلَيْسَ لِمَنْ وَالْسَى .. عَدُوٌّ لِمَنْ عَادَى

فَالْمَوَالَاةُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى مَعْصِيَةٌ إِذَا اقْتَرَنَتْ بِالطَّمَعِ ، إِذِ الْوُدُّ الطَّبِيعِيُّ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ التَّكْلِيفِ ، وَأَمَّا الْمُنْفِيلِيُّ فَقَدْ اعْتَبَرَ مَعْنَى النَّصْرِ فِي الْمَوَالَاةِ ، إِذْ هُوَ مِنْ مَعَانِيهَا أَيْضًا ، قَالَ تَعَالَى : (اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ (٢) آمَنُوا) وَقَالَ تَعَالَى : (فَالَّذِي هُوَ الْوَلِيُّ (٣)) ، وَالْمَوَالَاةُ عَلَى هَذَا كُفْرٌ ، لَا مَعْصِيَةٌ ، لِأَنَّ مِنْ فِعْلِ ذَلِكَ يَعْزِيزُ عِلْسَ تَضْعِيفِ دِينِ الْإِسْلَامِ وَهَدْمَهُ ، وَعَلَى قُوَّةِ الْكُفْرِ وَعُلُوِّهِ - عَصَمَنَا اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ وَأَمْثَالِهِ - وَكَلَامُنَا هَذَا كُلُّهُ عَلَى الْحَيَومِ ، لَا عَلَى التَّعَمُّيمِ ، وَفِي الَّذِي وَجَدَ فِيهِ مَا ذَكَرْنَا ، لَا فِي الَّذِي فَقَدَ فِيهِ ذَلِكَ .

وَالْتَحْقِيقُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الَّتِي هِيَ مَوَالَاةُ الْكُفَرِ أَنَّ تَعْلَمَ أَنَّهَا عَلَى أَقْسَامٍ خَمْسَةٍ ، كَمَا أَشْرَفْنَا إِلَيْهِ قَبْلَ :

(٢) ٢٥٧ / الْبَقَرَةُ .

(١) اللَّهُ تَعَالَى .

(٣) ٩ / الشُّورَى .

الأول : موالاة بمعنى الحب الطبيعي ، كحب الأقارب منهم ، وحب من يحسن إليك منهم على الإطلاق ، وحب المرأة الجميلة منهم ، وهذه الموالاة لا حرج فيها ، ولا إثم ، لأنها ليست بالحسب الاختياري ، بل هي حب طبيعي ، لا يدخل تحت التكليف ، قال البيضاوي عند قوله تعالى : (ولقد هممت به ، وهم^(١) بها) والمواد به (هم) ميل الطبع ومنازعة الشهوة ، لا القصد الاختياري ، وذلك مما لا يدخل تحت التكليف ، وعلى هذا يحمل قول أبي يحيى زكريا الأنصاري ، في فتح الرحمن ، عند قوله تعالى : (ومن يتولهم منكم فإنه منهم) أن ود أهل الكتاب لا يكون كفرا ، يعني الطبيعي ، لأن الاختيار فيهم كفر .

الثاني : موالاة بمعنى إظهار المحبة والموافقة في الظاهر باللسان ، دون القلب ، خوفا منهم ، وهذه موالاة جائزة لأجل الضرورة ، فس التكملة تفسر عبد الرحمن السيوطي ، عند قوله تعالى : (إلا أن تتقوا منهم^(٢)) أن تخافوهم مخافة ، فلكم موالاتهم باللسان ، دون القلب ، وقال البيضاوي عند هذه الآية : فإن إظهار الموالاة حينئذ جائز .

الثالث : موالاة بمعنى إظهار المحبة والمواملة ليصيب الواصل ما في أيديهم من الأموال ، وهذه الموالاة محرمة وسبب هذه الموالاة نزل

(١) ٢٤ / يوسف .

(٢) ٢٨ / آل عمران .

قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تتولوا قوما غضب الله عليهم (١))
 أي اليهود ، إذ قال البيضاوى : إنها نزلت فى بعض فقراء المسلمين
 ، كانوا يواصلون اليهود ليصيبوا من ثمارهم ، ويحرم تعظيمهم أيضا
 ، ونداءهم بالأسماء المعظمة لرفع شأن من ينادى بها ، وكذا تمكينهم
 من الولايات ، والتصرف فى الأموال الموجبة لقهر من هو عليها ، كما
 أفتى الأجهورى ، قال : ذكر ذلك القرافى فى كتابه لوامع البروق .

الرابع : موالاة بمعنى النصر ، لكن على ما يوافق الشريعة ، كأن
 ينصر المسلم أهل الأمان منهم ، بدفع الظلم عنهم ، أو ينصرهم
 بالقيام لهم بالقسط فى حكم الشرع ، حيث كان لهم الحق ، أو ينصرهم
 بالمهرة ، فهذه الموالاة واجبة فى الأول والثانى ، وجائزة فى
 الثالث .

قال الحسن اليوسى فى المحاضرات : روى أنه دخل عبدون بن
 صاعو الوزير على الإمام العالم العلامة ، القاضى إسماعيل بن (٢) حماد
 - وكان نصرانيا - فقام له ، ورحب به ، ورأى من حضر من العسكول

(١) ١٣ / الممتحنة .

(٢) إسماعيل بن إسحاق بن حماد ، وهو الذى بسط فقه مالك ونشره
 واحتج له ، وصنف فيه الكتب ، ودعا إليه الناس ورغبهم فيه ،
 كان فاضلا فقيها نبيلًا ، وكان إليه القضاء ، له من الكتب
 شواهد الموطأ وأحكام القرآن والمبسوط ، وغيرهـــــــــــــــــا ،
 ت ٢٨٢ هـ .

وغيرهم إنكاراً لذلك ، فلما خرج قال لهم : قد رأيت إنكاركم ، وقد
قال الله تعالى : (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ،
ولم يخرجوكم من دياركم أن تبرؤهم وتقسطوا إليهم)^(١) وهذا الرجل
يقضى حوائج المسلمين ، وهو سفير بيننا وبين المعتد^(٢) ، وهذا
من البر ، فسكت الجماعة ، ثم قال الحسن اليوسى : وهذا كله داخل
في أبواب سد الذراع وفتحها ... انتهى .

قلت : لكن الأجهورى أفتى - كما فى الزهرات الوردية - بأنهم
لا يكسون ، لأن الكنية تعظيم ، قال : ويحرم القيام لهم -
وتصديهم بالمجالس ، وبدايتهم بالسلام ، وكيف أصبحت ، وكيف
أمسيت ، أو كيف حالك ، وتهنئتهم وتعزيتهم .^(٣)

وقال عبد العزيز فى الدرر الملتقطة : يجوز للمسلم أن يمشى
مع نصرانى فى دفع مظلمة أو شفاعة ونحوها ، فإن فعل ذلك لله تعالى
فله الأجر ، وإن فعله للمروءة كان مباحاً ، قال الله تعالى : (لا ينهاكم
الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ، ولم يخرجوكم من دياركم أن
تبرؤهم وتقسطوا إليهم ، إن الله يحب المقسطين) إنما ينهاكم الله

(١) ٨ / الممتحنة .

(٢) لعده المعتد العباسى ، أحمد بن جعفر .

(٣) يبدو أن المؤلف - رحمه الله - لا يوافق على تصرف القاضى

إسماعيل بن حماد حىال عبدون بن صاعو .

عن الذين قاتلوكم في الدين (٠٠٠) الآية ، فأباح الإحسان إلى أهل
الذمة والصلح ، من أهل الكفر ، وحارب الإحسان إلى من حارب
٠٠٠ انتهى .

وقال أيضا في الكتاب المذكور في محل آخر : يجوز للمسلم أن
يداري النصراني ، أو يجامعه لأجل الإحسان ، أو صحبه أو مجاورة ،
لكنه مع ذلك يبغضه بقلبه لأجل كفره ٠٠٠ انتهى .

وقال أيضا في الكتاب المذكور : لا بأس أن يهنئه ، ويعزيه
ويلاطفه ، رجاء إسلامه ، وقال أيضا في الكتاب المذكور ، في محل
آخر : والإحسان إلى أهل الذمة والصلح - من أهل الكفر - حسن ،
وملاطفتهم ومعاملتهم بحسن الخلق لتأليف قلوبهم ، واستجلابهم إلى
الإيمان ، ودفع ضررهم ، وكل ذلك حسن .

الخامس : موالاة بمعنى النصر ، لكن على ما يخالف الشريعة ويعين
على تضعيف دين الاسلام وهدمه ، وعلى قوة الكفر وعلوه ، كأن ينصر
المسلم أهل الحرب منهم ، ويحاميهم على شىء من تعدى حدود
الشريعة ، وهذه الموالاة كفر ، وتكفير المغيلى بالموالاة إنما هو مقيد
بهذا القسم ، حيث قال : (فلزم بشهادة رب العزة تكفير كل من تولى
أحدا من الكفار ، كأثنا من كان ، في كل زمان ومكان ، وموالاتهم
ونصرهم ، لأن الولي هو الناصر) ثم قيد ذلك بقوله : (فكل من
يحمي يهوديا أو نصرانيا ، أو يحاميه على شىء من تعدى حدود

• الشريعة يكفر بما ظهر عليه من الموالاة •

وقد أخرج بقوله : (أو يحاميه على شئ من تعدى حدود الشريعة) نصرهم على ما يوافق الشريعة ، وليس كلامه في القسم الأول ، الذى هو موالاة بمعنى الحب الطبيعى ، ولا فى القسم الثانى ، الذى هو موالاة بمعنى إظهار المحبة ، والموافقة فى الظاهر باللسان ، دون القلب ، خوفا منهم ، ولا فى القسم الثالث الذى هو إظهار المحبة والمواصلة ليصيب الواصل ما فى أيديهم من الأموال ، ولا فى القسم الرابع ، الذى هو موالاة بمعنى النصر ، لكن على ما يوافق الشريعة ، فتعين أن يكون كلامه مقيدا بالقسم الخامس ، الذى هو موالاة بمعنى النصر ، لكن على ما يخالف الشريعة ، ويعين على تضعيف ديسن الاسلام وهدمه ، وعلى قسوة الكفر وعلوه ، فقد ظهر محمل كلامه الذى يطلبه أخى عبد الله فى كتابه ضياء السلطان ، حيث قال : (وابن عبد الكريم المغيلى أطلق النصر ، ولم يقيد بشئ ، ، فيحمل على نصرهم على الكفر ، لا على المعصية ، توفيقا لمذهب أهل السنة) لكن ظاهر كلامه يعطى أنه يشترط أن يكون ذلك النصر على الكفر المحقق ، كالشرك والتكذيب والاستهزاء ، كما هو صنيع المنافقين ، لا على الفعل الذى يتضمنه ، كهذا القسم الخامس الذى فيه كلام المغيلى ، لضرف دلالة الفعل •

ولأجل ذلك قال ابن مرزوق فى شرح مختصر الخليل ، عند قوله : (وشدد زنا^(١)) ظاهر كلامه أن شد زنا^(١) وحده يتضمن الكفر ، وظاهر

(١) ما كان يشده المجوسى أو النصرانى على وسطه •

ما فى الشفاء أن ذلك مع المشى إلى الكنائس ، وما فى الشفاء أولس ،
لأن دلالة هذا الفعل على الكفر ضعيفة لإمكان اختيار تلك اللبسـة
لمعنى غير الكفر ، فلا بد من دليل آخر معها . . . انتهى .

لكن حمل ذلك النصر الذى ذكره المغيلى على الكفر المحقق
كالشرك والتكذيب والاستهزاء ، كما هو صنيع المنافقين ، يأباه قوله :
(فكل من يحمى يهوديا أو نصرانيا ، أو يحاميه على شىء من تعدى
حدود الشريعة يكفر بما ظهر عليه من الموالاة) وإنما يحيل ذلك
النصر على الفعل الذى يتضمن الكفر ، وهو حمايتهم على شىء من
تعدى حدود الشريعة ، كما صح ، وكانت دلالة الفعل على الكفر
ضعيفة ، كما نبه عليه ابن مرزوق .

وإنما كفر المغيلى بتلك الدلالة لقوتها هنا ، إذ هى دلالة نص
القرآن الكريم ، ولذلك قال : (ومما يدل على عدم الإيمان بنص القرآن
موالاة الكفار ، لقوله تعالى : (ترى كثيرا منهم يتولون الذين كفروا
، لبئس ما قدمت لهم أنفسهم أن سخط الله عليهم ، وفى العذاب هم
خالدون ، ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل إليه ما اتخذوهـم
أولياء (١) ولا ينتقض (٢) دليله بكون هاتين الآيتين نزلتا بسبب
منافق اليهود ، إذ للمجتهد أن يستدل بعموم كلام الله ، أو كلام
رسوله على اجتهاده ، إذ العبرة بالعموم ، لا بخصوص السبب ، كما
تقرر ذلك فى أصول الفقه .

(١) ٨٠ ، ٨١ / المائدة . (٢) دليل المغيلى .

فان قلت : ما اسم من كان من هذا القسم الخامس ؟ فالجواب
أنه يسمى كافرا في ظاهر حكم الشرع في جميع الأحوال ، غير أعمال
العبادات ، ولذلك قال المغيلي في مصباح الأرواح في أصول الفلاح :
فأولياء اليهود والنصارى منهم في أحوالهم ، لقوله تعالى : (ومن
يتولهم منكم ^(١) فإنه منهم) أي منافقون في أعمالهم ، لقوله تعالى :
(بشر المنافقين بأن لهم عذابا أليما ، الذين يتخذون الكافرين أولياء
من دون المؤمنين ^(٢)) .

وأما حكم جهادنا في ملوك حوس وملك برنسو ، وأخذ السلطنة
منهم ؟ فاعلم أن ذلك واجب إجماعا ، لأنهم يخلطون أعمال الاسلام
بأعمال الكفر ، فكانوا كفارا بذلك كأهل صنغاي الذين سئل المغيلي
عن حكمهم فقال : فجهاد الأمير أسكيا فيهم وأخذ السلطنة من
أيديهم من أفضل الجهاد وأهمه . . . انتهى .

ولذلك قال أخى عبد الله فى ضياء السلطان ، بعد أن ذكر
حكم المغيلي فيهم : (إذا تأملت ما قيل فى صن على وأعوانه ، وما
حكم لهم ، علمت - بلا شك - أن ذلك هو ما وجدناه فى غالب سلاطين
حوس وأعوانهم ، وما والاها من جهة الغرب والجنوب ، وأحكام أولئك
هى أحكامهم) فإذا علمت أن جهادنا فيهم وأخذ السلطنة منهم
صواب . . . انتهى .

(١) ٥١ / المائدة . (٢) ١٣٨ ، ١٣٩ / النساء .

وأما حكم دعوتهم إلى الاسلام قبل القتال ؟ فاعلم أن ذلك مما
 اختلف العلماء في حكمه ، وفي المختصر : (ودعوا لإسلام ثم جريسة)
 قال عبد الباقي في شرح المختصر ، في هذا المحل : (بَلَّغْتَهُمْ
 الدعوة أم لا) وقال ابن جزى في القوانين : (الدعوة قبل القتال
 مختصة بمن لم تبلغهم دعوة الاسلام ، وأما من بلغتهم فلا يدعون ،
 وتلتزم غرتهم) انتهى .

وقال القسطلاني في الإرشاد ، شرح صحيح البخاري ، في
 شرح حديث ابن عباس أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بعث
 بكتابه مع عبد الله بن حذافة السهمي إلى كسرى ، وفي الحديث
 الدعاء إلى الاسلام بالكلام ، والكتابة تقوم مقام النطق ، وقد اختلف
 في اشتراط الدعاء قبل القتال ، ومذهب الشافعية وجوبه ، وخرج
 الاسلام أولاً على الكفار ، بأن ندعوهم إليه ، إن علمنا أنه لم تبلغهم
 الدعوة ، وإلا استحب . انتهى .

وأهل هذه البلاد ^(١) ممن بلغتهم الدعوة ، وأما حكم استرقاقهم
 ، فاعلم أن كفر هذه البلاد على قسمين ، قسم منهم كفار بالأصالة ،
 لا يدعون الاسلام أصلاً ، وقسم منهم يخلطون الاسلام بأعمال الكفر ،
 وهم مرتدون في حكم الشرع ، قال المغيلي في أجوبة أسئلتنا :

(١) بلاد حوس .

(فالكافرون بالأصالة تسبى ذرارهم ونساؤهم ، وتقسم أموالهم ولا خلاف) .

ولهذا الخلاف (١) قال أخى عبد الله فى ضياء السلطان ، وأما استرقاق أولادهم فليس بصواب فى بعضهم ، وأحرى ما كان لعلمائهم ، وفى المختصر : (وإن ارتد جماعة وحاربوا فكالمرتدين) قال الشبرخيتى فى هذا المجل ، فى بيان معنى ذلك : (يستتاب الكبير ، ويجبر الصغير ، ويوقف المال ، ولا تسبى العيال ، وهو فعل عمر - رضى الله عنه - وعليه جماعة العلماء وأئمة السلف إلا قليلا ، وقال أصبح (٢) : كالنصارى الحربيين ، يسترقونهم وأولادهم وعيالهم ، ولمصرى إنه خالف فيه عمر أبو بكر فى أهل الردة من العرب ، فجعلهم أبو بكر الناقضين للعهد ، فقتل الكبار ، وسبى النساء والصغار ، وجبرت فيهم المقاسم ، وفى أموالهم ، وهو فعل أبى بكر الصديق ، رضى الله عنه .

(١) أى الخلاف فى استرقاق من حكمنا بارتدادهم ، لأنهم يخلطون الاسلام بأعمال الكفر ، ويبدو أن بعض العبارات ساقطة من النص هنا .

(٢) أصبح بن الفرج ، فقيه مصر ، قال ابن معين : كان أعلم خلق الله برأى مالك ، توفى بحلوان ، جنوب القاهرة ، ٢٢٥ هـ .

خاتمة

=====

فى ترغيب أهل الزمان وحضهم على الاشتغال بتواليف
علماء زمانهم والتزامهم بأمور أربعة ، ينور الله بهما

قلوبهم
~~~~~

فأقول وبالله التوفيق : فاشتغلوا - يا إخوانى - بقراءة تواليف  
علماء زمانكم ، لأنهم هم العالمون بما هو الأهم فى زمانكم (١) ، ولأن  
إليهم تفصيل ما أجمل من تواليف العلماء المتقدمين ، لأن تواليف كل  
دور تفصيل تواليف من قبله ، ولذا اعتنى كل عالم بالتصنيف فى زمانه ،  
مع أنه وجد كل ما يحتاج إليه فى الدين فى تواليف من قبله ، وإلى ذلك  
أشار محمد بن (٢) صالح فى نافذة الطلاب بقوله :

وكل عالم بكل قرن .. مصنف ، وغيره ذو ذهن

وإلى ذلك أشار الأوجلى فى دليل العقائد بقوله :

ولم نجد مختصرا يفوز .. وما به كفاية يجوز

باعتبار أهل زمانه ، مع أنه وجد ذلك باعتبار أهل الزمان المتقدم .

(١) يبدو أن المؤلف وجد إعراضا عن قراءة كتب علماء زمانه اتكالا على  
مقولة أن الأولين لم يتركوا للآخرين شيئا ، ولذا نصح بقراءة ما  
كتب علماء زمانه ، كما هو مبين فى النص .

(٢) يبدو أنه محمد بن صالح ، الذى تعلم بغزة والقاهرة ، له  
مؤلفات كثيرة ونظم كثير ، منه ألفية فى النحو ، شرحها أبوه  
، توفى بغزة ١٠٣٥ هـ ، الأعلام للزركلى ٧ / ٣٢ .



اشتغلوا بقراءة تواليف أخى عبد الله لأنه مشغول غالبا بحفظ ظاهر الشريعة ، واشتغلوا بقراءة تواليف ولدى محمد بل ، لأنهم مشغول غالبا بحفظ علم سياسة الأمة ، بحسب الأشخاص والمقاصد والأزمان والأمكنة والأحوال ، واشتغلوا أيضا بقراءة تواليفى ، لأنسى مشغول بحفظ الطرفين غالبا ، وتواليفنا كلها تفصيل لما أجمل فى تواليف العلماء المتقدمين ، وتواليف العلماء المتقدمين تفصيل لما أجمل فى الكتاب والسنة .

قال عبد الوهاب الشعرانى فى اليواقيت : سمعت سيدى عليا الخواص - رحمه الله - يقول : ما تم لنا قول إلا وأصله مجمل فى الكتاب والسنة ، ولولا ذلك ما قال الله لمحمد ، صلى الله عليه وسلم : ( لتبين للناس ما نزل إليهم ) (١) بل كان يكتفى بتبليغه القرآن ، من غير بيان .

قال (٢) : ولما كان من المعلوم أنه لا يفصل العبارة نابت الرسل - عليهم الصلاة والسلام - عن الحق تعالى ، فى تفصيل ما أجمله الله تعالى فى كتابه العزيز ، وناب المجتهدون مناب الرسل - عليهم الصلاة والسلام - فى تفصيل ما أجملوه فى كلامهم ، وهكذا القول فى كلام أهل كل دور ممن بعدهم إلى وقتنا هذا ، يفصل كل دور ما أجمله السدور الذى قبله .

---

(١) ٤٤ / النحل .

(٢) على الخواص .

ولولا أن حقيقة هذا الإجمال سارية ما شرحت الكتب الكتب—بـ  
ولا ترجمت من لسان إلى لسان ، ولا وضع الناس على تفاسير بعضهم  
وشروحه حواشيس ، بل ربما وضعوا على الحواشيس حواشيس ، والسرفس  
ذلك أن غير الشارع — صلى الله عليه وسلم — إذا تكلم على شئ شرعى  
لا يمكنه أن يستحضر جميع ما يرد على تلك العبارة من الأسئلة والأحكام  
، حتى يفصح عنها فى تلك العبارة ، بل ينسى أكثر الأحكام ، بخلاف  
الشارع — صلى الله عليه وسلم — فإنه لا يتكلم إلا بوحى من ربه ، معصوم  
من الخطأ ونفس المعانى ، وصحة الإرادات عليه ، وما كان ريك نسيا ،  
وغير الشارع — صلى الله عليه وسلم — بالعكس ، قال تعالى : ( ولو كان  
من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ) ( ١ ) .

فاعلم أن أهل كل دور رحمة على من بعدهم ، كما أن للتابع من  
الخلف منة على متبوعه من السلف ، من حيث عمله بعلم متبوعه ، وكتساب  
ثواب ذلك فى صحائفه ، فعلم جميع الأمة المحمدية وعملهم فى صحائف  
سيدنا رسول الله — صلى الله عليه وسلم — من غير منة عليه — صلى  
الله عليه وسلم — بخلاف غيره من المجتهدين ومقلديهم إلى يوم القيامة ،  
بإعطائهم المادة التى يستنبطون منها الأحكام ، وليس للمجتهد منة  
عليه — صلى الله عليه وسلم — وإنما لهم المنة على من قلدهم إلى يوم  
القيامة .

ولولا بيان الشارع - صلى الله عليه وسلم - ما أجمل فى القرآن  
 بأحاديث شريعته لبقى القرآن على إجماله إلى وقتنا هذا ، وما كنا  
 عرفنا كيفية تأدية الصلاة ، ولا الطهارة ، ولا كنا عرفنا نواقض الطهارة  
 ، ولا كنا عرفنا أنصبة (١) الزكاة ، ولا شروطها ، ولا واجبات الصوم ،  
 ولا الحج ، ولا مفسداتهما ، ولا كيفية العقود والمعاملات ، ولا غير  
 ذلك ، مما هو معلوم ، وكذلك لولا بيان المجتهدين ما أجمل فى  
 الشريعة لمقلديهم لبقى السنة على إجمالها ، وهكذا الكلام فى كل دور  
 بعدهم إلى يوم القيامة ، يفصل كل دور ما أجمل فى كلام ما قبله .

ومن زعم أن المجتهدين عرفوا المجمال من القرآن ، بلا واسطة  
 بيان السنة فليأتنا بمثال ذلك ، ولعله لا يجد ، وإيضاح ذلك أنه  
 ليس لتابع علم من غير علم متبوعه أبداً ، كما أن كشف الأولياء لا يتعدى  
 كتاب نبيهم وسنته أبداً ، ويتقدير أنه يأتينا بعلم من طريق كشفه ،  
 لا يجوز لنا العمل به إلا بعد عرضه على الكتاب والسنة وموافقته لهما  
 ... انتهى (١) .

وأما الأمور الأربعة التى ينور الله بها القلوب ، فاعلموا - يا  
 إخوانى - أن من أراد أن ينور الله قلبه بأنوار الإيمان فليلزم أربعة أمور :

(١) جمع نصاب ، أى المقدار الذى تجب فيه الزكاة .

(٢) أى انتهى كلام على الخواص ، كما تنقله الشعرانى فى البواقيت .

الأول : الاشتغال بتقوى الله ، الذى هو امتثال أوامر الله واجتناب

نواهيه .

الثانى : الاشتغال بقراءة القرآن .

الثالث : الاشتغال بقراءة أحاديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

وسيره .

الرابع : الاشتغال بأخبار السلف .

وكل من اشتغل بهذه الأمور الأربعة ، نور الله قلبه بأنوار

الايان ، ولا يحتاج ذلك إلى الاستدلال ، لكونه معلوما بالضرورة ،

وليس يصح فى الأذهان شىء إذا افتقر النهار إلى دليل ، اللهم

ارزقنا الاشتغال بهذه الأمور الأربعة ، وارزقنا خاتمة السعادة .

وهنا انتهى كتاب نجم الإخوان ، بعون الله تعالى ، وسيسط

النهار ، يوم الاثنين ، فى شهر الله الحرام ، سنة (١) .

هجرته - صلى الله عليه وسلم - وقد التزمت أول هذا الكتاب أن لا أذكر

قولا إلا نسبته لقائله ، أو أذكر الكتاب الذى نقلت منه ، لأن ذلك

أقرب إلى طمأنينة النفوس ، وقد بذلت جهدى فى ذلك ووفيته بحمد

الله ، وحسن عونه .



الحمد لله الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا  
الله ، وأفضل الصلاة ، وأتم التسليم ، على سيدنا محمد ، وعلى آله  
وصحبه أجمعين ، ورضى الله تعالى عن السادات التابعين ، والعلماء  
العاملين ، والأئمة الأربعة المجتهدين ومقلديهم إلى يوم الدين ،  
اللهم ارحم أمة محمد ، رحمة عامة ، وصل على محمد ، وعلى  
آل محمد ، ملء الدنيا ، وملء الآخرة .

د. الطيب